شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی — عنوان	شرح کافیه		
درجه نفاست	عادی	خطی ✓ / چاپ سنگی	
تعداد اوراق	۲۶۱	اندازه	۲۲,۵×۱۵
قطع	وزیری	شماره اموالی	۳۸۲۱
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی — درصد تخریب اوراق	۱۰ ○ ۲۰ ○ ۵۰ ○ ۸۰ ○	از هم پاشیدگی عطف	دارد ○ ندارد ✓
نیاز به جعبه	دارد ○ ندارد ✓	نوع آفت	شیمیایی ○ زیستی ○ فیزیکی ○
نیاز به جلد سازی	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به مرمت جلد	دارد ○ ندارد ✓
نیاز به مرمت اوراق	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به دوخت عطف	دارد ○ ندارد ✓
نیاز به لکه گیری	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به گردگیری	دارد ○ ندارد ✓
نیاز به آفت زدایی	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به اسیدزدایی	دارد ○ ندارد ✓

بررسی کنندگان: ۱. ابراهیمی ۲. مرادی ۳.
تاریخ بررسی: ۸۹/۸/۲۴

اقدامات انجام شده:

تاریخ اقدام:

میکروفیلم تهیه شد

باز بینی شد
خ ۱۳۵۳

۲۰ /۱۰/ ۱۳۸۲

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب شرح کافیه مسمی بفوائد ضیائیه — عربی

مصنف / مؤلف شارح ملا عبد الرحمن جامی

خطی / چاپی نسخ ۱۶ سطری

سال طبع یا تحریر ۱۳۰۳ عدد اوراق ۲۶۱

جزء کتب نحو شماره ۴۰۵

شماره عمومی ۳۸۲۱ شماره قبض

واقف بدایع نگار تاریخ وقف ۱۳۴۳

طول ۲۲٫۵ سو عرض ۱۵ سانتیمتر قفسه ۹

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

بحث حافظة

سبحان من لا يعتدي على اهل مملكته سبحان من لم يؤاخذ

اهل الارض بانواع العذاب سبحان الرؤوف الرحيم اللهم اجعل

في قلبي نوراً وبصراً وفهماً وعلماً انك على كل شيء قدير

صلى الله على محمد وآله ... ذكر الخبر والامر بذكر ...

بازبین شده
۱۳۵۳ خ

بسم الله الرحمن الرحيم

اعددت لكل هول لا اله الا الله

ولكل هول

در مدرسه از وسوسه دلگیر شدم

از علم معانی و بیان سیر شدم

نه علم نه معرفت خدایا مددی

از بهر وظیفه پابزنجیر شدم

در اول کاغذ بغلم بیمر کیب بنویسد تا از دود مطلب برسد مجرب است

بسم الله الرحمن الرحیم ان الله وعد الصابرین دقیق نسخه بدل

المخرج مما یکرهون والرزق من حیث لا یحتسبون جعلنا الله وایاکم من الذین لا خوف علیهم ولا هم یحزنون

کتابخانه آستان قدس
مخزن خطی

اعلم ان الكلام في البسملة يستدعي في تحقيق امور الاول في الباء ومتعلقها قيل انها للملابسة مثل قولهم دخلت عليه بالجبر او للاستعانة كقولك كتبت بالقلم والاول اولى بالتعظيم لدلالة الثاني على كون اسمه تعالى آلة يتوصل به الى الغايات وعلى الاول الظرف مستقر وعلى الثاني لغو والفرق بينهما ان الاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف للقرينة فانتقل الضمير منه الى الظرف فاستقر فيه فحذف فصلة المفعول كالتلبس هنا فانه شامل لجميع انحائه واللغو ما كان عامله خاصا محذوفا كان او مذكورا سمي به لخلوه عن الضمير وكونه ملغى عن العمل في ضمير المتعلق اما اذا كان مذكورا فظ واما اذا كان محذوفا فلانه في حكم المذكور كالاستعانة وعلى التقديرين فالفعل المقدر هنا ما اخذ من الابتداء والتاليف وقول علماء البيان يقدر ما جعلت التسمية مبدأ له ان قصد والان تقدير الافعال المدلول عليها للبيان فرحبا بالوفاق وان قصد وا تعلق الظرف بها كما هو الظاهر من كلامهم فمجال المنع واسع فان القائل ابتدي بسم الله الرحمن الرحيم يمكنه ان يجعل الظرف لغوا او مستقرا على ما مر هذا وقد نقل الفاضل للظرفين معنى فقال الظرف المستقر الذي يفتقر الكلام اليه وذلك بان يكون خبر النحو ما كان فيها خير منك واللغو ما كان الكلام تاما بدونه نحو ما كان احد خيرا منك فيها ويمكن ارجاعه بنوع من الاعتبار الى الاصطلاح السابق الامر الثاني في تحقيق لفظ الجلالة امشتق ام جامد ذهب بعض الى الثاني والا لزم التسلسل وهو علم للذات المقدسة فخاص الوضع وهو مذهب المحققين استنادا الى انه يوصف ولا يوصف به وبانهم عبروا عن كل شيء يتوجه الاذهان اليه باسم فكيف يهمل خالق الاشياء ومبدعها ان قيل ان كل واضع لشيء لا بد ان يتعقله وذاته تعالى غير ممكن تعقله لنا قلنا الواضع لهذا اللفظ انما هو سبحانه

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازدید شد

وان قلنا ان الواضع وهو مذهب بعض الاصوليين او نقول بتصور الموضوع له بوجه ما كاف
في صحة الوضع فيكون الواضع له البشر والاكثرون الى الاول فقيل انه مشتق من الوله اي التحير
لتحير العقول الكاملة في كنه حقيقته بحكم قول رسول صه ما عرفناك حق معرفتك وطلبه الزيادة
المعرفة واما قول امير المؤمنين لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا فهو اما محمول على امور
الاخروية كالجنة والنار والحساب ونحوها او المراد اليقين بوجوده تع وبآثاره وما
يترتب على ظاهره من لزوم كون معرفة الامام ازيد من معرفة الرسول فيندفع اما بحمل طلب النبي
لزيادة المعرفة على الكلية وقبول المادة يعني لما كان مادة النبي صه اكمل من مادة الامام
فهي قابلة اذن لزيادة المعرفة واما مادة الامام فقد كمل كمالها او بحمل طلب الزيادة على
ايام الحيوة وقبل استكمال المعرفة التي لا يتصور فوقها بالنسبة الى مراتب البشر لان درجات
معرفته بربه كانت تزيد يوما بعد يوم الى ان قبضه اليه واكمل له المعرفة اللائقة بجنابه وهو
حين دفع تلك العلوم اليه ع ثم هو ع بذلك العلم الكامل قال هذا القول وهذا اذكى المراد والاول
مسلكي في حل هذا الخبر وسابقه مسلك العلامة الحلي وللحيف بافيه وقيل من لاه اي احتجب
لاحتجابه عن الحواس وقيل من الهت الى فلان اي سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره
والارواح تسكن الى معرفته واما اصله فقيل لاه فالحقت به الالف واللام للتفخيم لا للتعريف
اذ اسماؤه تع معارف وقال سيبويه اصله اله على وزن فعال حذفت الهمزة وعوض
عنها حرف التعريف ولذا قطعت الهمزة في النداء الامر الثالث في الرحمن الرحيم هما
مشتقان من الرحمة والرحمن ابلغ من الرحيم لما تقرر من ان زيادة المباني تدل على زيادة المعاني

ونقض

ونقض بحذر وحاذر واجيب بان المراد اتحادهما في النوع بان يكونا اسم فاعل او صفة
وقال الامام جعفر بن محمد ع اسم خاص بصفة عامة والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ الرحمن
لا يطلق على غيره تع واما صفة عموم فلان رحمته تع في هذه النشأة شاملة لكل موجود
ومنه يظهر وجه الرحيم الامر الرابع في دفع التعارض بين الحديثين المرويين في الابتداء
بالبسملة والتحميد وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر وفي آخر كل امر ذي بال
لم يبدأ بحمد الله فهو اجزم وهو يحصل لوجوه احدها ان المراد بالابتداء الابتداء العرفي
الممتد وهو ما يكون من حين الشروع الى الاخذ في المقصود ولا ريب في صدق الابتداء
عليها بهذا المعنى وبهذا يتضح تعلق الجار في اوائل التصانيف بالابتداء الذي
فيه امتثال لفظ الحديث ومعناه وفي غيره امتثال للمعنى خاصة ثم ان الابتدائين
الحقيقي قيل الابتداء بالبسملة للتقدم وقيل بالحمد لان الابتداء الحقيقي يقتضي شيئين
التقدم والمقارنة وهما حاصلان في الابتداء به وثانيها ان الباء فيهما للاستعانة
والاستعانة لشيء لا ينافي الاستعانة باخر وثالثها ان الباء فيهما للملابسة في الحديثين
والتقريب على ما مر ورابعها ان البدء بمعنى التقديم قال في المغرب بدأ بالشيء
اذا قدمه فلا تعارض لتقديمهما معا وخامسها وهو التحقيق عندي ان المراد
بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالحمد ما يدل على صفة الكمال وكلما دل على الذات
دل على اتصافه تع بالكمالات لاستجماع الذات وكلما دل على اتصاف الذات
بالكمالات يدل التزاما على الذات فيكون الابتداء باحدهما مستلزما للابتداء بالاخر

کتابخانه آستان ...

لامنافیاله فان قلت الابتداء بالتسمیة لیس ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ اسم لیس شیئا منهما اسم الله تعم قلت لفظ الاسم المضاف الی الله لکن لا بخصوصه بل بلفظ دال علیه فالتبرک بجمیع اسمائه فالباء وسیلة الی ذکره تعم علی وجه یؤدی الی جعله مبتدا بالفعل فهو من تتمة ذکره علی الوجه المطلوب فقوله شیخنا الشهید واضافة اسم الی الله دون باقی اسمائه لانها معان وصفات غیر جید واعترض ایضا بان کلا من التسمیة والتحمید امر ذو بال فلا بد لها بمقتضی الحدیثین من بسملة اخری وحمد والجواب ان المراد کل امر ذی بال یلاحظ انه کذلک ویقصد بالابتداء ویجعل وسیلة الی ابتداء امر من لغیر الله

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه
المتادبين بادابه اما بعد فهذه فوايد وافية بحل
الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب
الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة
جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد
العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن
موجبات التلهف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه
لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله

بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما
توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم
ان الشيخ ره لم يصدر رسالته هذه بحمد الله
سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل
ان كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف
حتى يصدره على سننها ولا يلزم من ذلك عدم
الابتداء به مطلقا حتى يكون ابتر اقطع لجواز
اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزء من كتابه وبدء
بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما
وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا
من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه
فقال الكلمة قيل والكلام مشتقان من الكلم
بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس

كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتها بما
الجرح حيث قال شعر جراحات السنان لها التيام ولا
يلتام ماجرح اللسان : والكلم بكسر اللام جنس
جمع ككتم وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم
الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا
والكلم الطيب يؤول ببعض الكلم الطيب واللام
فيها للجنس والوحدة والواحد بالجنسية بقال
هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن
حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة
على السنة النحاة لفظ واللفظ في اللغة الرمي
يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى
الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به
الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا

مفردا او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب و
الحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس
من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع
له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة اللفظ
له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا
حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه
قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمة
الله تعالى داخلة فيه اذ هي ما يتلفظ به الانسان
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن
والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود و
النصب والاشارة غير داخلة في اللفظ فلا حاجة
الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه
لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم
الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع

تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء
الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه
وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى
اطلق اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة
غير صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ
ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان
مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى
المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان
بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او
مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى
ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على
تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا

وبقيت

وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب
لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها
لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع
بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف يصدق
عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به
القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان
قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون
موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت
بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى
الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب
عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع
بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم
كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف

والخبر والجملة وغيرها فانها موضوعة لمفهوم كلي و
هذا المفهوم يصدق على هذه الالفاظ ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة
فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له
خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في
الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة
لمعنى ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزئه
وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
ان يرتكب فيه تجوز كما ارتكب في مثل من قتل
قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه
ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يذهب عليك

نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية و
الاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم
الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي
بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده
رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع
او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام وتوجيه
صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان و
هذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد لاخراج
الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت
كلامية او غير كلامية فيخرج عنه حد الكلمة
مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما تدل جزء
اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الا
متزاج لفظ واحد واعرب باعراب واحد

مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه اعرب باعرابين
ولا يخفى على فطن العارف بالغرض من علم النحو
انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب مما اورده
صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي
اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد
الله علما خرج عنه فانه لا يقال انه لفظة وحدة
مثل الرجل وقائمة وبصري داخلا فيه فاخرج
بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما في
واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة
كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق
الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة
الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا يستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل
كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على

اللافظ

اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع
الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع
كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة
الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة
لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة
فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي نفس
الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه
بنفسها من غير انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها
بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه انضمام كلمة اخرى
اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق
ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما
يحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء

الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت
من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف
في اللغة الطرف اى جانب مقابل للاسم والفعل حيث
يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم
الاول هو ما دل على معنى في نفسها اما من صفتها ان
يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم
عنها باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والا
ستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد
الازمنة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن
ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم
الثاني هو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه
على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه
وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه

والقسم

والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة
الفعل سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر وقد
علم بذلك اى بوجه الحصر الكلمة في الاقسام الثلثة
حد كل واحد منها اى تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى
بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها
لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على
معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة
مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز على اخويه
بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف
بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد
منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها
فيه وليس المراد بالحد هاهنا الا المعرف الجامع المانع
ولله در المص حيث اشار الى حدودها في ضمن بيان

اللغة ما يدر من الضرع كاللبن ... كثير عند العرب ويراد به الخير ...

الحصر ثم نبّه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم
صرح بها لبُعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام
في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي
تكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل
هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين
فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احد الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احد الكلمتين
حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة
تامة فقوله ما لفظ يتناول المهملات والمفردات
والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمنه
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد
خرجت المركبات الغير الكلامية سواء كانت خبرية
مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية

مثل

مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن
كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية بينهما
اسنادا يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان
اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاجزاء
فيهما مع تعلقها كلمات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم
الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودير مقلوب
زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه
في حكم هذا اللفظ اعلم ان في ان نحو ضربت زيدا
قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث
قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب
اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف

ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام
بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا
لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فيصدق
الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا
بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد
هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المص
ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك
اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند
اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند
وفي بعض النسخ او فعل واسم فان التركيب الثنائي
العقلي بين الاقسام الثلاثة ترتقي الى ستة ثلاثة منها
من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف والثلثة من جنسين
ان الكلام لا يحصل الا بالاسناد والاسناد لا بد له من
مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في ضمن اسمين او

او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف و
الحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل والفعل والحرف
مسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود
الاسم ان كان المسند فالمسند اليه مفقود وان كان المسند
فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب
الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المستتر
في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه الخ
نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير نظرا الى لفظ الموصول وقال
المص في شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع
الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل
الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار
متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله

ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا
قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول
هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه
ومعقول هو مدرك تبعا والة لملاحظة غيره ولا
يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا
او بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته
ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة
في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على معناه
وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في
نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث
هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما
كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما
عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه مخصوصه ولا يمكن

ان يدل

ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان
لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة
لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها
حالات لمتعلقاتها والات لتعرف احوالها وذلك المعنى
الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه
وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية ولا يصلح
ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منها ان يكون
ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل
تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات
لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف
يدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد
بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى كلمة

اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية فيرجع كينونة المعنى
فى نفسه وكينونته فى نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد
وهو استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب الضمير المجرور
فى نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن
الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق فى وجه
الحصر من كينونة المعنى فى نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى
المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة
المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى
لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى
نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى
وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا والاحد
الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق
وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة فى حد ذاتها لزمها

تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت
العادة بان يستعملها فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات
مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه
الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهى دالة على معانيها
المعتبرة فى حد انفسها لا فى غيرها فهى داخلة فى حد الاسم
لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه باعتبار
معناه التضمنى اعنى الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع
احد الازمنة الثلاثة فى الفهم عن لفظ الفعل اخرجه
بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اى غير مقترن مع احد
الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد
الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون
بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها
اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه

ضرب نحو رويد فانّه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو
هيهات فانّه وان لم يستعمل مصدرا الّا انّه على وزن قوقاة
فانّه مصدر قوقى وعن المصادر الّتي كانت في الاصل اصوات
نحو صه ومه اوعن الظّرف والجار والمجرور نحو امامك زيدا
او عليك زيدا فليس لشئ منها الدّلالة على احد الازمنة
بحسب الوضع الاوّل وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع
وخرج عنه المضارع ايضا فانّه على تقدير اشتراكه بين
الحال والاستقبال يدلّ على زمانين معيّنين من الازمنة
الثّلثة فيدلّ على واحد معيّن ايضا في ضمنها اذ لا يقدح
في الدّلالة على واحد معيّن الدّلالة على ما سواه نعم
يقدح في ارادة المعيّن ارادة ما سواه واين الدّلالة
من الارادة ولمّا فرغ من بيان حدّ الاسم اراد ان يذكر
بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة فقال ومن خواصه منها

بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التّبعيضيّة على
انّ ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصّة وخاصة الشّئ ما
يختصّ به ولا يوجد في غيره وهي امّا شاملة لجميع افرادها
هي خاصّة له كالكاتب بالقوّة للانسان او غير شاملة كا
لكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللّام اي لام التّعريف
ولو قال دخول حرف التّعريف لكان شاملا للميم في مثل
قوله ليس من امبر امصيام في امسفر لكنّه لم يتعرّض له لعدم
شهرته وفي اختياره اللّام اشارة الى انّ المختار عند ما
ذهب اليه سيبويه من انّ اداة التّعريف هي اللّام وحدها
زيدت عليها همزة الوصل لتعذّر الابتداء بالسّاكن
وامّا الخليل فقد ذهب الى انّها ال كهل والمبرّد الى انّها
الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللّام للفرق بينها
وبين همزة الاستفهام وانّما اختصّ دخول حرف التّعريف
بالاسم لانّه موضوع لتعيين معنى مستقلّ بالمفهوميّة

لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف

الذي يدل عليه مطابقة والحرف لا تدل على المعنى المستقل والفعل
تدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع
الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضماير واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص المذكورة
هيهنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم
لان اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما
في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص
بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الا
ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية
فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل
اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول
التنوين باقسامه الا التنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب
تعريفه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا الترنم به وبيان
جهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه

هو

الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب
ومبنى لانه لا يخلو من ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول
اما ان يشبه مبنى الاصل وهو المعرب فى ما عداه اى غير المركب
والمركب التى يشبه مبنى الاصل مبنى فالمعرب الذى هو قسم
من الاسم المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق
معه عامله فيدخل فيه زيد فى زيد قائم وهؤلاء فى قولك زيد
قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء
المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو
مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام
فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند
المصنف الذى لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب
مبنى الاصل اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاقسام
بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف وبهذا
القيد خرج هؤلاء لكونه مشابها لمبنى الاصل كما يجيء

فى بابه

فى بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل
الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة مبنية
وليس فى التراكيب المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك
اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر
الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب باصطلاحهم فاعتبر العلامة
مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو
الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف
مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ
التركيب فى تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل فى كون
الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب
الكلمة وهى معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف
العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف
به احوال اواخر الكلم فى التركيب من لم تتبع لغة العرب

ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها
كذلك مستغنى عن النحو فلا فائدة له معتدا بها في معرفة
اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف
انه مما اختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا في
كلامه فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره
فلو كان معرفة المقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف
وتعريفه به وجب ان يعرف اولا انه مما يختلف اخره
ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه
فينبغى ان يعرف ولا يعرف ما عرفه به الجمهور ويجعل
ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص وحكما اى
من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه حيث
هو معرب اخره اى الحرف الذى هو اخر المعرب ذاتا
بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة

او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف
العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف
ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونه
في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واخر
ضربت زيدا وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان
العمل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية و
الحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافها لفظا
او تقديرا والاختلاف لفظا كما في قولك جائنى زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جائنى فتى ورايت
فتى ومررت بفتى فان اصله فتى قيا فتى انقلب الياء الفا
فصار اعرابه تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى
اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض
مثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين
ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه

ولا اختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة لبعد اللنا
علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية و
الجمع فان اخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل
حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب
ولا في العامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة
لمبني الاصل مع عامله ابتداء ولا يترتب عليه الاعراب
بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم
اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل
احد الحكمين في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة
لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غايته
الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة **والا**
عرابا اي حركة او حرف **اختلف اخره** اي اخر المعرب من حيث
هو معرب ذاتا او صفة **به** اي بتلك الحركة او الحرف و
حين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي

ولو ابقيت على عمومها لخرجا بالسببية المفهومة من قوله به
فان التبادر من السبب هو السبب القريب والعامل المقتضي
من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي
لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر
المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل يا
المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص
اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه
قوله **ليدل على المعاني** المعتورة عليه كانه اراد هذا المعنى حيث
قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج من الحد واللام في
ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم
من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام
فيه متعلق بقوله اختلف اخره يعني اختلف اخره ليدل
الاختلاف او فيه الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل **عليه** اي على المعرب

على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلا لبقا اعنو الشيء
وتعاوره اذا اتدا ولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد
على سبيل المناوبة والبدلية لا سبيل فاذا اتدا ولت المعانى
للاعراب لمعرب متعاقبة ومتناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغى
ان يكون علاماتها ايضا كذالك فوقع بسببها اختلاف
فى اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى
ووضع بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعانى وانما
جعل الاعراب فى اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على
المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن
الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن
الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب به اذا اوضحه فان
الاعراب يوضح المعانى المقتضية او من عربت معدته اذا
فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة
الفساد سمى به لانه يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض

وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة وهذه الاسماء الثلثة
مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات
البنائية اصلا بخلاف الضم والكسر والفتح فانها
مستعملة فى الحركات البنائية غالبا وفى الحركات الاعرابية
على قلة فالرفع حركة او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشيء
فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات ايضا كالمبتدا والخبر
وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اى علامة
كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات والجر
حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشيء مضافا
اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى اليا
المصدرية الحاقها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما اختص
الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل و
الفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب
خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير
ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له
والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى

المقتضاى معنى من المعانى المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففى جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها وفى رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد مررت عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الاسم الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما اذا كانت الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلثة فى الاحوال الثلثة والاعراب فيهما بحركات الثلثة فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية

والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى مثل جاءنى طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجئ ذكره مثل جاءنى مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سيذكر نحو جاءنى احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشئ المنكر الذى يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوى لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى

الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء
الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا
والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة
اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت
اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع
منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح
بهذين القيدين اكتفى بالامثلة لانها اذا كانت مكبرة مضافة
وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات
نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون
مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء
المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في
هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها
الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم با
لحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد كذلك
لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة

وانما

وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى
والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسماء وانما
اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى
والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود
حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب
سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد
ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو
كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي
حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر انما قيد بذلك
لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه
يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي
هو الاصل روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما و
مررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى

مضمر واثنا وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية وحكمها
معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح
ماقبلها نصبا وجرا كما سيجي جمع المذكر السالم المراد به
ماسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل
فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع
بالواو والنون وما الحق به وهو الجمع ذو لا على لفظه
وعشرون واخواته الى نظائرها السبع وهى ثلثون الى تسعين
وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح
اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة
واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة
وعلى هذا القياس البواقى وايضا هذه الالفاظ تدل
على معان معينة ولا تعيين فى الجمع بالواو رفعا والياء
نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته بالحروف
لانهما فرعان للواحد وفى اخرهما حرف يصلح للاعراب
وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف

اعرابهما

اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له
لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركة ولما جعل
اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد
منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص
المثنى بها بقى المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقى
المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة
الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان
وضربا والواو علامة الرفع فى المجموع لانه الضمير المرفوع
للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما
بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ماقبل
الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى
المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر
لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة
فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف
وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى مواضع اللفظى والتقديرى

اللذين اشير لتقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقدير
اقل اشار اليه ولانه بين ان للفظي ما عداه فقال التقديري
اى تقدير الاعراب فيما اى في الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب
فيه اى امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف
الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم
المعرب بالحركة الذى في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين
كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير
قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم
نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل حركة اخرى بعد دخوله
موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب
مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اى في
الاحوال الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا في هذين
النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير
مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اى تقدير الاعراب

فيما تعذر او في الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب في لفظه
وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن
يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذى
في اخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء
الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اى في
حالتي الرفع والجر لا في حال النصب لاستثقال الضمة و
الكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله
كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في
الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي
بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة
رفعا يعنى تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة
الرفع فقط دون النصب والجر نحو جائني مسلمي فان اصله
مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء
والسابق ساكن فانقلب الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر
ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هي الواو في اللفظ
فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر

فانّ الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فانّ الياء المدغمة
ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال
الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت
بابي القوم فانّه لمّا سقط حروف الاعراب عن اللفظ با
لتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل جاء تقديريا **واللفظي**
اي اعراب المتلفظ به **فيما عدا** يعني فيما عدا ما ذكر ممّا تعذّر
فيه الاعراب واستثقل ولمّا ذكر تفصيل المعرب المنصرف
وغير المنصرف وكان **غير المنصرف** اقلّ من المنصرف وبمعرفته
يعرف المنصرف على اقياس الاعراب التقديري واللفظي
عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال **غير المنصرف** اي اسم
معرب فيه **علّتان** تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما
فيه اثرا سيجيء ذكره **من علل تسع او علّة واحدة** اي من تلك
التسع **تقوم** هذه العلّة الواحدة **مقامها** اي مقام هاتين
العلّتين بان يؤثر وحدها تاثيرهما **وهي** اي العلل التسع مو
ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كلّ واحدة حتى يق
لا يصحّ الحكم على العلل التسع بكلّ واحد من هذه الامور فذلك

المجموع **عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم** والعدل
في عطف هاتين العلّتين من الواو الى ثمّ لمجرّد المحافظة على
الوزن **والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا** فقوله زائدة
منصوب على انّه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال
كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او
مبتداء خبره الظرف المتقدّم ولا يخفى انّه لا يفهم من هذا
التوجيه زيادة الالف مع انّها ايضا زائدة ولهذا يعبّر
عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا
لقوله زائدة والظرف متعلّقا بالزيادة واريد بزيادة
الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدّم الالف
عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا
قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانّه يدلّ على اشتراكهما
في وصف الركوب وتقدّم اخيه عليه في هذا الوصف
وقوله وهذا القول تقريب يعني انّ ذكر العلل بصورة
النظم تقريب لها الى الحفظ لانّ حفظ النظم اسهل والقو
بانّ كلّ واحد من الامور التسعة علّة قول تقريبي لا تحقيقي

اذا العلّة فى الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانّها
تسع تقريب لها الى الصّواب لانّ فى عددها خلافا فقال
بعضهم انّها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر
لكنّ القول بانّها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب لما
من المذاهب الثّلثة ثمّ انّه ذكر امثلة العلل المذكورة على
ترتيب ذكرها فى البيتين فقال عمر مثال للعدل واحمر
مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة
وفى ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى
التّانيث اللّفظى والمعنوى وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال
للجمع ومعدى كرب مثال للتّركيب وعمران مثال للالف والنّون
واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف و
الاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علّتين او واحدة
تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لانّ لكلّ علّة
فرعيّة فاذا وقع فى اسم علّتان حصل فيه فرعيّتان فيشبه
الفعل من حيث انّ له فرعيّتين بالنّسبة الى الاسم احد
هما افتقاره الى الفاعل واخرهما اشتقاقه من المصدر

فمنع منه الاعراب المختصّ بالاسم وهو الجرّ والتنوين
الّذى هو علامة التمكّن وانّما قلنا لكل علّة فرعيّة
لانّ العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع المو
صوف والتّانيث فرع التّذكير لانّك تقول قائم
ثمّ قائمة والتّعريف فرع التّنكير لانّك تقول رجل ثمّ
الرّجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربيّة لانّ الاصل
فى كلّ كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد
والتّركيب فرع الافراد والالف والنّون الزّائدتان فرع
ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لانّ الاصل
فى كلّ نوع ان لا يكون فيه الوزن المختصّ بنوع اخر فاذا
فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن الاصلى و
يجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريّا او غير ضرورىّ
صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتّنوين
فيه لا جعله منصرفا حقيقة فانّ غير المنصرف عند المنصرف
ما فيه علّتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر
والتّنوين لا يلزم خلوّ الاسم عنهما وقيل المراد بالصّرف

معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى
حكمه للضرورة اى لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية
فاذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه
انكسار يخرجه عن الوزن وازحاف يخرجه عن سلاسة
اما الاول فكقوله صُبّت على مصائب لو انها صُبّت على الايام
صرن لياليا واما الثانى فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان
ذكره هو المسك ما كررته يتضوع لانه لو فتح نون نعمان
من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه
عن السلاسة يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز
عن الزحاف ليس بضرورى فكيف يشمله قوله للضرورة
قلنا الاحتراز عنه ضرورى عند الشعراء واما الضرورة
الواقعة لرعاية القافية فكما فى قوله سلام على خير الا
نام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمى
مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال با
حمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى
فى سائر الابيات الدال المكسورة او التناسب اى يجوز

٢٦

صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بين منصرفه لان
رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل
الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا وحيث صرف سلاسلا
لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا فقوله سلاسلا
واغلالا امثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف الذى
صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة
التى تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان وكررتا
قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكرارهما احداهما الجمع
البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية
حقيقة كالكالب واساور واناعيم او حكما كالجمع الموافق
لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح
وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو
الفا التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى
وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا يفارقانها اصلا
فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فتجعل لزومها
للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء

فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع لانها وضعت
فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كا
لعلمية مثلا لم يتقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر
مبني المفعول اي كون الاسم معدولا خروجه اي
خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته
التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون الاسم عليها كا
يحاذي صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فبا
ضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان
المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة
باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما
حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز
مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن
صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى لها
مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير
داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته
فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة

فلا نسلم خروجها عن صيغتها الاصلية فان الظاهر مثل اقوس وانيب
من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما على قوا
وانياب بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس
وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعها اولا على
اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين
قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود
تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هنا تميز العدل
عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا
التميز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف
الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا
ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها
سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار
سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا
انهم تنبهوا للعدل فيما عداهم من هذه الامثلة فجعلوه غير
منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لابد في اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار

اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يعتبر الفرعية بدون اعتبار
ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف
يدل على وجود اصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا
شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف عليه فيفرض
له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل محققا
او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الا
صل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا
قوله *تحقيقا* معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه
دليل غير منع الصرف *كثلث ومثلث* والدليل على اصلهما
ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى
مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء في القوم ثلثة ثلثة
فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في
احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما
وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب
في منع الصرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف
لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية

في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا له *واخر* جمع اخرى
مؤنث اخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد
تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل
باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد
منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول
عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم انه معدول
عما ذكر معه من اي عن اخر من وانما لم يذهب الى تقدير الا
ضافة لانها يوجب التنوين او البناء او اضافة اخرى
الى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر
شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخيرين
وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع فانها
قياس فعلاء افعل ان كان صفة ان تجمع على فعل كحمراء
على حمر ان كانت اسما ان تجمع على فعالى وفعلاوات كصحارى
وصحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا
اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين
فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت

بالغلبة في باب التأكيد اسما وفي اجمع واخواته احد
السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية
وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب في اقوس
فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالانياب و
الاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب و
اقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج
ليلزم من مخالفتها الشذوذ وقد تمسك ابن الحاجب فيهما بالشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول
اي خروجا كائنا عن اصل محقق مقرر حتى يكون له
لا تقديرا وفرضا منع الصرف لا غير كعمر وكذلك
زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب
ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار
العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده
غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل
عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة و
اراد بابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير

ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب
حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار
فانهما مبنية وليس فيهما الا السببان العلمية والتانيث والسببان
لا يوجبان البناء فاعتبر العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما
العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوا معربا غير
منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق
سببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه
انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال
ذكر باب قطام هاهنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه
العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين
يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان
الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف
فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما
عداها عليها والوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة
مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل
احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي

الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه
موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه
الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما
اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات الا
عداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا
معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب اصل الوضع
والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته
لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص وشرطه اي شرط الوصف
في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان
يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد
الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او
زالت عنه فلا يضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف
الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاص
بعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان
اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية
السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى القرينة فلذلك

المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة
صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة
اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث
صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها
سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد
لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت
عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف
لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع
من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها فلا اشكال في منع صرفها لوجود
الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية
على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث و
كذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل
بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه
عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني

الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في
الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا يشترط
له شرطه في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المونث
ليصير المونث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر
الامكان لان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة
عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان فرقا بينهما فانها
في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي
شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله
وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في
منع الصرف احد امور ثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف
الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروف
الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب
تاثير التانيث المعنوي احد امور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل
احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض
ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظ وكذا العجمة

العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء
شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة
ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين وزينب
وسقر علما الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين للبلدين
ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو زيادة على الثلثة واما سقر
فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو
تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمونث المعنوي
مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان حرف
الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مونث
معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل
منصرف لان التانيث الاصلي زال لعلمية المذكر من غير ان
يقوم شيء مقامها والعلمية وحدها لا يمنع الصرف و
وعقرب وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به
رجل ممتنع صرفها لانه وان زالت التانيث لعلمية المذكر

فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قد
ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال
قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من
غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب
اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي
المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف
التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع
الصرف ان يكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس
التعريف على ان يكون اليا مصدرية او منسوبة الى العلم
بان يكون حاصلة في ضمنه على ان تكون اليا للنسبة
وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف باللام او بالاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او
في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف
فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية
شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية

التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون
اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان
شرطها الاول ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية
بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابرهيم او حكما
بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه
قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد
رواة القرا الجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه
كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب
مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمية فلا يصلح
سببا لمنع الصرف فعلى هذا الو سمي بمثل لجام لا يمتنع
صرفه لعدم علميته في العجمية شرطها الثاني احد الامرين
تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا
تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع با
لنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط
الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر
معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما

التانيث فان له علامة مقدرة يظهر في بعض التصرفات
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا
يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون
الوسط فيما سبق فلم لم يعتبرها هنا قلنا اعتبارها فيما سبق
انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم السكون الوسط
احدهما ولا يلزم من اعتبارها للتقوية سبب اخر اعتبار
سببيتها بالاستقلال **تستر** وهو اسم حصن بدل من بكر وابراهيم ممتنع
صرفها لوجود شرط الثاني فيهما فان في تستر تحرك الاوسط
وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني
لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح
ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني
والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان
اسماء الانبياء ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح و
شعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان
هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان
العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود

قبل

قبل اسمعيل فيما كان كنوح **الجمع** وهو سبب قائم مقام
سببين **شرطه** اي شرط قيامه مقام سببين **صيغة
منتهى الجموع** وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا
وبعد الالف حرفان او ثلثة احرف وسطها ساكن وهي التي
لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى
الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى
تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير
فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت بذلك
لتكون صيغة مصونة عن قبول التغير فيؤثر **بغيرها** منقلبة
عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة و
انما اشترط بغيرها لانها لو كانت معها لكانت على زنة
المفردات كعفرانية فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة
والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج
نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل

واما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع
فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى
الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون
بها فاما ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفها لوجود شرط تاثيرها
كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان متحركان ومصابيح مثال لما بعد
الفه ثلثة احرف وسطها ساكن واما فرازنة فامثالها مما بنى على
صيغة منتهى الجموع مع الهاء فينصرف لفوات شرط تاثير الجمعية
وهو كونها بلا هاء وحضاجر علم للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما
ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى
الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون
منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما
للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول
عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي
به الضبع مبالغة في عظم بطنها فكان كل فرد منها جماعة من
هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت

لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه
العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير
مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم
لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف
في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل
الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة
وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل هذا
عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال
الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال
او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب عنه بانه
قد اختلف في صرفه ومنعه ومنعه فهو اذا لم يصرف في موارد الا
ستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقيل في
التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل
في منع الصرف على موازنه اي ما يوازنه من الجموع العربية كانهم

ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو من قبيل الجمع
حقيقة لكنه من قبيل الجمع حكما فالجمعية على هذا التقدير
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية
لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن
وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على
الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمع لم يمنع الصرف
قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه يسمى كل قطعة
من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف
اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف
فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج عنه ونحو جوار
كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا
اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة
في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار
ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب
فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال حالة النصب

لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي
الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين
فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة يتقدم على
منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار
في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل
في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت
الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام
وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا
منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك و
ذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية
مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا
لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه
لما اسقطت تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن
حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت
وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذا اللغة

على تقديم منع الصّرف على الاعلال فانّه ح يكون الياء مفتوحة
في حالة الجرّ والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال وامّا في حالة
الرّفع فاصل جوار جواري بالضّمّ بلا تنوين حذفت الضمّة للثقل
وعوّض عنها التّنوين فسقطت الياء لالتقاء السّاكنين فصار
جوار على هذه اللّغة لا اعلال الّا في حالة واحدة بخلاف اللّغة
المشهورة فانّ فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب و
هو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفيّة جزء فلا يرد
النّجم وبصرىّ علمين شرطه العلميّة ليامن من الزّوال فتحصل
قوّة فيؤثّر بها في منع الصّرف وان لا يكون باضافة لانّ الاضافة تخرج
المضاف الى الصّرف والى حكمه فكيف يؤثّر في المضاف اليه
بضادة اعني منع الصّرف ولا اسنادا لانّ الاعلام المشتملة
على الاسناد من قبيل المبنيّات نحو تابّط شرّا فانّها باقية في
حالة العلميّة على ما كان عليها قبل العلميّة فانّ التّسمية بها
انّما هي للدّلالة على قصّة غريبة فلو تطرّق اليها التّغيير يمكن
ان يفوت تلك الدّلالة واذا كانت من قبيل المبنيّات فكيف
يتصوّر فيها منع الصّرف الّذى هو من احكام المعربات فان قلت

كان

كان على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثّاني من المركّب صوتا
ولا متضمّنا لحرف العطف لتخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل
خمسة عشر وستّة عشر علمين قلنا كانّه اكتفى في ذلك بما
ذكره فيما بعد انّهما من قبيل المبنيّات وامّا الاعلام المشتملة
على الاسناد فلم يذكرها هنا اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها
مثل بعلبكّ فانّه علم البلدة مركّب من بعل هو اسم صنم وبك
وهو اسم لصاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد
بينهما نسبة اضافيّة او اسناديّة او غيرهما الالف والنّون المزيدتان
من اسباب منع الصّرف تسمّيا مزيدتين لانّهما من الحروف الزّوائد
وتسمّيان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول
تاء التانيث عليهما وللنّحاة خلاف في انّ سببيّتهما لمنع الصّرف ما
كونهما مزيدتين وفرعيّتهما للمزيد عليه او امّا مشابهتهما الفي التانيث
والرّاجح هو قول الثّاني ثمّ انّهما ان كانتا في اسم يعني به ما يقابل الصّفة
لانّ الاسم المقابل للفعل والحرف امّا ان لا يدلّ على ذات ملحوظ معها
صفة من الصّفات كرجل وفرس او يدلّ كاحمر وضارب فالاوّل يسمّى
اسما والثّاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هاهنا هو هذا المعنى

لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطها اى شرط الالف والنون
فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط
ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما
او ليمتنع التاء فتحقق لمشابهتهما بالفى التانيث كعمران او كان فى صفة
فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء
فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما
لالفى التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه
عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون
فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ومن ثم اى من
اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن فى انه منصرف وغير منصرف
فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق
على غيره لا على مذكر ولا مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة
فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران
فانه لا خلاف فى منع الصرف لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه
سكرى لا سكرانة و دون ندمان فانه لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط
على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان الندمان

بمعنى

بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على
وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببية منع
الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص فى اللغة العربية
بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل
كشمر على صيغة الفعل الماضى المعلوم من التشمير فانه نقل من
هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع
وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم لصبغ معروف
وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية
المنقولة الى العربية فلا يقدح فى ذلك الاختصاص ومثل ضرب
على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل
غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون
غير مختص لكن يكون فى اوله اى فى اول وزن الفعل الواول ما كان
على وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف وحرف زائد من حروف
اتين كزيادته اى مثل زيادة حرف وحرف زائد فى اول الفعل

غير قابل اى حال كون وزن الفعل وما كان على وزن الفعل
غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسماء
عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا لاعتبار الذى
امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه ربع اذا سمى به رجل فان
لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا والا اسود فان مجى التاء
فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى
لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة
ومن ثم اى من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف
بوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله
التاء لمجى يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة
اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة فى منع صرفه
بالسببية المحضة ومع شرطية سبب اخر واحترز بذلك عما
تجامع الفى التانيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما
كاف فى منع الصرف فلا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم
من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا اخر فانه اريد
به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به كما فى
لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى
ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها
اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذى هى اى العلمية
شرط فيه وذلك فى التاء لفظا او معنا والعجمة والتركيب والالف
والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروط
بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء
الاول اى لا تجامع غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل
فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمر وليست شرطا فيهما
كما فى ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء
المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ منها
من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف فلا يكون اى لا يوجد
شئ من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما
فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذى احد
اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب
فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد
السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب الاخر مشروط بالعلمية

من حيث وصف سببيّته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على
سبب واحد فيما ليست شرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا
وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت اى اسكت بكسرتين
علما لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانّه امر من
صمت يصمت وقياسه ان يجئ بضمّتين فلمّا جاء بكسرتين علم انّه
معدول عنه والجواب انّ هذا العدل غير محقق لجواز ورود صمت
بكسرتين وان لم تشتهر فالاوزان التى تحقّق فيه العدل تحقيقا
او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدّم انّ
مجرّد وجود اصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بدون
اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل
وهاهنا لا يقتضيه لوجود سببين فى اصمت وراء العدل وهما
اى العلميّة والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا
نكّر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش
المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع
موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى
الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على انصراف نحو احمر علما اذا نكّر

والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفيّة فيه قبل العلميّة ظاهرا
غير خفى فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد
نحو اجمع فانّه منصرف بعد التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفيّة
فيه قبل العلميّة لكونه بمعنى كلّ وكذلك افعل التفضيل المجرّد
عن من التّفضيلية فانّه بعد التّنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى
الوصفيّة فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف
بلا خلاف لظهور معنى الوصفيّة بسبب من التّفضيلية اعتبارا
للصفة اى انّما يخالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفيّة
الاصليّة بعد التّنكير فانّه لمّا زالت العلميّة بالتّنكير لم يبق مانع
من اعتبار الوصفيّة فاعتبرها وجعله غير منصرف للصّفة الا
صليّة وسبب اخر كوزن الفعل والالف والنّون المزيدتين
فان قلت كما انّه لا مانع من اعتبار الوصفيّة الاصليّة لا باعث
على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل
اعنى منع الصّرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود
وارقم مع انّ زوال الوصفيّة عنهما ح وفيه بحث لانّ الوصفيّة
لم تزل عنهما بالكليّة بل بقى فيهما شائبة من الوصفيّة لانّ الاسود

اسم للحية السوداء وارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما
شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها
في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش
فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية
بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد
وزن الفعل والالف والنون مزيدتان وهذا القول اظهر
لما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا
لزمه ان يعتبره في الحال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف
للصفة الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه
اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر
اعتباره باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية
بان اعتبر فيه ايضا الوصف الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من
الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص
والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم

فان

فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين
الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية
الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين
قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد
وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه مشبه باعتبارهما
معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام
تعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا
بالكسر اي بصورة الكسر لفظا مثل مررت باحمدكم او تقديرا مثل مررت
بحبلاكم وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا
بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة
خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم
من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته
الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم
اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فيه فرجع الى اصله الذي
هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام ولا
اضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف

بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين
وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم توثر الا في سقوط التنوين دون
تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين
من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام
او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما
كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية يزول باللام او الاضافة فان
كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابرهيم وان لم يكن
شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في اسمر
بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب لما عرف به المصنف غير
المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم
وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع صفة المذكر الذي لا يعقل كا
لصافنات من الخيل وجبال سجلات اي ضخمات وكالايام الخاليات
هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون
للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة
كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم
عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان

الاسم

الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان
ثمه معرب لكان مرفوعا او تقديرا فكيف يخص الرفع بما عدا
المحلي وهو مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه
اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي
هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتداء وقيل اصل
المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو
التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان
اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل
ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا
اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا
المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع
بقرينة ذكر التابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول
فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل
والظرف وقدم اي الفعل وشبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به
عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد

الى ضمير الشيء اسناده اليه في الحقيقة لكنه يؤخر عنه وانما المراد تقدمه
عليه وجوبا ليخرج عنه المبتداء المقدم عليه خبره نحو كريم من
يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه عليه اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا
نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر
مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند اليه الفاعل على جهة قيامه به
اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل وشبهه به وطريق قيامه
به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل و
الصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله
كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد
انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على
مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد
بل يجب تركه لتقييده مثل زيد في قام زيد هذا مثال لما اسند اليه الفعل
والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل
المسند اليه يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معموله
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك
اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة

فلذلك

فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات
الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة
فلا يلزم اضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع
ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش
وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي
ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا
لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم
ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل
اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفا
ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره
صريحا او في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة
والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما
وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب يغني
عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضرب موسى حبلى
او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل

بارزا نحو ضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون
المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع
مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى
التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا او بمعناها اى انما نحو
ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع
هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة ايضا
فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا
فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا
لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمروا انحصار
ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص
اخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية
عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما
بالاخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم
والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمروا
زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو واذا الحصر انما

هو انحصار صفة كل منهما فى الاخر معنا مع ان استثناء
شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز عند الاكثر
لضعف اداة الاستثناء علوى علوى علوى

هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم
يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها و
انما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
احد احدا الا عمروا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما فى الاخر وهو
ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع
المفعول بعد معنى الا لان الحصر هاهنا فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل
انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب
زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما فى صورتى
التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمروا الا زيد وفائدة هذا القيد
مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما
ضرب عمروا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا
متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غيره متصل به نحو ضربك زيد
وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما
فى صورة اتصال ضمير المفعول فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل

غير متصل فلمنافاة الاتصال التوسط الغير المتصل بينه وبين الفعل
بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم
الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام
قرينة دالة على تعين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في
نحو زيد اي فيما كان جوابا السؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن
يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز
ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير
الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها
والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان
جوابا السؤال المقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد ابن نهشل
ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم
فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي
يبكيه ضارع لقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما
على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما
نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز
عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت

ومختبط

ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير الوسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح
جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه
ايضا من يسال بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات
ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين
بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على
تعينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك
اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف
فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر
الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من
المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم
مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع
دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي
الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد

قال

اى نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم فى جوابه مقامه
وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى
مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما ذكر
الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية **واذا تنازع الفعلان** بل العاملان
اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمرو
كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال
الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب
التنازع وهو الاثنان **ظاهرا** اى اسما ظاهرا واقعا **بعدهما** اى بعد
الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ
هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال منازع ومعنى تنازعهما
فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه
فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور تنازعهما
فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل
الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا
للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم

الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم
فهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند
الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره
ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود
اثباته له ومراد المصنف بالتنازع هاهنا ما يكون طريق قطعه
اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع
فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف وعلى مذهب
الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان
طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون
اى تنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية
مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون تنازعهما فى المفعولية بان يقتضى كل منهما
ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين فى اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما فى الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على
وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية
اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين فى ذلك الاقتضاء مثل ضرب

اهان زيد عمرو اوليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع
القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم
ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظ بعينه ولا شك في اختلاف
الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين
فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون
تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين
مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر
المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا
اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم
الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا
واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت
زيدا الى غير ذلك مما يكون الاسم الظ مرفوعا فيختار النحاة
البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول و
يختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال
الفعل الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت
الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدء به لانه المذهب المختار

والاكثر

والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل
لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار
بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد
الفعلين على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه
الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسد شيء
مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار
قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في مثل ضربني واكرمني الزيدان
عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان وجاز اي اعمال
الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه
لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم
على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور
او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي وهما محذوران عنده بل
عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضا الثاني الفاعل اضمر وان اقتضى
المفعول حذفه او اضمره تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا
يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظ

كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد وهو
ضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت
المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر
في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه
اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول
كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه
نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعلا لضربني واضمرت
في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه
ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط
وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني ان اقتضاه على
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان المفعول الفعل الثاني
مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة
كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع من الاضمار كما هو القول
المختار ومن الحذف كما هو مذهب لغير المختار فظهر الافعو فانه

اذا

اذا امتنع الاضمار والحذف فلا بد الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان
فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو
قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة
الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسنادا الا على اتصاف ذات ما
بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه
لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا
مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع
ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ
القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من
المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم
واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني
نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي افصح شعراء العرب اعمل الاول
فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين

فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى
على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه
عدم السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت
طلبه المنافى لكل واحد منهما وذلك لان لو يجعل مدخولها المثبت
شرطها كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك
مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم
اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعنى قوله ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى وح يستقيم المعنى
يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفى قليل من المال ولكننى
اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله
اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يذكره وانما
لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال
ومنه المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا
كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول
لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام

الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم
يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله
فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فُعِلَ اى الماضى المجهول ويُفعل اى المضارع
المجهول فيتناول امثال افعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها
من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى
من مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما
فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تاما فلزم كونه مسندا و
مسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد
لان احد الاسنادين المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل
باب اعلمت اذ حكمه حكم مفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا و
المفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل
فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضُرِب للتاديب
والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك
اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان
موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز
اقامته مقام الفاعل مع واو التى اصلها للعطف وهى دليل الانفصال

والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه
واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوع
الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة
شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما
انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب
بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد
باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف الزمان امام
الامير ظرف المكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام
الفاعل بلا قيد مخصص ولا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره
جار ومجرور شبيه بالمفاعيل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي لم يوجد
في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز
وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي
الى المفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول
الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي اخذ
نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن

من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي
زيد عمرو ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من
جملة المرفوعات ومن جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل
واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل
المعنوي فالمبتدأ وهو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان
تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه
عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسم ان
وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه
بحسبك درهم مسند اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج
عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت
مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة
بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن و
سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش
يجيزه بلا قبح وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير
مبتدأ ونحن فاعله وساد مسد الخبر فلو جعل خبرا عن نحن لفصل
بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا

هذا المذهب وهو كون المبتدأ عاملا فيهما مذهب
الزمخشري وذهب سيبويه الى ان الابتداء عامل
في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وقال الكسائي
والفراء هما يترافعان واختاره الفاضل الاسترابادي
وقال بعضهم المبتدأ اذا كان اسما يرتفع بالضمير
العائد في الخبر اليه لاشتماله الضمير في الخبر الجامد
ايضا وذهب العلامة الشيرازي الى ان الابتداء
عامل في المبتدأ وهما عاملان في الخبر وجميع هذه
المذاهب بدلائلها في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب
ودلائل ذكرها يوجب التطويل ان المذهب الاول
ار الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اشار بهذا الكلام
الى ان حقيقة التجريد غير مرادة هنا بان وجد
فيه العامل اللفظي ثم جرد عنه فانه غير لازم
لكن لما كان اللائق في المعربات وجود العامل
اللفظي عبر عن عدم وجوده بالتجرد
اصلا اشار به الى ان المراد عدم وجود
اللفظي فيه بطريق السلب الكلي لا رفع
الايجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر الجمع المعول
والمراد بقوله اصلا ان لا يوجد فيه العامل لا
لفظا ولا تقديرا كقرشي اذا قلت اقرشي عند
كم كان معناه المنسوب الى قريش عندكم ام لا

لكونه كالجزء رافعه لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل
لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم واحترز
به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان
وان كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال
للقسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان للصفة الواقعة بعد
حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف
الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والا
ستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم
زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او
مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها ح خبر ليس الا جاز الامران
ان يكون الصفة مبتدء وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر
وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا متقدما عليه فههنا ثلث
صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان
مبتدا واقائمان خبرا مقدما عليه ثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح
ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائم مقام الخبر وثالثها اقائم زيد
ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر المجرد اي هو الاسم المجرد عن

العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق
على يضرب في يضرب زيد انه المجرد مسند به المغاير للصفة المذكورة
لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن
القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة
المذكورة في تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا
ولك ان تقول المراد بالمسند به الى المبتدا او تجعل الباء بمعنى
الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به
القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة
تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتداء اعني تجريد
الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء
فمعنى الابتداء عامل في المبتدء والخبر رافعهما عند البصريين و
اما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا
عامل في الخبر وقال الاخرون ان كل واحد من المبتدا والخبر
عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية
واصل المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع
مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدء ذات والخبر حال من احوالها

والذات مقدمة على احوالها ومن ثم اى ومن اجل ان الاصل
فى المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم فى داره زيد مع كون الضمير
عايدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم و
امتنع قولهم صاحبها فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز
الخبر الذى اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا
ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل
فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير
الوقوع فى الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة لكنه لا يقع نكرة
على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص
اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب النكرة من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد
مومن خير من مشرك فان العبد تتناول للمومن والكافر وحيث
وصف بالمومن تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك
ارجل فى الدار ام امرءة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما
فى الدار فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه قال اى الامرين المعلوم
كون احدهما فى الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة
فجعل رجل مبتداء وفى الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك

فان النكرة فيها وقعت فى حيز النفى افادت عموم الافراد وشمولها
فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد فى جميع الافراد بل هو امر واحد
وكذا كل نكرة وقعت فى الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير
من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به
الفاعل لشبهه به اذ يستعمل فى موضع ما اهر ذا ناب الا شر
وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره صحة كونه محكوما عليه بما اسند
اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم
عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم
عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما
اذا كان مجى حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجى عدو والمهر له
نباح غير معتاد يتشام به شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة
الى الخبر فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثانى لا يصح القصر فيقدر
وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب
وهذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز فى حادثة ومثل قولك
فى الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما يذكر
بعده موصوف بصحة استقراره فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة

ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع بقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلام مني اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم تكن الجملة داخلة فيه واراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية و اذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتداء من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المضمر في نحو الحاقة ما

الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتداء نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصبح مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتدا مشتملة على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لانه

معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام
او كانا اى المبتدء والخبر معرفتين متساويين في التعريف وغيره
في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر
خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو
قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني
افضل منك دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى المبتدا احترازا عما
لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتداء
على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة
فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا
قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى
او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما
الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون
بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على
قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه
كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة
سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى

وجب

وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا
واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل
كان الخبر جملة حقيقية مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان
الخبر مفردا صورة ومعنى وعلى التقديرين ليس بجملة صورة
واحترز به عن نحو زيد ابن ابوه اذ لا تبطل بتاخيره صدارة ما له
صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر يتقديمه مصححا له اى
للمبتدا من حيث انه مبتدا فتقديمه يصحح وقوعه مبتدا مثل في
الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدا بتقدمه كما عرفت
فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام
اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية تمنع معها تقديمه على الخبر
فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدا راجع
الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل
على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير
لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق
به مثل تعلق المجرور بالجار او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة
مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا وفي تاخيره خوف لبس

المفتوحة بالمكسورة في اللفظ لامكان الذهول عن الفتحة بخلافها
في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمها اي تقديم
الخبر على المبتداء في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر
من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل
زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط
نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه
الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد
وجوز العطف لاخفاء به لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما وايضا
المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا التبيين في المثال
الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل المتعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك
وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم كما
يرد عليك نحو قوله تعـ وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا الشرط
في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر
ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط
واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء

فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدا
المتضمن معنى الشرط الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت
صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية هاهنا بالاتفاق
وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتاكد مشابهته
الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي
حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل
او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما
مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعـ قل ان الموت
الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم
الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف
بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت و
لعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح
دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه
انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان

تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار فتلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا
يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان
وباب علمت مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه
التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو
سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على
الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا يخرج الكلام عن الخبرية الى الا
نشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل
فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان المكسورة بهما هو
سيبويه فاعتد بقوله ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا
القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان
المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة
ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى اعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه
وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي
حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد
لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان
في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر
المبتدا لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل
زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدا المحذوف
جوازا مثل المبتدا المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع
صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة
الحالية وليس من باب تقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل
تعيين شيء بالاشارة في الهلالية ليتوجه اليه الناظرون و
يروه كما رآه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا او
لئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي
حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة الشيء مقامه مثل الخبر المحذوف
جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب
الاصح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان
يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف وغير ساد مسده اي ففي وقت

خروجي السبع وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا
واجبا فيما التزم اى في تركيب التزم في موضعه اى في موضع الخبر غيره
اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ
الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لكان
كذا لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم
في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والزام قائم مقامه
مسئلة هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه
كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الذي بعدها فاعل
لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم
وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل
او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك
المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا
به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر
شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما حذف في

متعلقات

متعلقات الظرف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع
شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال
معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون
الحال قائم مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات
كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي زيدا بلا اساءة قائما اذا
اردت الحال عن المفعول به وضربي زيدا بلا اساءة قائما اذا كان
عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي
ضربي زيدا بلا اسر قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة
كما تقول الذي ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف بلا اسر
الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما
تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا بفعل هذا يكونون
مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره
ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزم
حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه
بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال
محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربي زيدا ضربه قائما

وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى
ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدء اشتمل خبره على معنى المقارنة
وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته
اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب الحذف لان الواو
تدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها
كل مبتدء يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن
كذا اى لعمرك وبقاؤك قسمى اى اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل
على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر
والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع
التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اى من المرفوعات
خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى
ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف
لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى
كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبر ان واخواتها المسند الى
شيء اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل
لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا لنفى الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول

هذه

هذه الحروف خرج جميع ما عداها عنه والمراد بدخول هذه الحروف
عليهما ورودها عليهما لا ما بانت اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض
التعريف بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا
من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل
انما دخل على جملة تقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند اسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها
جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اى حكمه كحكم
خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي
احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه
من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد
ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه
ولا يلزم من ذلك ان كل ما صح ان يكون خبر المبتدء يصح ان يقع خبرا
لهذا الباب حتى يرد انه يجوز ان يقال الابن زيد من ابوك ولا يجوز
ان يقال ان ابن زيد من ابوك الا في تقديمه اى ليس امره كامر
خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم

تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل
في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع
على المنصوب فلو اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم
ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمول الفعل لنقصانها عن درجة
الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس بحاضر كا مر خبر المبتدا فان
حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله
تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من
البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف
ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل
قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى
شيء اخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها
اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت
انفا في خبر ان فلا يرد نحو يضربني لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام
رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار
لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام

رجل

رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها
اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا رجال لان الظرافة
لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة
كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيرها ويحذف
خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل الا له
النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا
يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب
او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى
قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى
التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون
الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا
والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا وكل
مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى
الدخول لا يرد مثل ابوه في زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل
افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف
ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا

يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان
بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران نحو
ماهذا بشرا وهو اى عمل ليس فى لا دون ما شاذ اى قليل لنقصان
مشابهة لا بليس لان ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك فانه للنفى مطلقا
بخلاف ما فانه ايضا لنفى الحال فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لى ولا يجوز
ان يكون لنفى الجنس لانه يجب فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرر
فى البيت علم ان المراد بالمسند والمسند اليه فى هذه التعريفات
ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر
التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع فلما فرغ من المرفوعات شرع
فى المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب وقال

بحث المنصوبات

المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا
فى المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهى اربع الفتحة والكسرة والياء والالف نحو رايت زيدا
ومسلمات واباك ومسلمين فمنه اى من المنصوبات او مما اشتمل على

المفعول المطلق

علم المفعولية المطلق سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه

من غير

من غير تقييده بالباء او فى او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع
الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول الا بعد تقييدها بواحد
منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق
اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح
اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه
مثل مات موتا وحسن حسنا وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان
ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل
فيه المصادر كلها مذكورة مع الفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة
كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا
نحو فضرب الرقاب حتى او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا فخرج
به المصادر التى لم يذكر لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان معنى الفعل كائن بمعنى
ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا فى قولك ضربته
تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل
عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتى فى نحو كرهت كراهتى

فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل
المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل
مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا
بعد الفعل باعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول ذكرته
مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت
كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مط اذ ليس ذلك الفعل مشتملا
عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه ووقوع الفعل على المفعول
فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا
ومانعا وقد يكون المفعول المط للتاكيد ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد
ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع
وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه
دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع
يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين وجلوسات الا اذا
قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد
نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق

بغير لفظه اي مغاير اللفظ لفعله اما بحسب المادة مثل قعدت
جلوسا واما بحسب الباب مثل انبته نباتا او تبتل اليه تبتيلا و[illegible]
بقدر له عاملا من لفظه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت
نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المط لقيام قرينة جوازا
كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم
فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه
لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا
سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا
اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب
خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع
والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت
حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد
في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى
وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته
شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحا
وبعضهم وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له

وشكر الله وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا له ضابط كلى يحذف معه
الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع
ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو
اريد نفيه نحو ما زيد سير الا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم يكون
خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على الاسم لانه لو دخل على الفعل
نحو ما سرت الا سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير اشد لكان مرفوعا
بالخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم
لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما
جمع بين الضابطين لاشتراكهما فى الوقوع بعد الاسم لا يكون
خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا او ما انت الا سير البريد
اى تسير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اورد
مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة
والى ما هو فعل للمبتدا والى ما يشبه به فعله والى مفرد ومضاف

واما

وانما انت سيرا اى تسير سيرا امثال لما وقع بعد معنى النفى
وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا امثال لما وقع مكررا ومنها اى
من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها
ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون الجملة
متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او
المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواع
المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد
الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله
سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى
اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك
المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه
به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع
للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز
به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال
الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة

تاك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق احترز
به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه
اى على صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى
يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا
فصوت حمار مصدر واقع للتشبيه على انه جاء بعد جملة هي قوله له صوت
وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة
على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به
فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة
مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع
مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره
اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترف اعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم لان
مضمونها الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تاكيدا لنفسه اى لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه
وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها اى من تلك المواضع
ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول

المطلق

المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت
ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره لانها يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث
هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه ويؤكد غيره
من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار
وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص
عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره
ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه
تاكيد لاجل نفسه ليكرره ويقرره حتى يحسن التقابل ومنها ما
وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير
والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى
مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع
البصر كرتين اى رجعا مكررا اكثر او في جعل المثال من
تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله البّ
لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن

عن مكانٍ اقامة كثيرة ومتتالية فحذف الفعل واقيم المصدر
مقامه وردّ الى الثلاثى بحذف زوائده ثمّ حذف حرف الجرّ
من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لبّ
بالمكان بمعنى البّ فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا
القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى
اعينك الّا انّ اسعد يتعدّى بنفسه بخلاف المسافاة
المفعول به هو ما وقع اى اسم ما وقع عليه فعل الفاعل لم
يذكره اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع الفعل
الفاعل عليه تعلّقه به بلا واسطة حرف الجرّ فانّهم يقولون
فى ضربت زيدا انّ الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت
بزيد انّ المرور واقع عليه بل متلبّس به فخرج به المفاعيل الثلثة
الباقية فانه لا يقال فى واحد منها انّ الفعل واقع عليه بل فيه
او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغائرته لفعل الفاعل
بانّ المفعول عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اسناده الى
ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على
المجهول فانّه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد

درهما

درهما فانّه يصدق على درهما انّه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى
المعتبر اسناد الفعل اليه فانّ مفعول ما لم يسمّ فاعله فى حكم
الفاعل وبما ذكرناه ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انّه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فانّ زيدا قد
وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى
هو ضمير المتكلّم وقد يتقدّم المفعول به على الفعل العامل فيه
لقوّة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدّما ومتأخّرا امّا جوازا مثل
الله اعبد ووجه الحبيب اتمنّى وامّا وجوبا فيما تضمّن معنى الا
ستفهام او الشرط نحو من رايت ومن يكرم يكرمك هذا اذا لم
يكن مانع من التقديم كوقوعه فى خبر انّ نحو من البرّ انّ تكفّ
لسانك وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول لقيام قرينة مقالية
او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف
الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال ونحو مكّة للمتوجّه
اى تريد مكّة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا فى اربعة
مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الا
غراء والمنصوب على المدح او الذمّ او الترحّم بل لكثرة مباحثها
نحو الحمد لله الحميد نحو مررت بزيد الفاسق نحو مررت بزيد المسكين

بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة
سماعى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة
بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرءً ونفسه اى اترك
امرء ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث و
اقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت
اهلا اى مكانا ماهولا معمورا لا خرابا واهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثانى من تلك المواضع الاربعة
المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه
كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما
يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية
النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد ندائها وهى فى حكم
يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه
حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد
ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه
بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم
مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه

وتقول

٦٤

وتقول له تعالى فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى حكما
كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا
انه داخل فى المنادى بحرف نائب مناب ادعوا من الحروف الخمسة
وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او
تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب
لفظية نحو يا زيد او تقديرا بان يكون الته مقدرة نحو يوسف
اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب
ملفوظا او تقديرا بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين
او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا
اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعوا زيدا
الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه
وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل
وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين
المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به
بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس

المنادى احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند
المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل
مقدر وعند ابى علی احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه
ويبنى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها
بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب
ماسواهما على ما يرفع به اى على الضمة او الالف او الواو التى يرفع
به المنادى فى غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور
اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام
ان كان المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل
اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او
بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية التى
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا
ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف والفعل
ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبنى
على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء و

يا زيدان

ويا زيدان مثال للمبنى على الالف ويا زيدون مثال للمبنى على
الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام الاستغاثة اى بلام
تدخله وقت الاستغاثة وهى اللام التخصيص ادخلت على المستغاث
دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد و
انما فتحت لام الاستغاثة لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث
نحو يا للمظلوم اى يا لقوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان
المظلوم مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف
المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين
المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث له وان عطفت على
المستغاث مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا
لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة
بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبد
خولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قبل
قد يخفض المنادى بلامى التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو

نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنّك فلم اهملهما
المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا
واجيب بانّ كلًّا من هاتين اللامين لام الاستغاثة لانّ المهدِّد
اسم الفاعل يستغيث بالمهدَّد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه و
يشتفي من الخصومة وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليتخلّص
منه واجيب عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو
انّ المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي
انّما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك
انّ القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر وامّا على تقدير
فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر فيما سبق ويفتح اي
يبنى المنادى لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء
الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه ح لانّ اللام يقتضي الجرّ والالف الفتح
فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به
للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب للمفعولية ما سوى المنادى المفرد
المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان
كان معربا قبل دخول حرف النداء لانّ علة النصب وهي المفعولية متحققة

فيه

وما غيّره مغيّر عن حاله وما سوى المفرد المعرفة امّا ما لا يكون مفردا
بان يكون مضافا او شبه مضاف وامّا ما يكون مفردا ولكن لا يكون
معرفة وامّا ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاوّل وهو ما لا يكون
مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون
مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما
يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معيّن اي
لرجل غير معيّن وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانّه اذا كان
منصوبا لا يحتمل المعيّن والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا
معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ
حيث اتّضح انتفاء كلّ من القيدين بمثال سهل تصوّر انتفائهما معا فلا
حاجة له الى ايراد مثال له على انفراده مع انّ المثال الثاني يحتمله
فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعمّ من ان يراد
بها معيّن او غير معيّن فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الا
مثلة كلّها امثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له
على حدة وتوابع المنادى المبنيّ على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما
انّما قيّد المنادى مبنيّا لانّ توابع المنادى المعرب تابعة للفظه

فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المنادى المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرو والاعمر لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنوية ولا لفظيا ولا شبه مضاف وحكما بان يكون مضافا لفظيا او مشابها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفردة ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع مثل يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الاتى في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو يحتاج اليه فقال من التاكيد اى المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مط وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف

الممتنع

الممتنع دخول الياء عليه يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبنى ان يكون تابعا للمحل وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل مثال في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث في المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بالحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحال اعرابا فاصابت رفعا وابو عمرو ابن العلاء النحوى القارى المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يرى

منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المنادى المبنى تابع لمحله
ومحله النصب وابو العباس المبرد وان كان المعطوف المذكور
كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل
فابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى
مستقل بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور
كاسم الحسن فى جواز نزع اللام مثل النجم والصعق فكابى عمرو
اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله
منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى وتوابع المنادى
المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها
اذا وقعت لمنادى تنصب ونصبها اذا وقعت توابع اولى لان
هذا التعليل فاسد فانه جار فى المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف ايضا
حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال
فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله فى عطف البيان ولا يجيء المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على
المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى
غير المعطوف الذى ذكرنا من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره
المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما

حكم المنادى المستقل الذى يباشره حرف النداء وذلك لان
البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
المخفوض منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف
النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال الكون كل
واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء
كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل
مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا
صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد والطالع
جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى علم المنادى المبنى على الضم
اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم
من اختيار فتح المبنى عن جواز الضمة فان جواز الضمة لا يكون الا
فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او تلحق بها اعنى ابنة
بلا تخلل الواسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فخرج
عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن
الى علم اخر فكل علم كان كذلك يجوز فيه الضمة كما عرفت من قاعدة
بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع

هذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي
حركته الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد
ندائه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اي مع هاء التنبيه بين حرف
النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا
فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين
معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها
جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود
بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية
التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة
المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر
ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف
على الرجل اي والتزموا الرفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها
الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو مال لانها توابع منادى معرب وفي
جواز الوجهين مما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة
تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي احتمال الامرين احدهما كون
اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله

الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا
يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع
اخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما
مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا
عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة
لانه اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة
الكلام في سعة الكلام فلا يجوز يا النجم ويا الناس ولعدم
هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي و
انت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست عوضا عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليها بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم
فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تبغيان شرا لانتفاء الامرين
كليهما حكموا عليها بانه اشد شذوذا وللشاعر وجاز لك في مثل
يا تيم تيم عدي في تركيب يتكرر فيه المنادى المفردة المعرفة
صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب
وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة
كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني

تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهذا مذهب ابي
سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك
مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في
الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا النصب للثاني كما في يا زيد بن
عمرو وتعين النصب في الثاني لانه تابع مضاف او تابع مضاف
وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر و
البيت لجرير اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا
لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من
قبلي يعني مهاجاتنا اباهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز
فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي
واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو
يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان
غالب في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد
الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص عنه ويتوجه الى المقصود من الكلام
فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه
وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما

اي هذان

اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى
ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب
عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها ليدل الشهرة على الياء
المغيرة بالحذف والقلب فلا يقال يا عدوا في يا عدوي وقد
جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف
ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذا الوجوه
كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاميه يا غلاميه ويا غلامه
ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاو
راتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء
المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال النداء بهما في كلا
مهم كما اشار اليها بقوله يا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت
ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة
او مكسورة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا
نحو يا ابت ويا امت لاجرائهما مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة
وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين
دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض

والمعوّض عنه فانّه غير جائز وقالوا يا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصّة
هذا الاختصاص بالنظر الى الامّ والعمّ اى لا يقال يا ابن اخى ويا
ابن خالى لا بالنظر الى الابن ايضا فانّهم يقولون يا بنت امّ ويا بنت
عمّ على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامى فقالوا يا ابن امّى و
يا ابن عمّى بفتح الياء وسكونها ويا ابن امّ ويا ابن عمّ بحذف الياء
والاكتفاء بالكسرة ويا ابن امّا ويا ابن عمّا بابدال الياء الفا وقالوا
بزيادة وجه اخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن امّ ويا ابن
عمّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطولا
اللفظ او ثقل التضعيف ولمّا كان من خصايص النداء الترخيم
شرع فى بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع فى سعة الكلام
ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق
الاولى وهو فى غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية
داعية اليه لا فى سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف فى
اخره اى فى اخر المنادى تخفيفا اى لمجرّد التخفيف لا لعلّة اخرى
مقتضية الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون التعريف
مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة

ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع
الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط
ترخيم المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدميّة
وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فلا خلف فى المشبه بالمضاف
ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاوّل لانّه ليس من اخر اجزاء المنادى
نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانّه ليس من اخر اجزائه نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام
لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد
عليه الترخيم الذى هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الا
لف لانّ الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانّه غير داخل فى
المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ فكانّه من تصرف النا
سخين مع انّ وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو انّ
الاغلب فيه زيادة الالف فى اخره لمدّ الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه
الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لانّ الجملة محكيّة بحالها فلا
يغيّر والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون
المنادى امّا علما زائدا على ثلثة احرف لانّه لعلميّته سبب التخفيف

بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على
ما القي عنه ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل
ابنية وهو المعرب ثلثة بلا علة موجبة واما اسماء متلبسة بتاء
التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء
على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا
يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا بابقاء نحو ثبة وشاة
بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم
بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى
براسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة
الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في
ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم
شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في اخره اي اخر
المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة لانهما زيدتا معا احترز
به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا
ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها
فعلاء من الوسا اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم

على

على ما هو مذهب غيره فيكون نحو من باب عمار ومروان او كان في اخره
حرف صحيح اي حرف صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف
الصحيح الاصالة فيخرج عنه نحو سعلاة فانه لا يحذف منه الا التاء
وهو اعم من ان يكون صحيحا حقيقة او حكما فيشمل مثل جري ومدعو
فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح الاصلي قبله مدة اي
الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها
الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها او كثرتها فيخرج منه نحو مختار
فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان ما في اخره
حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين
لئلا يلزم حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب
وانما لم يؤخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان
نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيهما لان بقاء الكلمة على
حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين
اما في الاول فلانه لما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا
معا واما في الثاني فلانه لما حذف الحرف الاخير مع صحته واصالته
حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد

وبك عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرايط الترخيم انه
لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك في خمسة عشر علما حذف الاسم
الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث
في كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير
ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فحذف حرف واحد
لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا
مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى التام
لجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان
عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على
ما كان عليه قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو وفي منصور يا منص بضمة وفي كروان يا كرو
بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم
على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له
في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم
كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه
صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كما في ادل وفي
ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما براسه تحقق مانع الاعلال وهو وقوع التاء

بعد الواو

بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعمل
يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل
عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها
باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد
ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء
ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما
بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه
النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع
عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالحد شامل لقسمي المندوب مثلا يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتا
ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا امتيازا له عن المنادى لعدم
دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب
في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب
على صورة من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان
مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة

جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لا بدل الا المعرفة وجاز لك زيادة
الالف في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة
فان خيف اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عند
الحرف فمد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت
ندبة غلام مخاطبة فقلت وا غلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام
مخاطب او اذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ المتبع
الضمة لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك
الهاء اي الحاقها بهذه المدة في حال الوقف ليبانها ولا يندب من قبل
المتفجع عليه الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب
في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ
مندوب مخصوص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة
عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف
مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه
جيء بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل وا امير المؤمنيناه
ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة

قوله لانه جيئ به لتمام المضاف لانه
الاسم كما يتم بالتنوين ونون التثنية
والجمع يتم بالاضافة ولهذا لا يفصل
بين المضاف والمضاف اليه كما لا يفصل
بين الاسم وما يتم به وكذا الجار المكسورة

فان

فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان اظهر في اللفظ انقص من الاتصال
بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران
وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه
والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان
مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء
يتعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر
كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه
منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه
فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم
سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه
الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض
عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها
الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل
اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اي هذا من غير ان تصف

هذا بذي اللام والمضاف الى معرفة كان نحو غلام زيد
افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما
فشذ نداءها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم
الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل
مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته
وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق
فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه
اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرى اي كروان وفيه شذوذان
حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية
يصطاد بها الكروان يقولون اطرق كرى ان النعامة في القرى
فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك
قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى
لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف التنبيه
ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل
بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب
فان ان لا يسجدوا ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا فحذف

نونه بالنصب والثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف
ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب
له على شريطة التفسير والشرط بمعنى واحد واضافتها الى
التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير
العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر
والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده
فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان الفعل او
شبهه متصل به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي
بعده نحو زيدا ضربته وعمرا مررت به وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل
او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في
ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم ومتعلق ضميره وحاصله
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او
متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث
لو سلط هو او ما يرادفه او يناسبه على ذلك الاسم
اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه
بالترادف واللزوم لنصبه اي لنصب احدهما من الامرين الاسم

بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه
خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد
اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا
مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو
زيدا كنت اياه وهاهنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير
مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير
تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالث اشتغال الفعل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابع اشتغال الفعل
بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم
ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه
الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق به والاحسن في ترتيبها
تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا
مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت
غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال

الفعل

الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان
حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه تنصب زيدا في
هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر
الناصب لزيد في زيدا ضربت ضربت المقدر فان الاصل فيه
ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت
الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت
به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب
الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني
حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب ويستوي
فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في
الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدا الا ان تجرده عن
العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة
خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة
فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب
فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع بالسلامة عن الحذف

يقال يعارضه كون المفسر
جملة على تقدير الرفع ورد
بان السلامة عن الحذف

نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين و
لكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها القرينة المرجحة للنصب
كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون
الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى والدعاء نحو لقيت القوم
واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما
قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف
عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها
تاكدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا
عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب
فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل
اما مع غير الطلب اذا الوقوع على الاسم المذكور للمفاجات في كونه
من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فالمختار
فيه الرفع فان اذا للمفاجات لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا
وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجات يلزم بعدها الجملة
الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف جملة هو

فيها

فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب بين
الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت
فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا لان هذه الجملة اذ هي عاملة
في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقع الاسم المذكور
بعدها وغيرها نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا
ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال
بعد حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من
اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه
يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل فانه بمعنى قد
في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على
المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقيه فاضربه وبعد حيث
على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر
والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا
اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اى ما بعد
حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وفيما قبل الامر والنهي
النصب في الاسم المذكور اذ هي اى هذه المواضع مواقع الفعل

فى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب فى الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اى التباس ما هو مفسر فى حال النصب لكن لا من حيث مفسر فى هذه الحال بل من حيث هو خبر لها فى حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور فى حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب و وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له لكان موافقا للنصب فى اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شئ مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشيا الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة فى الافعال الاختيارية للعباد ويستوى الامران اى الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت فى مثل زيد قام وعمرو اكرمته

اى عنده او فى داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اى يستوى الامران فيما اذا عطفت جملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان متساويان لحصول التناسب فيهما ففى الرفع تكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب تكون فعلية فيعطف على الصغرى وهى فعلية فان قلت السلامة عن الحذف مرجحة للرفع قلنا هى معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت فى القرب والبعد منهما اذ الكبرى ايضا قريبة مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب النصب بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اى من باب الاضمار

على شريطة التفسير فإن نظيا فيه وان كان نظن في بادي النظر انه
مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع
الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق
النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او
مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني
أذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر هنا مناسب آخر
مثل ايلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا
يلابس الذهاب به او يلابسه حين الذهاب به او اذهب احد
قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد
ما اسند اليه فلا اتحاد فيما ذكرتم مفقود واذا كان الامر كذلك
فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه
غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف
يكون مما يختار فيه النصب وكذلك مثل ازيد ذهب به قوله
تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير

فعلوا

فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا افاد
فساد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان
صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ
المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا
لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحايف اعمالهم
مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية
صفة الشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره
كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره
او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظ ان قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة
مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم
فاضطر النحاة الى ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا
يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تمحلوا لا
خراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما

الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام
في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء فالفاء الداخل
عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء
لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده
على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه
اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر
محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم وبعد قوله
فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا
للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء
الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في
الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط
ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة
فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع
فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين
الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به

فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره
وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح
النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا
الى حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون
مفعولا له مما بعده اي بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا
على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا
لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه في المعطوف
المظهر موضع المضمر تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا
الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه
محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان
مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد
من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصاء
او بعد حذف الارنب وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد و
الحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرها
منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح

لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل
بعد ونحو في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء
لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد واتق ونحوهما
مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراده النوع الثاني
مثل نفسك نفسك فان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد
ونحوه فيقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ الاسد
في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا او
ليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع
خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع
الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان
تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الا
خير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف
حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد
لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن
بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف
حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف

مبحث المفعول فيه

فلم يثبت الا نادرا **المفعول فيه** ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور
تضمنا في ضمن لفظ الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك و مطابقة
اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان
والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل
سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر
فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل
لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا
فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود
يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد
الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه
فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة
فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع
عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا
حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان
او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول
فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول ضربان ما يظهر

قوله لا حاجة الى قوله مذكور لان مثل يوم الجمعة يوم طيب
وان فعل فيه الا ان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث
الاخبار عنه بانه يوم طيب فاقصد اخراجه بقيد مذكور
يخرج بقيد الحيثية ... اسر

فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة
الحرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا
مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه
تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان
او محدودا تقبل ذلك اى تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم
الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول
عليه اى على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا او
اليوم وظروف المكان ان كان مبهما قبل ذلك اى تقدير في حملا
على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا
اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا تقبل تقدير في اذ لم يصح
حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد
وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين
وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد يتناول جميع
ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول

هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل
عليه اى على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما نحو
وسوى لابهامهما الا ان الابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما
عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا
حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست
مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل
عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في
الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة
الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف
الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون
الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار
في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك
ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان
عام شامل له كعكسه فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد
فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت

في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا
قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ويصح ان يقول دخلت
البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى
امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به
وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون
في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وبنصب المفعول فيه
بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال
متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو
يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه كما مر في المفعول به المفعول
له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج
به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث
مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا
كما قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز
به عن مثل التعجيز التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه
وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا

المراد

المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويندرج نحو اعجبني
التاديب والذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكر معه
العامل فيه مثل ضربته تاديبا مثال للفاعل لقصد تحصيله فعل
وهو الضرب فان التاديب هو انما يحصل بالضرب ويترتب عليه
وقعدت عن الحرب جبنا مثال للفاعل بسبب وجوده فعل وهو
القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن وفي القائل بكون المفعول
له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا
للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير
لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا
وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت
قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في
حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى
جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها
وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم
مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرام الزائر عنده
مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط

قوله فانه عنده مصدر مذهبه ان ما يسميه النحاة
مفعولا له هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل
ويكون معناهما واحدا فكانكما انما يكون المراد
بالضرب التاديب بالضرب لان الضرب بيان
وتفصيل للتاديب كما قرره الرضي فالمعنى ادبته
بالضرب تاديبا او بان يراد بالتاديب ضرب
على حذف المضاف فالمعنى ضربته ضرب تاديب
ورد قول الزجاج بان المفعول له حقيقة متصلة
يفهم منه التعليل ويكون التعليل مقصودا منه فلا يدخل
في حقيقة اخرى لا يكون مقصودا منها التعليل اذ
صحة تاويل نوع بنوع اخر لا تدخله في حقيقته الا كما

نصبه تقدیر فی وهذا ایضا خلاف اصطلاح القوم تقدیر
اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذکر لانها الغالب
فی تعلیلات الافعال فلا یقدر غیرها من من او الباء او فی مع انها
من دواخل المفعول له کقوله تعالی خاشعا متصدعا من خشیة الله
وقوله فبظلم من الذین هادوا حرمنا وقوله ع ان امرأة دخلت النار
فی هرة ای لاجلها ولما کان تقدیر اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ
وابقاؤها فی النیة وکان الاصل ابقاؤها فی اللفظ والنیة فلا حاجة
الی ابقائها فی النیة الی شرط بل الحاجة الیه انما تکون فی حذفها
من اللفظ ولذا قال وانما جاز حذفها ولم یکتف بارجاع الضمیر الفاعل
الی تقدیر اللام فیجوز حذفها کما یجوز ذکرها اذا کان المفعول له
فعلا احتراز عما اذا کان عینا نحو جئتک للسمن لفاعل الفعل المعلل
به ای اتحد فاعله وفاعل عامله احترز به عما اذا کان فعلا لغیره
نحو جئتک لمجیئک ایای ومقارنا له ای للفعل المذکور فی الوجود
بان یتحد زمان وجودهما نحو ضربته تادیبا اذ زمان الضرب والتادیب
واحد اذ لا مغایرة بینهما الا بالاعتبار او یکون زمان وجود احدهما
بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل

الی القعود

القعود بعض زمان المفعول له اعنی الجبن ونحو شهدت الحرب ایقاعا
للصلح بین الفریقین فان زمان مفعول له اعنی ایقاع الصلح
بعض زمان الفعل اعنی شهود الحرب واحترز بذلک القید
عما اذا لم یکن مقارنا له فی الوجود نحو اکرمتک الیوم لوعدک
بذلک امس وانما اشترط هذه الشرایط لانه بهذه الشرایط یشبه
المصدر فیتعلق بالفعل بلا واسطة نحو تعلق المصدر به بخلاف ما
اذا اختل شیء منها ای الذی فعل بمصاحبته بان یکون
الفاعل مصاحبا له فی صدور الفعل عنه فقوله معه مفعول ما لم یسم
فاعله اسند الیه المفعول کما اسند الی الجار والمجرور فی المفعول به
وفیه وله والضمیر المجرور راجع الی اللام واعتذر عن نصبهما
جوزه مع بعض النحاة من اسناد الفعل الی اللازم النصب وتذکر
منصوبا جاریا علی ما هو علیه فی الاکثر والیه ذهب فی قوله تعالی لقد
تقطع بینکم علی قراءة النصب فی بعض الحواشی ان هذا الرای
لیس بشیء جدا وقیل الوجه ان یجعل من قبیل وقد حیل بین العیر والنزوان
فان مفعول ما لم یسم فاعله فیه الضمیر الراجع الی مصدره ای حیل
الحیلولة لان بین للزوم ظرفیته لا یقام مقام الفاعل فعلی هذا

معناه الّذى فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعولا ما لم
يسمّ فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو
بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول
فعل اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته
معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى
الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم سواء كان ذلك
الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا
نحو ما لك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته
له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد
نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور
بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو فانها لا تدل الا على
المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور
النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو
التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها
واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان ذلك
الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل اسم الفاعل والمفعول و

والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع
فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا والوجوب للعطف فيه فالوجهان
اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع
على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية على السواء وان لم يجز العطف بل يمتنع
تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصل
لا بالتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا
مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث
لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب
حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف
فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز
عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما
ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى
ما تصنع وما تلابس فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو
الحال لما فرغ من المفاعيل شرع فى الملحقات بها وهو ما يبين

هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو
الظاهر فذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتميز وباضافتها الى
الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به
كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة
الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا
لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو
لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى
اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظاله
لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ
الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام
سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول به اعم من ان
يكون حقيقة او حكما فتدخل فيه الحال من المفعول معه لكونه فى معنى
الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا
فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه

اذا كان

اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف
اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا
وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل
نتبع ملة ابرهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف
فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر
هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الذى
المضاف اليه جزؤه فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول ما لم يسم
فاعله باعتبار ضميره المستكن فى المقطوع فكانه حال عن مفعول
ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضى من باب التفعل او
تبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور
متعلقا به لا بالمفعول دخل الحال من المفعول معه والمفعول المطلق
من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا الدخول ما وقع حالا عن
المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظى الملفوظ حقيقة
فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هى باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان

حقيقة وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يفيد في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج من منطوق الكلام المعتبر بصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما اركان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كامر وكالنداء والتمني والترجي وكالتشبيه في نحو ليتك عندنا مقيما او

ولعله في الدار قائما وكأنه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان موادّ وقوع الحال على قسمين احدهما ان يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا او رجعت امراحا لا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا لانتقاض النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليها الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلف في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها

الحال فيه غير الامور المذكورة وليس قيدا ليكون صاحبها معرفة حتى يكون ان كون صاحبها معرفة في الغالب شرط في مطلق الحال فينافي الاشتراط لان الاشتراط يقتضي عدم التخلف في الغالبية

معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وقوله
العراك ولم يزدها ولم يشفق على نقص الدخال البيت للبيد يصف
حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد
بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اى ارسلها معتركة
مزاحمة ولم يزدها اى لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى لم يخف
نقص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال
هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا
نفس مداخلة بعضها في بعض والمعنى على نقص مثل نقص الدخال ومررت
به وحده ونحو مثل فعلته جهدك متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على
قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما مصادر
لافعال محذوفة اى تعترك العراك وينفرد وحدها اى انفراده
وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة
على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة
ومنفردا ومجتهدا فهي في الصورة وان كانت معرفة وهي في التقدير
نكرة كما ان حسن الوجه في الصورة معرفة وهي في المعنى نكرة فان كان

صاحبها

صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصص
بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جاءني
رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها
لتتخصص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة
في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع
وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اى الحال على العامل المعنوي مثل زيد قائما
كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي
وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه
اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى
الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف
اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه وان فيه خلافا فسيبويه
لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش
بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار واما تأخر
المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في
الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال
وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف

يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم
عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته
داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الامثال
الثلاثة غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم
على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان
مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردة عن
الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال و
المضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان
كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون
تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على
الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس ولعل الفرق بين الجر بحرف الجر والاضافة ان حرف
الجر متعد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض
حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فالمجرور بحسب الحقيقة ليس
مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف
والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة

وبعضهم يجعلها مصدرا كالكافية والعافية والكل تكلف وتعسف
وكل ما يدل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا
صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان هيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا
اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك
ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا او رطبا في قولهم هذا بسرا
هو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة
فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية
ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل
اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل افعل
اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على
اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان با
عتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار
اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه
الابعد اضافته في الاطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم
اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل
والرطبية تعلق به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه

فانّه وان كان مفصّلا لكنّه لمّا لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا
ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيدا احسن قائما منه قاعدا
وذهب بعضهم الى انّ العامل فى نحو اسم الاشارة اى اشير اليه
حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانّه يمكن ان يكون المشار اليه
التمر اليابس فلا يتقيّد الاشارة بحالة البسريّة ولانّه يصحّ حيث
يوهم موقع اسم الاشارة اسم لا يصحّ اعماله فيه نحو تمرة نخلتى بسرا اطيب
منه رطبا وتكون الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات
فصحّ ان وقعت حالا امثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحاليّة خبريّة
محتملة للصدق والكذب لانّ الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال و
اجرائها عليه فى قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائيّة لا يصحّ ان يحكم
بها على شىء ولمّا كانت الجملة مستقلّة فى الافادة لا تقتضى ارتباطها
بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابدّ لها من رابطة
تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو والجملة الخبريّة امّا اسميّة
او فعليّة والفعليّة امّا ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او منفيا
او ماضيا مثبتا او منفيّا فهذه خمس جمل فالاسميّة اى الجملة الاسميّة
الحاليّة متلبسة بالواو والضمير معا لقوّة الاسميّة فى الاستقلال

فناسب ان يكون الرابطة فيها فى غاية القوّة نحو جئت وانا راكب
وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها
لانّها تدلّ على الربط فى اوّل الامر فاكتفى بها مثل قوله ع كنت
نبيّا وادم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها
او بها مع الضمير انّما يكون فى الحال المنتقلة وامّا فى المؤكّدة
فلا يجوز الواو تقول هو الحقّ لا شكّ فيه وذلك لانّ الواو
لا يدخل بين المؤكّد والمؤكّد لشدّة الاتّصال بينهما او بالضمير
وحده على ضعف لانّ الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء فلا يدلّ
على الربط فى اوّل الامر نحو كلّمته فوه الى فىّ فلابدّ من الواو على الاصحّ
والمضارع المثبت اى الجملة الفعليّة الّتى يكون الفعل فيها مضارعا
مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل
المستغنى عن الواو نحو جاء زيد يسرع وما سواها اى سوى
الجملة الاسميّة والفعليّة المشتملة على المضارع المثبت من الجمل
المشتملة على المضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى بالواو و
الضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير
لعدم قوّة استقلالها كالاسميّة فالمضارع المنفى نحو جاءنى زيد

وما يتكلّم غلامه او جاءني زيد ما يتكلّم غلامه او جاءني زيد وما
يتكلّم عمرو والماضي المثبت نحو جائني زيد وقد خرج غلامه
او جاءني زيد قد خرج غلامه او جائني زيد وقد خرج عمرو و
الماضي المنفي نحو جائني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج
غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بدّ في الماضي المثبت لا المنفي
من دخول لفظة قد المقرّبة زمان الماضي الى الحال لفظا او تقديرا على
المثبت الواقع حالا ليدلّ بها على قرب زمانه الى زمان صدور
الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه لتجوّز الان المتبادر من
الماضي المثبت اذا وقع حالا انّ مضيّه انّما هو بالنسبة الى زمان
العامل فلا بدّ من قد حتّى يقرّبه اليه فيقارنه وهذا بخلاف
مذهب الكوفيين فانّهم لا توجبون قد ظاهرة ولا مقدّرة
سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او
مقدّرة منويّة نحو جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرّد فانّهما لا يجوّزان حذف قد
فسيبويه يأوّل قوله تع حصرت صدورهم بقوم حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرّد

جملة

جعل جملة دعائية وانّما يشترط ذلك في المنفي لا ستمرار النفي
بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال القائم
قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر والمتهيّئ له راشدا
مهديّا اي سر راشدا مهديّا بقرينة حال المخاطب وقوله
مهديّا امّا صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك
راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه
قوله تع ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها
قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكّدة وهي الحال
المؤكّدة مط هي التي لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف
المنتقلة والمشتقة قيد للعامل بخلاف المؤكّدة مثل زيد ابوك عطوفا
فانّ العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي احقّه بفتح الهمزة
او ضمّها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين
او احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي حققت
لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفصّل
احقّ التقديرات عندي ان يقدّر بجئ عطوفا وشرطها اي شرط
وجوب حذف عاملها ان تكون مقرّرة اي مؤكّدة لمضمون جملة

جملة احترز عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله نعم انا ارسلناك
للناس رسولا فانه لا يجب حذف عاملها اسمية احترز به عما اذا
كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله
قائما بالقسط اى العدل انه حال مؤكدة عن فاعل شهد ولا بد ههنا
هنا من قيد اخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا
لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه
واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط **التمييز** ما اى الاسم الذى
الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس
برفع الابهام عن شىء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر
الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له
فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق
منصرف الى الكامل وهو الوضعى واحترز به عن نحو رايت عينا
جارية فان قوله جارية ترفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر
بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع وكذا
يقع الاحتراز به عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا
اما موضوع لمفهوم كلى يشترط استعماله في جزئياته او لكل جزئى

منه ولا ابهام في هذا المفهوم ولا في واحد واحد من جزئياته
بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث
انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل
قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع
لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ازال بذكره الخفاء الواقع في
ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعى عن ذات لا عن وصف
ولحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع
في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا
لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من
النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه من حيث
ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى
فاذا اريد رفع الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال
فيقال رطل بغدادى واذا اريد رفع ابهام الذات قيل زيتا فزيتا يرفع
الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم

كتابخانه آستان قدس

التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه
في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا ترفع الابهام عن ذلك
الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التميز هو ما يرفع الا
بهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويعني به ما يقابل الجملة
وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء
اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي
رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد
وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون
درهما وسياتي ذكر تميز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن
اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان
سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو
على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدار لا
قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة
مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير
وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان
ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون كما في منوان سمنا

اوالاضافة

اوالاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقا
دير بل ذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع
ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه
الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه
الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه
ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها
في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها
لكن لا ينتصب التميز عنه فلا يقع عندي الراقود خلا فيفرد ما
التميز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان التميز جنسا
وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا
حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف
رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيثنى
المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع

قوله ما تشابه اجزاؤه في اطلاق اسم الكل عليها واتما قلنا ذلك لان الابرة جزء من الكل ليس لها اجزاء عف

قيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما يجوز جاز
ان يقطات بدجلستين للنوع وجاز ان يقطات بدجلستين
للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء
كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية وجمع اي يورد
التميز على ما فوق الواحد جواز احتمل بقصد الواحد في غيره
اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي
المفرد المقدار بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التميز متلبسا
بنون المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز
جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية
باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثير الحصول الغرض
وهو دفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن
والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع
او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم
اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافتا المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز
ان يضاف الى غير المميز نحو عشرى رمضانا بالاتفاق لكثرة
الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور

لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد
عشرين رمضانا او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير
صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد و
عن غير مقدار عطف على مقدر مقدار اي الاول لكما يرفع الابهام عن
مفرد مقدار كذلك يرفع عن غير مقدار اي ليس بعدد ولا وزن ولا كيل ولا ذراع
ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين
فاقتضى تميزا والخفض اي خفض التميز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا
لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل
في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني
من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة
كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان
الابهام في طرفا النسبة يستلزم الابهام فيها ودفعه عنها يستلزم
الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابله ما في
القسم المفرد المذكور في القسم الاول انما هي مجرد النسبة لا غير في جملة
اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة
وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة

عبوسًا او الصّفة المشبّهة نحو زيد حسن وجهًا او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابًا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابًا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلًا نحو طاب زيد نفسًا مثال الجملة والتميز فيه خاصّ بالمنتصب عنه وزيد طيّب ابًا مثال لما يشابه الجملة والتميز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه او لمتعلّقه وحيث لا فرق في التميّز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوّة اربعة امثلة فكانّه قال طاب زيد وزيد طيّب نفسًا وابًا فقوله وابوّة ودارًا او علمًا عطف على نفسًا وابًا بحسب المعنى فهو ناظر الى كلّ من المذكورين غير مختصّ بالاخر فهو بحسب الحقيقة اورد لكلّ من التميز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافيّ خاصّ بالمنتصب عنه والدّار عين غير اضافيّ وهو متعلّق بالمنتصب عنه والاب عين اضافيّ محتمل لهما والابوّة عرض اضافيّ والعلم عرض غير اضافيّ وكلّ منهما متعلّق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسًا وتركه لانّه اظهر التميزات ولا خفاء به وابًا وابوّة ودارًا وعلمًا اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله درّه فارسًا

اشارة الى انّ التميز قد يكون صفة مشتقّة وايضًا لما اورد المفصّل للتميز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهمًا كضمير ربّه رجلًا ويكون فارسًا تميزًا عنه اراد ان يبيّنه على انّه يصلح ان يكون تميزًا عن نسبة على ان يكون الضّمير معيّنًا معلومًا والابهام يكون في نسبة الدّرّ اليه والدّرّ في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسًا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح فرس بالضمّ اي حذق بامر الخيل وامّا الفراسة بالكسر فمن التفرّس ثمّ ان كان اي التميز بعد ما لم يكن نصًّا في المنتصب عنه اسمًا لا صفة يصحّ جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تميزًا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلّقه بان يكون تميزًا يرفع الابهام عن متعلّقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابلغ طاب زيد ابًا فانّه يصحّ ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزًا عن زيد اذا اريد اسناد الطّيب اليه باعتبار انّه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزًا عن متعلّقه باعتبار انّ الطّيب مسند الى متعلّقه وهو ابوه والّا اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصًّا في المنتصب عنه

اسما يصحّ جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلّقه خاصّة نحو طاب زيد
ابوّة وعلما ودارا فانّ هذه الاسماء ليست نصّا في المنتصب عنه
ولا يصحّ جعلها له بالتّعبير عنه بها فهي لمتعلّق زيد وهو الذات
المقدّرة اعني الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التّميز فيهما اي فيما
جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصّا فيه او محتملا له
ولمتعلّقه وفيما تعيّن لمتعلّقه ما قصد من وحدة التّميز وتثنيته
وجمعيّته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا
والزّيدان ابوين والزّيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك
طاب زيد ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت الوجدّ له وطاب
اباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كلّ من التّقديرين اذا قصد
وحدة التّميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا
قصد جمعيّته اورد جمعا فانّ صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على
المثنّى والمجموع الّا اذا كان جنسا يقع على القليل والكثير فانّه اذا
قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنّى ذلك الجنس او يجمع بل
يكفي ان يؤتى به مفردا لصحّة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنيته وجمعيّته نحو طاب زيد علما والزّيدان علما والزّيدون

علما الّا ان يقصد بالتّميز الّذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها
النّوعيّة فانّه لا بدّ من تثنيته او جمعيّته نحو طاب الزّيدان علمين
وطاب الزّيدون علوما اذا اريد انّ متعلّق الطّيب من كلّ من الزّيدين
او الزّيدين نوع اخر من العلم فانّ صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى
وان كان التّميز صفة مشتقّة مثل لله درّه فارسا او ما ولة بها نحو
زيد رجلا فانّ معناه كاملا في الرّجوليّة كانت الصّفة صفة لما
انتصب عنه لا لمتعلّقه لانّ الصّفة يستدعي موصوفا والمذكور احق
لموصوفيّته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون
والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقها الواو بمعنى مع والطّبق مصدر بمعنى
المطابقة اي كانت الصّفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت
اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتّفاق في الا
فراد والتّثنية والجمع والتّذكير والتّانيث لكونها حاملة لضمير
واحتملت اي الصّفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال
نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انّه فارس او حال كونه فارسا لكن
زيادة من فيها نحو لله درّه من فارس وقولهم عزّ من قائل يؤيّد التّميز

زيادة من في التّميز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا وفي التّميز عن الذات المقدّرة اذا كان لما انتصب عنه
وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وقال في المقتبس في لله درّه من فارس لانّ عندي من زائدة لم العرق
انّ الاوّل كما يحتمل التّميز يحتمل الحال من تخلّصه للتّميز من عنف

من تراد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح بغيرها من الصفات

ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا رطل زيتا لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله

والاصح اي اصح المذاهب انه لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقلد وقع الابهام فيه لاجرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز رفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد

البحث

٩٧

على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا النحو قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه

اعلم ان في ناصب المستثنى مذاهب احدها ما ذكره المصنف وثانيها ما ذهب اليه الكسائي وهو ان عامل النصب ان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم و ثالثها ما ذهب اليه الفراء وهو ان الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان

الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف
كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها
عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج
الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع
من متعدد جزئيا انه نحو ما جائني احد الا زيدا او اجزائه مثل
اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا
نحو جائني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جائني الا زيدا
اي ما جائني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو
جائني القوم لا زيد وما جاءني القوم ولكن زيد جاء والمستثنى المنقطع
هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز
به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في
المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك
جائني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد
او لم يكن نحو جائني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم الكل بوجه
يصح تقسيمه عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور
بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة

قيد لا ولكن لا يستدعيان اخراجا
ولهذا الستعد صورة لا يتصور فيها
الاخراج كان يقول جاء عمرو لا زيد

دونها للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى
وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة
داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا
نهي ولا استفهام نحو جائني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع
في كلام غير موجب لانه ليس واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة
ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون
المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا
لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا او
خلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت
الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى
اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او
معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا ما
اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا
اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او

نحو جائني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقدم
البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في
الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرة
او في اكثر مذهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فا
المنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط
وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما
يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع
الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم
الا حمارا فهم يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه
فهم هاهنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم
فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو
عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو
خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى

المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز
او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا
التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون فاعلهما
في صورة المستثنى التي هي ام الباب ضمير راجع اما الى مصدر الفعل
المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه
والتقدير جائني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض
منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا
اشبه بالا التي هي اصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما
انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد جوز
الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما
مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا
عمروا وتقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف
اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة
مجيئهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا
خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمروا

وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا
لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر وكذا
المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا
يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا
بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ولزم
اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل
من الفعل المذكور او الى بعض المستثنى منه مط وهما في التر
في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في
المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام
الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الا
ستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير
المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترازا
عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما
في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب
وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر فيه المستثنى منه احترازا عما اذا
لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ

اذا ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب
ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا
مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى
نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الا
ستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا
بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدل
وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما
اختاروا البدل في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما
هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب
البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب المستثنى على حسب العوامل
اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه
غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل
عن المستثنى منه فالمراد بالفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك
فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب وشرط
ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب
المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل

احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان
يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الا سفل عند
المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى
منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا
اى اوقعت القرائة كل يوم الا يوم كذا اذ الظاهر انه لا يريد المتكلم
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الاشهر او مثل ذلك ولقائل
ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب
ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص
اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد
بان يخصص المستثنى منه بكل واحد جماعة مخصوصين اذا كان هناك
قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما
جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو
الغالب في الغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي
النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق
الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك يغلب ويكثر واما اشتراكها

في تعلق

في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فيما يقل كما في المثال المذكور
وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا
بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع
دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا
قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم
اى من القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك
ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك
في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اى ومن اجل
ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال
زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون
المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم
وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون
زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على
المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع
الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة
ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ادراج جميع

المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستغراق كما وقع
مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من
معارفك والمقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا
تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى
الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار
على قدر الامكان مثل ما جائني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع
محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها
اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل
ما زيد الا شيء لا يعبا به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على شيئا
لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ
وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به
لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى
منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص
المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف
وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من لا
ستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام
مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض
فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جائني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة
قولنا جائني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز
وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل
لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية
لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من
تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد
الا شيئا لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما
كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران حقيقة اذا لم يكن البدل الا تكريرا
العامل او حكما اذا اكتفي بدخول على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه
اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول
على البدل بعد الا اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض
النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحينئذ
في هاتين الصورتين البدل على اللفظ على المحل فعمرو مرفوع على
محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل
شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلا من الاعراب

محلّ قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحلّ بعيد وهو رفعه بالابتداء
فلم اعتبروا حمله على البعيد لا القريب قلت لانّ محلّه القريب انّما
هو بعمل لا فيه بمعنى النّفي وقد انتقض النّفي بالّا بخلاف محلّه البعيد
فانّه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الّا شيئا مع انّه
انتقض النّفي فيه ايضا بالّا لانّها اى ليس عملت للفعليّة لا للنّفي
فلا اثر لنقض معنى النّفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اى ليس
لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو الفعليّة ومن ثمّ اى ومن اجل
انّ عمل ليس للفعليّة لا للنّفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الّا
قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالّا لبقاء فعليّتها وامتنع
ما زيد الّا قائما باعمالها اى ما في قائما لانّ عملها فيه انّما هو للنّفي وقد
انتقض بالّا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى مع كسر السّين
او ضمّها مع القصر وسواء بفتح السّين وكسرها مع المدّ لكونه مضافا
اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جرّ في اكثر استعمالاتهم
واجاز بعضهم النّصب بها على انّها فعل متعدّ فاعله مضمر ومعناها
تنزية المستثنى عمّا نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمروا
حاشا زيدا اى برّاه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى في

الاستثناء

الاستثناء دون الصّفة اذ هو ح باعراب موصوف كاعراب المستثنى
بالّا على التّفصيل المذكور فيما سبق فكانّها لمّا انجرّ به المستثنى للاضافة
انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات
مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كالنّعو
جائنى رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنّها
حملت على الّا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك
لاشتراك كلّ منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الّا عليها اى على
كلمة غير في الصّفة لكن لا تحمل الّا عليها في الصّفة غالبا الّا اذا كانت
اى الّا تابعة لجمع اى بعد متعدّد فوجب ان يكون موصوفها ملفوظا
لا مقدّرا كما قد يكون مقدّرا في غير مثل جائنى غير زيد بعد ما كان نكرة
يكون متعدّدا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بدّ
لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدّد فلا تقول في الصّفة جائني
رجل الّا زيد والمتعدّد اعمّ من ان يكون جمعا لفظا كرجال او نفرا
كقوم ورهط وان يكون مثنى فلا خلاف فيه نحو جائني رجلان الّا زيد
منكور اى منكّر لا يعرّف باللّام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعلم التّناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشاء

قوله وغير صفة غير مبتدا وما بعده اجزاء له
وقوله باعتبار معنى المغايرة بها سواء بحسب
الذّات او بحسب الوصف لكنّ قال الشيخ
الرّضى ان استعمال غير بالاعتبار الثّاني
مجاز

التّعدّد بل التّوافق نحو قولنا جائني رجل الّا زيد
بالرّفع فانّه يصحّ الصّفة ويتعذّر الاستثناء
مع كونه تابعا للمفرد من علوي قدس سرّه

قوله لا يعرّف باللّام هذا بطريق التّمثيل والّا

الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم
التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا
يتعذر الاستثناء المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس
المستغرق نحو ما جائني رجل او رجال واما بعض معلوم العدد نحو
له على عشرة دراهم وعشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور
لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا
فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيد جائني وله على عشرة الا
درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرايط الى حمل الا على غير
لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما
قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه
بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جائني مائة رجل
الا زيد وقد يتعذر الاستثناء في غير المحصور نحو جائني رجال الا واحد
او الا رجلا او الا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه
في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فالارض والسماء الهة
جمع الدولالة لا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا
لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور

وهي الهة

هي الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة بيقين فلم
يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر عن حمل الا على الا
ستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى
عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى
عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما
الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير
فانه يدل على انه ليس فيهما غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله
يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف
حمل الا على غير في غير ما اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الا
ستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الا
ستثناء قال ابن الحاجب في قولك اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة
وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر
ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء
والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذ
وقال في البيت شذوذان اخران احدهما وصف كل دون المضاف
اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول

فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل

واعراب سوى سواء النصب على الظرفية اى بناء على ظرفيتهما

لانك اذا قلت جاء القوم سوى زيد فكانك قلت مكان زيد

على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين

يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير

مستمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وعن

الاخفش ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا

لرفعه فيقولون جاءنى سواك وفى الدار سواك ومثل هذا فى

الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية مثل قوله تعالى لقد تقطع بينكم

بالنصب خبر كان واخواتها وسيتعرفها فى قسم الفعل انشاء هو المسند

بعد دخولها اى دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية

المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها

على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك مما يتصور بعد تقرر الاسم

والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد

دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب

ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم

في هذين

فى هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال

فى جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فما ورد

عليه كما سبقت الاشارة اليه فى خبر ان واخواتها مثل كان زيد

قائما وامره اى امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا فى اقسامه واحكامه

وشرائطه على ما سبق فى بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على

اسمها حال كونه معرفة تحقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف

اسمها وخبرها فى الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان

الاعراب فيهما او فى احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا

زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصح للقرينة لانتفائها

فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس فكذلك اذا انتفى الاعراب فى اسمها

وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا

وقد يحذف عامله اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها

لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختص بهذا الحذف

لكثرة استعمالها فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا

فشر ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة وهى ان يجئ بعد ان اسم

ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى وهو اقواها نحو

ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا

على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير

اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي

ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها

بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان

في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت

فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان

فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع

كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وبقي الخبر على حاله فصار اما انت

منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها

فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق

الا في اللام اذ لا لام فيه واختص المصنف على الاول لانه اشهر

اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحروف انشاء الله هو المسند اليه بعد دخولها

اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفته من معنى

البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا

ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس

اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره

من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا

من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها

وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منه فاعطي للاكثر حكم الكل

فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كا

لمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع

اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به

مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد

اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها

اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا

او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذه احوال

مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه مثال ما يليها نكرة

مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المو

لا بتحقيق قوله ولا عشرين درهما لك مثال ما يليها نكرة مشبها بالمضاف

وقوله لك على النسخ المشتملة على تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه

بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء

الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف
ولا مشبه به لتترتب عليه قوله فهو مبنى على ما ينصب به
اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى
الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين
نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور
ما قبلها فى جمع المذكر السالم نحو لا مسلمَيْن ولا مسلمِين لك ونعنى
بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فتدخل فيه المثنى والمجموع وانما
بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها لانه جواب
لمن يقول هل من رجل فى الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا
وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها
النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان
الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه فى الاصل
اعنى الاعراب وان كان اى المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفا
شرط النكارة او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا
بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا منتفيا
شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهى ست صور نحو لا زيد فى الدار

ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة
ولا فى غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى
الدار غلام رجل ولا امرأة ولا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار
غلام زيد ولا عمرو وجب فى جميع هذه الصور الست الرفع على
الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما
فى المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اى وجب
تكريرها لكن لا مطلقا بل بعينه اما فى المعرفة ليكون كالعوض عما فات
التنكير من معنى نفى الاحاد واما فى النكرة فيكون مطابقا لما هو
له من مثل قول السائل افى الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل فى
المعرفة ايضا ونحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن لها الى
لهذه القضية هذا جواب عن دخل مقدر على قوله وان كان
معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن
كنية على ابن ابى طالب عم ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر
فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن
لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره عم بهذه الصفة

فكانه قيل لا فصل لها فيقوى هذا التأويل اي احسن بحذف
اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا
بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما
نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه
فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة
على ان تكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول
عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود
الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا
بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
والثاني فتح الاول اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان
لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة
لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على
لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما
خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول
ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا
الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف

على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد
بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل
منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه
جواب لقولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة
للسؤال ويجوز الامران هاهنا والخامس رفع الاول على ان لا
بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس ووجه رفع ضعف
الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها
بمعنى ليس لانه يشترط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل هاهنا
ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على الوجه
الاول متعين بعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
على التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على
مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة
على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها فيما بعدها
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام

ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الا
ستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض
مثل الا تنزل عندي ولم يذكر سيبويه ان حال الا التي في العر
ض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي ورد ذلك الا
ندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الا
فعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها
نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء
واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست الا التي دخلت
عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
فكانه قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني رجلا ولذلك انتصب
ونون وهي عند يونس لا دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني
فكان القياس الا رجل ولكنه نونه للضرورة ونعت اسم لا المبني
لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع
صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن نحو لا رجل ظريف
كريم في الدار مفردا حال من ضمير المبني والعامل فيه مبني احتراز
عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال العبد لا او صفة مفردا احتراز
عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني

على الفتح

على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه
النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة
الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور ههنا لا يرد
انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه
مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه نعت المبني مفردا يليه
فان باردا في المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل
نعتا للمتبوع فليس متصلا به لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الا
صل في التوابع تبعيتها المتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا
حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا
رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم
يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا
على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت
امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة
وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه
ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظا

لا المبني ويجعل منصوبا او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جاز ولا
يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل
لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي يزاد فيه لا كثيرا
نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر ولا اب
وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وسائر التوابع
لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا
ذكره الاندلسي وفي مثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون بعد
اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام
الاضافة من اثبات الالف في اب وحذف النون من نحو غلامين
جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له
ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور
خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف
في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة
تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف
بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف
النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا

حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف
في اصل معناه اي من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو ال
الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جاز تشبيها له
لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل
على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له
اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة
وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم
من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اي ومن اجل ان جواز
مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى
الاختصاص لم يجز تركيب لا اباله فيها اي في الدار لعدم الاختصاص
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له
وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته
الى الدار فكيف يشبه تركيب لا اباله فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى
الدار لمشاركته في اصل معناه وليس في مثل هذين التركيبين
حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي
ثبوت الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير
جلس

اصل التخصيص في علوس
قوله لم يجز لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب
لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لا لانه ليس
ما يشبه المضاف حتى لو كان النصب لا يجوز
لا ضرب في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني
لا ضرب اليوم في اصل المعنى لان الاضافة
في امثاله بمعنى في من فصام الدهر

احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة
من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الا
ضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه
موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفى
ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم
او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة
وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه
والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة
باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه لتاكيد
اللام المقدرة وحكمه المضاف بعينه ملا عرفت وقد يحذف اسم لا
حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف الا مع
وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف
اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثل زيد موجود
وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم
محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي وكذ

على الجملة الاسمية بليس وهو المسند بعد دخولهما اى دخول
ما ولا وهى اى خبرية منفيا ولا لها وكذا اسمية اسمها لها لغة
حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمها
وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر
خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذ
هبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما
لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما و
لغة اهل الحجاز هى التى عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا
وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل
انما خصت بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهى زائدة
عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض
النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم
زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع احد من هذه الامور الثلثة
اما اذا زيدت ان فلانه عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما
فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان
عملها لمعنى النفي فلما انتقض النفي بطل العمل واما اذا تقدم الخبر

فلتغيير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطفت عليه اي على
خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف مفيد الايجاب بعد
النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن
قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة النفي

المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل ليخرج الحرف الاولى
التي هو محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه
اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء
كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث
هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية
كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته
لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف
المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالا
ضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه هو
هاهنا غير ما هو المصطلح المشهور فيما بينهم وذهب في ذلك مذهب
سيبويه حيث الحق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا

ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو
يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه
شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل
مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل
بابقاء اثرها وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر
وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف
الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ
بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه او ما يقوم
مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين
او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين
يكتسب الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف
حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر
من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير
حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة

اللفظية لكن المصنف في المتن والتصريح في شرحه لدان التقسيم
الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير
حرف الجر لكنه لم تبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه
ولم ينقل عنه شيء منه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم
في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير لام
تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن
الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد
الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه
لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث
الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا
قبل الاضافة اللفظية فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست
فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير
حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في
المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ
فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون

المضاف

112

المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضاف الى
معمولها بل الى غيره كصادع المصر وكريم البلد واحترز به عن نحو
ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم
الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه عدا جنس المضاف
وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا نحو غلام زيد
فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة
الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في
جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا
صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من
وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان
المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة
بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث اسد او اعم مطلقا
فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما

اخصّ من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة
بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة
بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة
خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام
ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال
كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات
البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة
بمعنى في قليل اي في استعمالهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب اختصاص باليوم
بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة
بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين
المبيَّن والمبيِّن قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا
ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الا
ضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما

على حده

١١٣

على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد
وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب
اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد
اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف
اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية
موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى امر
معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك
لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام موضوع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف
وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما
لا يفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما
في الابهام الا ان يكون المضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف
مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له

جاءني مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلني في الشيء الفلاني

وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك

ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط اضافة المعنوية

تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فاذا كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى

بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت

عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فضيع الاضافة

حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم

النجم كان قبل اللام نكرة فصار بعد دخولها معرفة ثم جعل علما لشيء واحد وكذا سائر نظائره امثاله لمحرره

تعريف المعرف فما بالهم جوزوا ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر

وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون

من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل

واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قالوا ادوا الى ثلث الاثاث والدنانير البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية

علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل

اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا يفيد الاضافة
فائدة الا التخفيف لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال
فى اللفظ لا فى المعنى بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة
العقل بازاء ما يسقط عن اللفظ بل المعنى على ما كان عليه
قبل الاضافة والتخفيف للفظ اما فى لفظ المضاف فقط
بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج
بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد
وضاربو زيد واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير
واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه
حذف الضمير من غلامه واستتر فى القائم واضيف القائم اليه
للتخفيف فى المضاف اليه فقط واما فى المضاف والمضاف اليه
معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف
فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير و
استتاره فى الصفة ومن ثم اى ومن جهة وجوب افادة الا
ضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص
جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها

وجعلها

وجعلها صفة للنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم
يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجاز الثانى لكون
المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع
امور الثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز تركيب الاول والثانى
الثانى ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور
دخل فى ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا
يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة
انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد
لحصول التخفيف بحذف النون فيهما وامتنع الضارب زيد لعدم
التخفيف لان تنوين الضارب انما يسقط للالف واللام
لا للاضافة ولا شك انه لا دخل فى هذا التفريع لانتفاء التعريف
ولا لانتفاء التخصيص بل يكفى فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا
كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا
للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان نحو

التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه
بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المفيد من حسا
على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر
الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان
وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك
حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف
لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به كما عرفت من امتناع مثل
الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال ان ضعفه في الاستدلال
به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على
انه مفعول معه لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف
عليه كما هو في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم
يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت

بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها
اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي
فيه الجمع والواحد الهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل
الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها الذي راعيها
تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته
لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج
حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر
اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية
او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة
حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل
والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل
يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين
باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو
جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كو

المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفتين باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس
مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس
عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه اي الضاربي والضاربه
وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه ان
لما الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف
والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال
الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج من جوازه الى الحمل اي لحمولية
على ضاربك فانه فاعل المفعول لورود الفعل المعلل به اعني جاز
وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن
اللام بمفعوليتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى التخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف
بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك
وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كل واحد منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوف
تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما

لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان
ينبغي ان يتصور اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية
ثم يضاف ويبقى ضاربك كما يتصور ضاربٌ زيدا ثم يضاف و
يبقى ضارب زيد ولن يتصور ضاربُك فعلم انها سقطت لاتصال
الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان الاصل ضاربك
ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذفنا التنوين ووصله
الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم
حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كل منهما اسم فاعل
مضافا الى مضمر من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب
واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وقوله والضاربا الرجل والضاربك حملا على نظيرهما اعني الاخر
عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف
على موافقة بعض الشارحين وذلك ان تجعل كل واحدة منها
الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فعنى

قوله وضعف المائة الهجان وعبد انه ضعف عطف المجرور عن الا
على المحل لان المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه يصير من قبيل
العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه
وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المط على التقدير
الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة واحدة
ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف
الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب لوصفي بحاله لان لكل
من هيئتي التركيب لوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام
الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يق
مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد
خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله
لا يضاف موصوف الى صفة مثل المسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف
الموصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة

الجانب

الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد
اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول
فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين
احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد
مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين
فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون
الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منظويا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة مضافا للمسجد فيندفع الايراد بواحد
ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى
وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء
على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي
فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان
هو جانبه بها اللهم الا ان يق هناك مكانان جزء وكل فالمكان
الذي اضيف اليه الجانب جزء والاضافة بيانية والمكان الذي
اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهو قوله ولا يضاف صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة

واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت
الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متأول
بانهم حذفوا قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما
قصدوا التخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها
مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه
الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس ما فيه
اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف
اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم
مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص لان ذلك المضاف اليه
سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان في الجثث وحبس
ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق
كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك
اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في
مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيها يختص به اي

خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء
افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين عن الشيء
اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها
خفاء فنبه على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان
لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فيجيب
بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ وكانك
اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاء في مدلول هذا اللفظ ولم يتأول
كرز بسعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب وضع من الكلام
غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره
حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن
وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل
عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها صح
بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها
الحركة بعد السكون يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء
المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي

في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل
والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة
لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على
الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان
آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف
على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي
وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف لكونها
لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ
ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره
بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء
ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة
وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت الواو
ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف
الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها
لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها بحركة

بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الواو والياء فتحة
بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ
لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين
اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما
الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي
اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي
مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما
اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغم الياء في الياء
تمسك في ذلك قول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل
الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه
بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون
المقسم به اي ابي جمع اب فاصله ابين سقط النون في الاضافة
فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه
هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا
على اصواتنا بكين وقلن لنا اباءنا فداؤكم وتقول اي امرءة قائلة لاخ
اضافة الحم الى الذكر حمي وهي بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء

اعلم ان فم اصله فوه قلبت الواو ميما لانه لا يوجد في كلامهم اسم اخره واو ما قبله مضموم الا كلمة هو فحذف الواو فبقي على حرف واحد ولما لم يوجد اسم على حرف واحد بل اسم اي قطع النظر عن ان ينضم الى الكلمة اخر فعوض عن المحذوف بالميم ولم يعوض حرفا اخر غير الميم لان فيها مناسبة لم يكن في غيره وهو التقارب في المخرج

المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك لخلاف الاهمعزة وبوفي فم حال الاضافة الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته وفي بعضها بابقاء الميم المعوض عن الواو وعند قطعه عن الاضافة واذا قطعت الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلثة ولكن فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او بحمك ومثل خبا بالهمزة فيقال هذا حماء او حموك ورايت حما او حماك ومررت بحمو او حموك ومثل عصى بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز حم مثل هذه الاسماء الثلث مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه على كل من حالتي الافراد والتثنية والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيفت اليه على سبيل الشذوذ

كقول

كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها **التوابع** وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج عمه نحو ان ان ضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثالث والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم الا ان المجي

قوله من جهة واحدة شخصية قيد اتما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والترحم او التاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشيء وتابعه بل الى المتبوع وذا التابع للمدح او التاكيد وكذا الاصح في التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات انتهى ولا يخفى انه كما يكون القصد في الصفة المخصصة الى نسبة الفعل الى التابع والمتبوع كذلك في غيرها من الصفة المادحة وغيرها مما ذكره يكون القصد اليهما معا وان لم يكن للاحتراز عن الموصوفات بها وذلك ان المقصود من قولك بسم الله الرحمن الرحيم ابتدا باسم رب العزة المتصف في نفسه بالرحمة وكذا المقصود من قولك اعوذ بالله من الشيطان

المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه
فقوله كل ثان يشمل التوابع والخبر المبتداء وخبر كان وان ولنحوهما
وثانى مفعولى اعطيت وظننت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل
الاخبر المبتداء وثانى مفعولى ظننت او اعطيت وقوله من
جهة واحدة يخرج الكل هذه الاشياء لان العامل فى المبتدء والخبر
وان كان هو الابتداء اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد
لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى
المبتداء ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس
من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه
ومظنونا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك
اعطيت من حيث انه يقتضى اخذا وماخوذا عمل فى مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذه
التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا
او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء الرجال
ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم اعلم ان لفظ كل ههنا ليس
فى موقعها لان التعريف انما كان للجنس وبالجنس للافراد وبالا

فالمحدود بالحقيقة هو التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب
سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل عليه كل افاد صدق
المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود
فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع
كلها وقوله تدل على معنى فى متبوعه اى يدل بهيئة تركيبية
مع متبوعه على معنى فى متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة غير مقيدة
بخصوصية مادة من المواد احتراز عن ساير التوابع ولا يرد عليه
البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه او المعطوف فى مثل قولك اعجبنى
زيد وعلمه ولا التاكيد فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم لدلالة
كلهم على معنى الشمول فى القوم فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة
على حصول معنى فى المتبوع انما هو بخصوص موادها فلو جردت
عن هذه المواد كما يقال اعجبنى زيد غلامه واعجبنى زيد وغلامه
او جاءنى زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى فى متبوعها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف
تدل على حصول معنى فى متبوعها فى اى مادة كانت وفائدته ارفاده

النعت غالبا لتخصيص في النكرة كرجل عالم وتوضيح في المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير تخصيص وتوضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة فهمت من التاء
في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالبا موادا لصفة المشتقات
توهم ان كثيرا من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى
تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده
بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره في
صحة وقوعه نعتا اذا وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى
اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في
جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان
الذات ما نسب الى قبيلة بني تميم وذي مال يدل على ان ذاتا
ما صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات ما يدل في بعض
المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا في
بعضها الا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل
اي رجل اي كامل في الرجولية فان رجل باعتبار دلالته في مثل هذا

التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل
عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت
بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات
معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات
المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي الموضع الاخر
الذي لا يدل على هذا المعنى لا يقع صفة مثل جائني الرجل وذهب
بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه
عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه
فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع
صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يقع
صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجمل الخبرية التي هي في
حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد
كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان
الانشائية لا تتاول بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي
مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها
الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم

من عوارض الذات لكنها في حكم النكرة حيث يقع تاويلها بها
كما تقول في قام رجل ذهب ابوه ذاهب الاب من نعته

واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة
الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم
وتوصف بحال الموصوف اى بحال قائم به نحو مررت برجل حسن
اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اى متعلق بالموصوف
يعنى بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن
غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا
فالاول اى النعت الذى هو بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف
فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة فى الاعراب رفعا
ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث الا اذا كان يستوى فيها المذكر والمونث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل ايضا بمعنى مفعول
كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مونثة يجرى على المذكر
كعلامة والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه
فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
ويوجد فى كل تركيب منها اثنان وفى الباقى من تلك الامور العشرة
وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

كالفعل

كالفعل لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى
او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا
بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث
وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث
تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم
مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها
وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمورة ومعمور
داره مثل يعمر وتعمر داره او قائم او قائمة فى الدار جاريته مثل
يقوم او تقوم فى الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر
وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة
الباقية كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو
فى الجمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد
المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين
وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة

ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثلث بهذا الحكم
قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول
يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة
البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف وصف المتعلق فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول
ولو لم يكتف فيه في الخمسة البواقي بالحكم بعدم التبعية فانه
غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة
الى الظاهر بعده لتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي من
اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل
قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه
لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف
قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق
علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز
من غير حسن وضعف قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا

بفتح القاف جمع وبالضم مصدر

كفاعدون

١٢٥

كفاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابهة للفعل خرج لفظا
عن موازنة الفعل مثلا لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه
الذي اجتمع فيه فاعلان في اللفظ الا ان يخرج الواو الاسمية
الى الحرفية او يجعل المضمر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا
مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل
عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في الضمير معنى الوصفية
وهو الدلالة على قيام معنى ما بالذات لانه يدل على الذات
لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به
ولهذا اعتذر الشارح الرضي قال لم يذكر المصنف الا انه
لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص
او مساو اي الموصوف بالمعرفة اشد اختصاصا بالتعريف
والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فاما
ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن
اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون المقصود ادون منها والمنقول

عن سيبويه وعليه الجمهور ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينها مساواة ومن
ثم اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذوا
اللام الا بمثله اى ذوا اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مثل
لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة فى التعريف نحو جاءنى
الرجل الفاضل والرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف الى مثله
اى مثل المعرفة بالالف واللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب
الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان
تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه
على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف
فانها اخص من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير الاخص فهو
محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف
باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا
الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول
والمضاف الى احدها للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل
الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله

لابهامه

١٢٦

لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف
اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
فتعين ذوا اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه
لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم
اى الكريم ومن ثم اى ومن اجل ان التزام وصف هذا
بذى اللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الا
بيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص
بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه تبين به
ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعنى المعطوف بالحرف
تابع مقصود اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة
الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم
من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة
يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو
تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه بالنسبة المجئ
الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك
نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود

قوله بالنسبة الواقعة فى الكلام اى الكلام الذى فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاءنى زيد اخوك لا غير
او جاءنى زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن
لا فى الكلام الذى فيه زيد منه عفى
قلت بهذا الرجب العالم من علوى قدس سره

بالنسبة احتراز عن البدل من التوابع لانها غير مقصودة
بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عنه لانه المقصود
دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف ببل و
لكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع
مقصودة بالنسبة ان لا يذكر لتوطية ذكر التابع وبكون التابع
مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال
به ولا شك ان المتبوع للمعطوف والمعطوف عليه بتلك
الحروف للنسبة مقصودان معا بهذا المعنى ولما تم الحد
بما ذكر جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط
بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد حروف العشرة
سيأتي تفصيلها في قسم الحروف انه مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف
بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم
والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر
والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية

لنحو من التردد وبعدم اشتراط بقاء القصد في المعطوف بل لان المتبوع قصد منه ...

١٣٧

المعطوف واخريهما كونها معطوف على الصفة المتقدمة
تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها
تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف
لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون
العطف للثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة
مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف
وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قال
الزمخشري في وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق
في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل
في مباحث الاستثناء ان قوله ولها منذرون في قوله وما
اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى
بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل
المص انه قال في امالي الكافية ان مثل زيد العالم والعاقل
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس
بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية
وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما

ان كان المعطوف والمعطوف عليه متغايرة كذلك الموصوف والصفة ففي هذه المشابهة حسن دخول حرف العطف في الصفة كما في المعطوف

من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات
مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف
المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها
من الجمع والترتيب وغير ذلك فهي جعلها غير عاطفة في الصفات
وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية
اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور
المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا
ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث
انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد
كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد بمنفصل اولا لانه
بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث
الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيد فيحصل له
نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان ان يكون هذا
المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو

ماضرب

ماضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا او مجرورا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة
فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب
هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين
ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام
بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان
الفصل قبل حرف العطف مثل ضربت اليوم وزيد او بعد
كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا
زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه
فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها
هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا
واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى
ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون
يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان
او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل
المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور

فيه انه لا وجه للانتقاض لظهور ان المراد والضمير المجرور لا ينفصل عن جاره وان سلم

فيمكن ان يجاب عن هذا النقض بان الفصل بكلمة ما سماعي فلا يقاس عليه

لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس المجرور ضمير منفصل كما في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعمال المرفوع لم مدلته ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالزائد لعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد مرفوع المتصل بالمنفصل لجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل

وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد غير المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لتخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل

الاعراب من احوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحرف فهو من احوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل ان كونه من الاحوال العارضة له بنفسه تامل منه عص

المعطوف ايضا في الاعراب والبناء وغيرهما منه عف

ولذلك في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده
عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف
واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد علم التعيين
اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير
على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في
حكم المعطوف عليه في احوال العارضة له بالنظر في نفسه و
غيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا اوجب
بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف
النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد
في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان
عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثمة اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب
عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب وخفض لكان معطوفا
على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير
الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم فافتعين الرفع

الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل
عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول
هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه
ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء
لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف
فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع
العطف لكنها يجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالرابط الواحد
او المعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها
سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه
الذباب فيمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد به
انه الذباب واذا عطفت اي اذا وقع العطف بناء على وجود
عاملين بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال
بعض الشارحين اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا
محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعل

معمولیهما واکثر الشارحین علی ان المعنی علی معمولی عاملین

وانما قال علی معمولی عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زید عمروا وعمرو خالدا ولا علی اکثر من اثنین فانه لا خلاف فی امتناعه

مختلفین ای غیر متحدین بان یکون الثانی غیر الاول وذلک

وهم من یتوهم ان مثل ضرب ضرب زید عمروا وبکر خالدا من هذا

الباب مع انه لیس منه لعدم تعدد العامل فیه اذ العامل هو الاول

والثانی تاکید له وذلک العطف کما وقع فی قولهم ما کل سوداء

تمرة ولا بیضاء شحمة وفی قول الشاعر اکل امرء تحسبین امرء

ونار توقد باللیل نارا فهذا وان کان بحسب الظاهر جائزا لکنه

لم یجز عند الجمهور بحسب الحقیقة لان الحرف لو اقیم مقام عاملین مختلفین خلافا للفراء فانه یجوز هذا العطف

بحسب الحقیقة کما جاز بحسب الصورة ولا یاول الامثلة الواردة

علیها ولا یقتصر علی صورة السماع بل یعمها وغیرها وعدم جواز

ذلک العطف مع خلاف الفراء جار فی جمیع المواد عند الجمهور الا فی

نحو فی الدار زید والحجرة عمرو یعنی الا فی صورة تقدیم المجرور و

تاخیر المرفوع او المنصوب بعینه فی کلامهم واقتصر الجواز علی

السماع لان ما خالف القیاس یقتصر علی مورد السماع خلافا

لسیبویه فانه لا یجوز هذا العطف بحسب الصورة فی الحقیقة

ایضا بل یحمله علی حذف المضاف وابقاء المضاف الیه علی الجر

نحو یریدون عرض الحیوة الدنیا والله یرید الاخرة بجر الا

خرة کما جاء فی بعض القراءة ای عرض الاخرة التاکید تابع

یقرر امر المتبوع ای حاله وشانه عند السامع یعنی یجعل حاله

ثابتا مقررا عنده فی النسبة ای فی کونه منسوبا او منسوبا

الیه فثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب الیه فی هذه

النسبة هو المتبوع لا غیره وذلک اما للدفع ضرر الغفلة عن السامع

او لدفع ظنه بالمتکلم الغلط وذلک الدفع یکون بتکریر اللفظ

نحو ضرب زید زید او ضرب ضرب زید او لدفع ظن السامع به

تجوزا اما فی المنسوب نحو قولک زید قتیل قتیل لتوهم السامع

ان یرید بالقتل الضرب الشدید فیجب ایضا تکریر اللفظ

حتی لا یبقی شبهة فی ارادة المعنی الحقیقی او فی المنسوب الیه

فانه ربما ینسب الفعل الی الشیء والمراد نسبته الی بعض متعلقاته

کما فی قطع الامیر اللص ای قطع غلامه فیجب تکریر المنسوب الیه

لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه
او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول
اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي
ذكرناه او في الشمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا
لا في نفس المنسوب اليه بل في شمول المتبوع لافراده فانه كثيرا
ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة
الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخوانه وكلاهما
وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ
التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة و
العطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع و
العطف فظاهر خروجها به واما الصفة فلان وضعها للدلالة
على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع
ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو
يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة او الشمول هذا حاصل
ما ذكره المصنف في شرحه وهو اى التاكيد لفظي منسوب الى
اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى

لتكرير غيره ثم بدا له ان يقصد غيره وذكره ثانيا بهذا الطريق
... ان يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون شيء واحد مقصودا
او غير مقصود بحسب وقتين منه عفي

لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي ما منه بتكرير اللفظ الاول
اى بكرير اللفظ الاول واعادته حقيقة نحو جاءني زيد زيد او
حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير
اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى
المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري الى التكرير مطلقا
لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها
اسماء كان او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية
او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الا
صطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون الغرض من
من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد
المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اى معدودة
محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع و
وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى
لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل
اكتع مشتق من حول كتع اى تام وابصع بالصاد المهملة من بصع
العرق اى سال وبالمعجمة من بضع له روى وابتع من البتع

وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبة
خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق
فالاولان اى النفس والعين يعمّان اى يقعان على الواحد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتها افرادا وتثنية
وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول
نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد انفسهما
بإراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض
العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل
انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لم يسمّى
النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمّى الثالث ثانيا
للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة
المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد
الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو
قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن
نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات الاربع
وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في

المذكر

في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة
واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء
واكتعون كتع وابتع بتعاء واتبعون تبع وابصع بصعاء وابصعون
بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ
الكلية والجمعية لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد
لان الكل ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تتصور اجزاؤه لا يصح
تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها
حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد
بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله
فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول
بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما
في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا
بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا
بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك
تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وهو انت اذ لولا ذلك
لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني

نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو يقال
زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل
ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجرى بقية الباب عليها
وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع
المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك
قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد
المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاءوني
كلهم اجمعين لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين
يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان
كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة
على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعية
لا باصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا
يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه
وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف

لعدم ظهور جمعيتها ولا تباعيتها الجمعية وللزوم ذكرها من شانه
بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي
يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون
المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة
ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيدا للنسبة الى
التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد
اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب
الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة
بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن
العطف بالحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع
ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء
ثم بدا لك فاعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان
المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل
ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب
اليه من عدم القيام بعينه مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة
المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد
قلنا ما نسب الى المتبوع هاهنا القيام فانه نسب اليه نفيا

ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا
فيصدق على زيد انه تابع مقصودة نسبته بنسبة ما نسب الى
المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون
بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شيء
نفيا نسبته الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطية للثاني
وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل
المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه
فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل
مسبب غالبا عن احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل
على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسالونك
عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن
الغلط فالاضافة في الاخرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب
لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول
يعني متحدان ذاتا الا ان يتحدا مفهوماهما لكونا مترادفين
نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما
فهما متحدان ذاتا قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق بين
بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان

الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو
المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول
فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني
فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين
في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا
بل اراد انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك
جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول
وجئت بالثاني تتمة له توضيحا له فالثاني عطف بيان وان
قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطية
له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ويكون التوضيح
الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطية فالفرق ظ والثاني اي بدل البعض
جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث
اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه
ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس

اجمالا نحو اعجبنی زید علمه حیث یعلم ابتداء انه یکون زید
معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ویتضمن نسبة
الاعجاب الی زید نسبته الی صفة من صفاته اجمالا و
کذا فی سلب زید ثوبه بخلاف ضربت زیدا حماره وضربت زیدا
غلامه لان نسبة الضرب الی زید تامة ولا یلزم فی صحتها
اعتبار غیر زید فیکون من باب بدل الغلط بغیرهما ای
یکون تلک الملابسة بغیر کون البدل کل المبدل منه او جزءه
فیدخل فیه ما اذا کان المبدل منه جزءا من البدل و
یکون ابداله منه بناء علی هذه الملابسة نحو نظرت
الی القمر فلکه والمناقشة بان القمر لیس جزءا من فلکه بل
هو مرکوز فیه مناقشة فی المثال ویمکن ان یورد لمثاله
نحو درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فیه
فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم یجعل هذا
البدل قسما خامسا ولم یسم ببدل الکل عن البعض لقلته وندرته
بل قیل لعدم وقوعه فی کلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
لا مسموعة والرابع ای بدل الغلط ان تقصد ای یکون بان

تقصد

١٣٦

تقصد الیه ای البدل من غیر اعتبار ملابسة بینهما
بعد ان غلطت بغیره ای بغیر البدل وهو المبدل منه
ویکونان ای البدل والمبدل منه معرفتین نحو ضربت
زیدا اخوک ونکرتین نحو جاء رجل غلام لک ومختلفین نحو
بالناصیة ناصیة کاذبة وجاء رجل غلام زید واذا کان
البدل نکرة مبدلة من معرفة فالنعت ای نعت النکرة من
المعرفة واجب لئلا یکون المقصود انقص من غیر المقصود من کل
وجه فاتوا فیه بصفة لتکون کالجابر لما فیه من نقص النکرة
مثل بالناصیة ناصیة کاذبة ویکونان ظاهرین نحو جاءنی
اخوک ومضمرین نحو الزیدون لقیتهم ایاهم ومختلفین نحو
اخوک ضربته زیدا واخوک ضربت زیدا ایاه ولا یبدل ظاهر
من مضمر بدل الکل الا من الغائب مثل ضربته زیدا لان مضمر
المتکلم والمخاطب اقوی واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر
منهما بدل الکل یلزم ان یکون المقصود انقص من غیر المقصود مع کون
مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط
فان المانع فیهما مفقود اذ لیس مدلول الثانی فیها مدلول الاول

اشتريتك بنصفك واشتريتني بنصفي واعجبتني علمك واعجبتك
علي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع يشارك
بجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه
احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم
من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي
ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد
فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص
عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته
انه اتى اعرابي الى عمر ابن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني
على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فا
نطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو
يمشي خلف بعيره: اقسم بالله ابو حفص عمر: ما مسها من نقب ولا
دبر: اغفر له اللهم ان كان فجر فعمر مقبل من اعلى الوادي
فجعل اذا اغفر له اللهم ان كان فجر اللهم صدق صدق حتى
التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة
عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفصلا اي فرقا من البدل

لفظا

لفظا اي من حيث انه الاحكام اللفظية واقع في مثل قوله
انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان
للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير
العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز
كما ذكرناه فيما سبق في الضارب زيد واخره عليه الطير ترقبه
وقوعا وعليه الطير مفعول الثاني التارك ان جعلناه بمعنى المصير
والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه
وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا
جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله مترقبة لازهاق
روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما
الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك
البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف
اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن
ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان
عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول الصورة النداء ايضا
فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ

ومنصوبا حملا على المحلّ اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضمّ اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد

المبنى اى الاسم المبنى وهذا الحدّ لا يصحّ الّا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانّه ذكر فى حدّ المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصّل صاحب المفصّل هذه المناسبة بانّها امّا بتضمّن الاسم معنى المبنى الاصل مثل اين فانّه يتضمّن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانّها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرها او وقوعه موقعه كنزال فانّه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانّه واقع موقع الخطاب المشابه للحرف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعم من عذاب يومئذ فيمن قرا بالفتح او وقع غير مركّب مع غيره على وجه يتحقق

معه عامله فعلى هذا يكون المضاف من المركّبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولمّا كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المشابهة بمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين امّا بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط وكلمة او ههنا لمنع الخلوّ وانّما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا ايثارا لتقديم ما هو مفهوم وجودى لشرفه والقابه اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضمّ وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون وامّا الكوفيون فيذكرون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد انّ الحركات والسكنات البنائية لا يعبّر عنها البصريون الّا بهذه الالقاب لانّ هذه الالقاب لا يعبّر بها الّا عنها الّا انّهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مرّ فى صدر الكتاب حيث قال رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرّا وعلى غيرها كما يقال الراء فى رجل مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره المترتّب

علے بنائہ ان لا یختلف اخرہ ای اخر المبنی لکن لا مطلقا بل لاختلاف

العوامل اذ قد یختلف اخرہ لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل

ومن امرء ومن زید وهی ای المبنی والتانیث باعتبار الخبر

المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمرکبات والکنایات

واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف علے اسماء الافعال

لا علے الافعال لتصغیرہ بحث الاصوات فیما بعد بالاصوات

لا بالاسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف

لان جمیعها لیست بمبنیة بل بعضها فهذہ ثمانیة ابواب فی بناء الا

سماء المبنیة ولا بد لکل واحد منها من علة البناء لان الاصل

فی الاسماء الاعراب واذا کان مبنیا علے الحرکة فلا بد عند ذلک

من علتین اخریین احدیهما علة البناء علے الحرکة فان الاصل فی البناء

السکون والاخری علة الحرکة المعینة انها اختیرت دون البواقی

المضمر ما وضع لمتکلم من حیث انہ متکلم یحکی عن نفسه

او مخاطب من حیث انه یخاطب بتوجه الیہ الخطاب وقیل المراد

لمتکلم من یتکلم به او لمخاطب من یخاطب به فان انا موضوع لمتکلم

به وانت لمخاطب یخاطب به ویخرج بهذا القید لفظ المتکلم والمخاطب

فان الاسماء الظاهرة کلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب

تقدم ذکرہ ویخرج بهذا القید الاسماء الظاهرة وان

کانت موضوعة للغائب اذ لیس تقدم ذکر الغائب شرطا فیها

لفظا او معنے او حکما اراد بالتقدیم اللفظی ما یکون المتقدم

ملفوظا اما متقدما تحقیقا مثل ضرب زید غلامہ او تقدیرا

مثل ضرب غلامہ زید وبالمتقدم المعنوی المتقدم مذکورا من حیث المعنی

لا من حیث اللفظ وذلک المعنی اما مفهوم من لفظ بعینه کقوله تعالی

اعدلوا هو اقرب للتقوی فان مرجع الضمیر هو العدل المفهوم

من قوله اعدلوا فکانه متقدم من حیث المعنی او من سیاق الکلام

کقوله تعالی ولابویه لکل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذکر

المیراث دل علے ان ثمة مورثا فکانه تقدم ذکرہ معنی واما

التقدم الحکمی فانما جاء فی ضمیر الشان والقصة لانه انما

جیء به من غیر ان یتقدم ذکرہ قصدا لتعظیم القصة بذکرها

مبهمة لیعظم وقعها فی النفس ثم یفسرها فیکون ذلک ابلغ

من ذکرہ اولا مفسرا وصار کانه فی حکم العائد الی المتقدم

المتقدم المعهود بینک وبین مخاطبک وکذا الحال فی ضمیر نعم رجلا

وربه رجلا وهو اى المضمر بالنظر الى ماقبله قسمان متصل
ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى
قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا
لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له
نحو ماضرب الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج
الى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر
باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام
الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد
منها قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث
اى الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى هو
الاصل وستعرف المانع من الاتصال الان فذلك اى الضمير خمسة
انواع المرفوع المتصل و[المنفصل] والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربتُ على صيغة المتكلم
الواحد المعلوم الماضى وضُربتُ على صيغة المتكلم الواحد المجهول
الماضى المنتهيين اولهما الى ضرَبْنَ بصيغة الجمع الغائب المعلوم الماضى
وثانيهما الى ضُرِبْنَ بصيغة الجمع الغائبة المجهول الماضى وابتدائه بالمتكلم

لكن

حرف يدل على المرجوع اليه من المتكلم والخطاب و
الغيبة ولما كان ايا مشتركا وذلك ان اللواحق
لو كانت اسماء لزم اضافة الضمير وهو امر
لم يثبت فى كلامهم كما تقدم فلم يبق الا
ان يكون ايا هو الضمير واللواحق المتصلة
حروف يدل على احوال المقصود به لما
كان ايا مشتركا منه علوسه قدس سره

لانه اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه ادون الكل وصورة
التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما
ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس
المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن
انت انتما انتم انتِ انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت
الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق لا الدالة على احواله
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث
اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل
نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ
ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو اننى اننا انك انكما انكم
انكِ انكما انكن انه انهما انهم انها انهما الى انهن والنوع الرابع
اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما
اياكن اياه الى اياهن وفى اياى اختلافات كثيرة والمختار انه هو
الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة
[و] الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس اعلم

مثال المتصل بالاسم وفي مثال المتصل بالحرف غلامي غلا
منا غلامك لك غلامكم غلامك الى غلامكن غلامه الى غلا
ولى لنا لك الى الهن وكان القياس ان يكون ضمائر كلمات
المتكلم والمخاطب والمغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين
بكلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك
بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة
المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد
مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب
في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك
بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية
هذا المجرى اعني للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب
خمسة فصار المجموع اثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان
لكل من الانواع الخمسة اثنى عشر كلمة لثمانية عشر يكون جملتها
ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات
لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني المنفرد

والمجرور

والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو
كجزء الفعل فجوز وافي باب الضمائر التي وضعها للاختصار
الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة
ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا
الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد
المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة
المؤنثة الغائبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان
التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع الفاعل
الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا
سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد
مذكرا او مؤنثا نحو نضرب واضرب وللواحد المخاطب المذكر
نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا
مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا
سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل
وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن
مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب

وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وليس الالف في
ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب
والجر والضمائر لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل
ها هنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير
فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا
يتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو
في تضربون والالف في يضربان لا يتغير فهما اي الالف والواو
في الصفة حرفا التثنية والجمع ليسا ضميرين ولا يسوغ اي لا
يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لاجل تعذر
المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل
اخصر فمتى امكن الاتصال لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر
المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على
عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل
او بالفصل لواقع لغرض لا يحصل الا به اذا الفصل بينه الا الاتصال
وترك يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف

عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا
لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول
له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم
بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا
اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك
الصفة كائنة له لانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة
لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو
فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد
او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما
اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم
انه مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا
وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا
التباس فيه لاطراد الباب وانما قال على من هي له لا ما هي له
كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك
ضربت مثال تقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال ل
لغرض وهو التخصيص ها هنا واياك والشر مثال الحذف العامل

اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا
وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي
مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه
اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له
وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان
هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد
ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن
وروى عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا
كما قال واختاره بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة
اللبس بطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا
عن نحو اكرمنك اذ المرفوع كالجزء من الفعل وكانه لم يتحقق الفصل
بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير
اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين
اعرف من الاخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاه اياه حيث يجب
الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير
مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الاخر احترازا

عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله
لبعده المتكلم في تاخر الاعرف ولا يلتفت طعن في اول الوهلة با
يراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال نحو اعطيتهو
فلك الخيار اى الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا
نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل لما هو متصل وان شئت
اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل
بما يفصل وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران
ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك لاعتداد
بالفصل والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون و
لكن ما قدمته فهو اى ضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل
لا غير اما على التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين
على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني
تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه
مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك

مثال لما لا يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب لكن بما قدمته و
المختار في خبر باب كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما
تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا
ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي
ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته
لانه يشبه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال
فلا اقل من ان يكون من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال
مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد
لولا مبتدء محذوف الخبر تقول لولا انت الخ يعني لولا انتما لولا
انتم لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما
لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا
انا لولا نحن الخ لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري
وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون
ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت وجاء في بعض اللغات لولاك و
عساك الخ فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع

موقع

المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت
فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه
الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في
موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه اما
عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع
وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا
ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية
مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقه تلك الياء
لتقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر
ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب
اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي اخر المضارع ايضا
عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما و
بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع الا
عرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها
ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على

الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين

تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام

من النون فى المخرج وحملا على اخواتها كما فى ليت وبجنا رلحوق

نون الوقاية فى ليت من بين ان لعدم مانع فى ذاتها والحملا على

اخواتها خلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب

للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع

قلة الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل فى الاختيار فالمختار

فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط

بين المبتدء والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها

اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم

يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا منفصل مطابق

للمبتداء افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا

وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل

المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا او خبرا فيما

تصلح لهما ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف

الاعراب وكون المبتداء ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس

وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة

لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة

لامتناع دخول اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال

افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل

لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من

الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير

وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن

الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب

يجعله مبتداء اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدء

والا فالعرب لا يعرف المبتدء والخبر وما بعده خبره فقوله

اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على

مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدء برفع ما بعده

فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض النسخ

المتن مبتدء ما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم

قبل الجملة وابراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقديم الضمير على

مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يتوهم معنى الكلام ويقع متقدما

من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة
اولا فلذلك قيده قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام
ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة
بين الاسم والمسمى لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان
مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة
يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى
بهذه الحصة من المذكور والظ ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا
دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا
وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم
يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان
هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم
خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر
بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الا
بهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون
ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا

يكون

يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا
بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان عامله لفظيا يصلح
لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل زيد قائم مثال المنفصل
وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز
ويحذف عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا على ضعيف
مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه
عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه
فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثل
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة
اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار هنا مع كونه منصوبا
لازم كقوله تع واخر دعويهم ان الحمد لله وذلك لان ان اذا خففت
وان لثقلها بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجد وان
المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تع وان كلا لما ليوفينهم و
لم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة
اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي احق بالعمل فاذا لم يجعل
عاملة في الملفوظ قدروا اعملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها

علا مع انها اجلد به ولم يجوزوا اظهار فلك الضمير لئلا يفو
التخفيف المطلوب هاهنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم
ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة ما وضع
لمشار اليه اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة
حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها
حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها
للاشارة الى معانيها اشارة عقلية ومثل ذلكم الله ربكم مما
ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها
بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد
والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا و
لمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر
قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في الكلمات
الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه
مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في
جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران
على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا وقيل هي الاصل في لغات المؤنث
الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها
بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول
باصالتهما قدمتا على سائرها لفرعيتها وتي بقلب الالف ياء وذه
بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء وتهي وذهي بوصل
الياء بهما ولمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب
والجر ولا يثنى من لغاتها الا تا لكثرة دورانها على الالسنة
توهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين
باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية
المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها
على صورة المرفوع اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة
البناء فيهما ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا
واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني
يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها
حرف التنبيه فهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو
حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء للتنبيه على

النسبة الاسنادية كقولك هازيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل
بها اى بأواخر الاسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف
تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر
موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربنك وبك وهي
اى حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي ستة واشتراك خطاب
الاثنين فرجعنا الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء
الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي
راجعة الى الخمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الا
شارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون
الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اى تلك الخمسة والعشرون
ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك
وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن
وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات و

وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك
الى تانكن وتينكن واولائك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن
واولاكن واما ذيك فخطأ ورده الزمخشري والمالكي وفي
الصحاح لم يقل ذيك فانه خطأ ويؤذا للقريب وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط واخر التوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الثلث مقام
الاخرين منها لم يتخذ هذه الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقوله
وتلك وتانك وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين
واولالك باللام اى هذه الاربعة مثل كلمة ذلك في افادة البعد
ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا
واما تاك وذانك وتانك مخففين واولاك بغير اللام للمتوسط
وما هو للمتوسط بعد حذف الخطاب منه للقريب واما ثم و
ههنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد
النون وهؤلاء اكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي
خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها
من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره اى الموصول

المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءاً اي اسم لا يتم
من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءاً تاماً وان كان يتم من الافعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءاً اوليا بالنظر اليه لكن
الا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدا والفاعل والمفعول
وغيرها وانما نفي كونه جزءاً تاماً لا جزءاً مطلقا لانه اذا كان مجموع
الموصول والصلة جزءاً من المركب يكون الموصول وحده ايضا
جزءاً لكن لا جزءاً تاماً اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة
معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن
جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها
موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور
والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا
لغوا مستدركا لانه لا احتياج مثل اذ وحيث وليس لها صلة
ولقائل ان يقول يمكن ان نعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على
معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءاً الا
مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد

بالصلة

بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه
في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة
في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كان الصلة بمعنيه اعم
بحسب المفهوم ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع
الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا
اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول
عبر عنها بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية
او في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير راجع
للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان
اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة
معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصول
الذي للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنثة واللذان لمثنى المذكر
واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في
النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا ان الاكثر
في جمع المذكر اشهر والذين كالظين لجمع المذكر واللاي بالهمزة
والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط بكسرة

فلا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا يكون صفة للمعرفة
ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كان ذو الطائية
فانه كان ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات
قوله الذي بقلب الذال تاء منه فقف

او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها
في جمع المؤنث اشهر واللائي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللائي
اللاء بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء واللواتي اللوا
بحذف الياء والتاء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت
ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه
فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار
واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو
الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاصهم بها موصولة في لغتهم
بمعنى الذي والتي وقال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت
اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا
صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي
او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم
الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع منه
فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق
لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاء. اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب

الاخبار

الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين
المتعلم فيما تعلم في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا
قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي فعليه
طريقة الاخبار به لابد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر
فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع
فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت
ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف
واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنه لا به
صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة
الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه
بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة
الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير
خبرا نصب على الحال وتضمين اخرته بمعنى جعلته اي جعلته
خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة
الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه
في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة

الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذى واخرت المخبر عنه
يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد
وكذلك اى مثل الذى الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل
او اسم المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبنى للفاعل
واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى تتضمنه
الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا
وعسى وليس لا يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن
زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل
حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف
وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد فى جاء سيقوم
زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى
السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى هى تصدير
الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك
الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اى من اجل انه اذا تعذر امر
منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان بان يكون
ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر

عنه

عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع فى الموصوف
بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى
ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل
ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا
بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل
وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز فى
عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار
بدون الثوب لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع
دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق
القصار الثوب وكذلك امتنع فى الحال لان الحال يجب ان يكون
نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه با
لحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى
لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليهما
ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على
ضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الخبر
عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربت غلامه لانك اذا جعلت

كتابخانهٔ آستان قدس
...

الضمير عائدا الى الموصول بقى المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا
الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائد وكلّ منهما ممتنع وما الّا
لا الحرفية فانّها امّا كافّة نحو انّما زيد قائم وامّا نافية نحو ما رايت
زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما عرفته واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
امّا بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب وامّا بالجملة
نحو ربّما تكره النّفوس من الامر له فرجة كحلّ العقال اى ربّ
شئ تكره النفوس وتامّة بمعنى شئ منكر عند ابى على والشئ
المعرّف عند سيبويه نحو قوله تعـ فنعمّا هى اى نعم شيئا هى
او نعم الشّئ هى ومن كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمت
من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت و
شرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة امّا بمفرد نحو قوله
وكفى بنا فضلا على غيرنا حبّ النّبى محمّد ايّانا اى شخص غيرنا
او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الّا فى التامّة والصّفة
فانّ كلمة من لا يجئ تامّة ولا صفة واىّ للمذكّر وايّة للمؤنّث
كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامّ والصّفة فاىّ الموصولة

نحو

نحو اضرب ايّهم لقيت والاستفهامية نحو ايّهم اخوك وايّهم
لقيت والشّرطية نحو قوله تعـ ايّا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
والموصوفة نحو يا ايّها الرّجل قيل اىّ يقع صفة اتّفاقا فلم جعلها
المصنّف كمن الّتى لا يقع صفة اصلا واجيب بانّ ايّا الواقعة
صفة هى فى الاصل استفهاميّة لانّ معنى مررت برجل اىّ رجل
رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرفه كلّ احد نقلت عن الاستفهامية
الى الصّفة وهى اى كلّ من اىّ وايّة معربة بالاتّفاق وهل
لا بشارتهما فى الاعراب غيرها من الموصولات الّا على اختلاف
فى الّذان واللّتان وفى ذوا الطائيّة وانّما اعربت لانّه التزم
فيها الاضافة الى المفرد الّتى هى من خواصّ الاسم المتمكّن بلا
بر حيث واذ واذا الّا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها
نحو قوله تعـ لننزعنّ من كلّ شيعة ايّهم اشدّ على الرّحمن عتيّا
فيمن قرأ بالضّمّ اى ايّهم هو اشدّ وانّما بنيت موصولة عند حذف
صدر صلتها لتاكّد شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصّلة
وبنيت على الضّمّ تشبيها لها بالغايات لانّه حذف منها بعض ما
يوضحها كما حذف من الغايات ما يبيّنها وهو المضاف اليه ولم يستثن

الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صلتها
لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة
فهو مبني وبناء الموصولة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي
قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون
ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شئ الذي صنعت اي صنعته
فما مبتدا وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اي مرفوع
على انه خبر مبتدء محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته
الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل واحد منهما
جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شئ وههنا عبارتان
احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شئ والثاني ان معناه ما
اي شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم
انها بكمالها بمعنى اي شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون
كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شئ وح جوابه نصب
اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل واحد منهما جملة فعلية
ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني

دفعه

مبحث اسماء الافعال

مبحث اسماء الافعال

دفعه على ان يكون خبر مبتدء محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات
المطابقة بين السؤال والجواب **اسماء الافعال** لما كان اي ما
كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل
فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر
واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنهما
بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان تعبر عنه
بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى
الامر وهيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها عند بني تميم
وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي و
قدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على
ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها
معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا يتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على
ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الرضي وليس ما قال
بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على
معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربي القح ربما

يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظة اسكت وربما لم يسمعه
اصلاً ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او المعنى ولم
يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر ان يكون هذا
بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف
وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق
من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه
هو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد
فى قم واقعد ولهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالا
طراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا
على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشيخ الرضى هو علم على ما قيل
معرف مؤنث ولم يقم لى الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا
تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته له
اى لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظ واما عدلا فلما
ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى

للمبالغة

للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول
للمبالغة فى الفاعل قال الرضى والذى ارى اى اظن ان كون
اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه
كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع
الذى ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية
الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع الافعال وبين
وجههما فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال
حال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج
باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان
علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما و
ذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب
كذلك مبنى فى استعمال اهل الحجاز لمشابهة فعال بمعنى الامر عدلا
ووزنا معرب فى استعمال بنى تميم الا ما كان فى اخره راء اى الا فى
فعال علما للاعيان يكون فى اخره راء فان بنى تميم اختلفوا فيه
فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات
الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما لكوكب

وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ومنه المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وح لا تقدر ان تحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنية

لانتفاء

لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجرا واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان شبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب

والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يكن
المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير
تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى
لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** اي المركبات
المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة
او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلها
كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب
وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء
الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في
حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما
نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد
منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل
خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه
قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه اخر
يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن

يقال

ان يق المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب
احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة
التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة
التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون
بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب
احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب
احد شطري جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق
الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا او
غيره بنيا اي الجزان الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة
الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة
عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركبت عشر مع خمسة
ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر
الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما
اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء
كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة اسم الفاعل
المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني منه لا يتضمن الحرف

لانه لا يراد بحادى وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان
الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة
على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات
ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما
جميعا فاقتصروا على اخذها من احدى الجزئين اذ في بعض الحروف
من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على القصد
من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف
حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة
فحادى عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد
عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر اذ لا
معنى له على هذا القياس الحادى والعشرون لا فرق بينهما
الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنى عشر فانه لا يبنى فيهما
الجزان بل يبنى الثاني المتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف

النون والا اى وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع
صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول
للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح
اى اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح
اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا
واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما
اعراب الجزئين واضافة الاول وصرف الثاني الكنايات
جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين
بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامعين كقولك جاءني فلان وتريد زيدا والمراد بها
هاهنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل
ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات
ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض
الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح
به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك
البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة

وضع الحروف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف
وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الا
شارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع مميزا لنزلة واحدة
بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد و
عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا
كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي
للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما
واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء
فلما وقع المفرد موقع الجملة ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي
هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما
بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل
معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناها الافرادي وصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون
اخره نون ساكنة كما في من لا بتنوين التمكن ولهذا يكتب بعد الياء
نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فمن تبنه في البناء بت
عن اخواتها فلذلك لم يذكره معها فكم الاستفهامية المتضمنة

معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه
منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل
مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية
مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل
عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا
لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير
فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح
بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها و
يدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم
من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا
في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته
جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر
عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا
الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة استفهامية او خبرية ولها اي لكم استفهامية

كانت اوخبرية صدر الكلام لان الاستفهامية بتضمن الاستفهام
وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع
انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع
من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما او قال
كلتاهما الكان او قولنا انث الاستفهامية والخبرية فهو على
تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى
كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل
منهما بقوله فكلما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره
او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه
اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك
انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم
رجلا ضربت فى المفعول به والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة
ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته

اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا
غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل
مقدر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم تجعله من
قبيله ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية
مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الا
ستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت
او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم
رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم
حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار
عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل
الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر
والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل
غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف فكان مجردا عن العوامل
اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا
اخوتك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة
عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غيره فهذا خبر تقدم على المبتدأ

في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية والمصدرية
فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى اكثر وجوه
النصب ولا يخفى ان هذا الصوغ بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل
ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية
كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية و
الجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار
جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير
هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الا
خرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا
ويناحه فدعاء قد حلبت على عشاري فدعاء المعوجة من
الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها
صارت لكثرة الخدمة كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء
الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها
لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها
الحلب لان خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي و
العشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها

يتاذى من الحلب ولا تطيع لسهولة في حلبها زيادة مشقة
وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه
والاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه
عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على
تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك
حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة
على التكثير فارتفاع على الابتداء ومصححه توصيفه بقولك
وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير
ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها استط
عليها تسليط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت
خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتها واذا خفضت خفضتها وذلك واضح
وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك
وكم ضربت اي كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا
سئل عن كمية مالك واخبر عن كثرة نظائر الحال قرينة على انه
سؤال الكمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه
كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال
مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سال عن ضربك بعد العلم بوقوعه

لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما
سفرك فكم هاهنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب
باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه
مقام عامله الذي هو خبر المبتداء وكذلك اي مثل كم في تاتي
الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرايط المذكورة اسماء الا
ستفهام والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الا
سماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين واني ومتى
مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف
وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين
يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاولى نحو من ضربت وما صنعت
وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا
يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين
يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع
وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن ياتني فهو مكرم وما
تقدموا من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء

وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا
ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية
وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد ووقت قعود
عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر
لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يقع
في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدء
مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي
فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية
ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي
اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية
مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم
مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة زبعي فيما
احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا
في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة اي ما هو تميز باعتبار
بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة

الجر والنصب بتقدير

اواخبر به فظان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى
مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم
ضربة او ضربة ضربت فكم فى هذا المثال اما منصوب على
الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر
للنوع ظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا
الزمان الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثا
بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم
منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة
من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها بعض الظروف فلا
حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى
ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون
النية فان نسيا نسيا اعرب مع التنوين نحو ربّ بعد كان خيرا من
قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية
الكلام كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف صرن غايات ينتهى
بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف
فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد
وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق

وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز فى
هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه
فيعرب قال فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين
ما بنى منها وقال بعضهم انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة
فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الرضى والاول هو الحق
واجرى مجراه اى مجرى الظروف المقطوع من الاضافة لا
غير وليس غير فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم و
ان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى
فيه كانها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس
نحو افعل هذا لا غير وجائنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما
وكذلك اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها بغير فى كثرة
الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى ومن الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان
ولا تضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر
اى اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا

وانّما بنيت على الضمّ كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة
فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمّنه الجملة فهى
وان كان فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضمّ
مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علّة البناء
اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الا
ضافة ومنها اى ومن الظروف المبنيّة اذا زمانيّة كانت او
مكانيّة وانّما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانيّة
للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضى وذلك
لانّ الاصل فى استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل
مختصّ من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد
المتكلّم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى
نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كوّرت ولهذا كثر فى
الكتاب العزيز استعماله لقطع علّام الغيوب بالامور المتوقّعة المنتظرة
وقد استعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدّين
وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها

لى فاذا

اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتّب مضمون جملة على اخرى فتضمّنت
حرف الشرط فهذا علّة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى
الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة
الفعل الشرط وجوّز الاسم ايضا على وجه الغير المختار لعدم
تاصّلها فى الشرط مثل ان ولو وقد يكون اى اذا للمفاجأة
عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فجائه
فجأة بالضمّ والمدّ اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ
بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطيّة والمراد بلزوم
المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم
وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير
نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف
على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجأة وهو معنى
المفاجأة وهو عامل لا يظهر فقد استغنوا عن اظهاره لقوّة
ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فللسببيّة فانّ مفاجأة السبع
مسبّبة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انّها للعطف من
جهة المعنى اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت

العامل خرجت لفظ المعنى كذا ذكره المصنف فى شرح المفصل وايضا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالفاء وهو باطل وما ذكر ان العامل معنى المفاجأة مراده ان العامل هو فعل المفاجأة مقدرا صرح بذلك الزمخشرى ولكن ورد عليه انه على هذا يخرج اذا عن الظرفية لانها جعلت مفعولا مع ان مذهبه ان اذا المفاجأتية ظرف زمان ويجرده عن معنى المفاجأة من علوى

زمان وقوف السبع كما هو مذهب المبرد فانها عنده مكانية
وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا
مفعول به والا لم يبق اذا الظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به
محذوف اى فاجات فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه
وقد يكون لمجرد الزمان نحو اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر
وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اى من الظروف
المبنية اذ الكائنة للماضى وبناؤها لما مر فى حيث او لكون
وضعها وضع الحروف وقد يجئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية
لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية
مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجئ للمفاجات
نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيها لم يذكرها المص ومنها
اين وانى فيهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام
او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس
وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان

فيها

فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج
اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان
يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام و
بالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج
بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون
وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما
اى حال شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال
كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى
الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى
على اى حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين
نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند
الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل
الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو
فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا ام ماشيا
ومنها اى ومن الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ
ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان

زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة
اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما
اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان
اللذان تصاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان
اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لم
يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا
لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة
يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او
حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين المقصود
من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى
جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما
لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع
المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود
اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى
بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما

نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء زمان عدم رؤيته يومان
لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ
ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب
على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت
مذ انك ذاهب وما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية
نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما
زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما
فكان التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين
مبتدء وهما معرفتان لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما بمعنى
اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع
بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتدا ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء فى مثل قولك مذ
يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا
كانا مبتدا او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما
من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان

لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية
لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون
النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام
وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال
ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال و
بناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية كلها عليه و
بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده و
فيما يحويه خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او
لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة
نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن
غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في رطل زيتا
ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا
من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة
وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف
اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة

الطاء مثل فقط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي
المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع
شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته
قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها لاختها وقيل حملا على اخته عوض ومنها عوض بفتح
العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل
اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي
فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو
لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الا
ضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض
العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي
يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة او الى كلمة
اذا المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف
اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرا بالفتح ويجوز اعرابها
ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى

المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكورين الظروف في جواز
البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة
ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم ومثل
انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ او حين
وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما
اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب المعرفة
والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي
او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم
والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية و
المعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم با
عتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله
ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة
وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها
في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ
اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله

الذي

١٦٧

الذي لاحظه افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من
تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك الذي للوضع لا انه
الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني
الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد
بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا
تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذه
الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع
لفظ الاسد بازاء هذا المعنى الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته
ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات
يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسماء الا
شارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم
من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء
معان معينة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا
وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه

المفرد المذكور عيّن لفظا بازاء كلّ واحد من افراد هذا
المفهوم كان هذا وضعا عامّا لانّ التصوّر المعتبر فيه عامّ
وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصّ لانّه
خصوصيّة كلّ واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك
بينها والرّابع والخامس ما عرّف باللّام العهديّة او الجنسيّة
او الاستغراقية وانّما لم يقل ما دخله اللّام لئلّا يدخل فيه
ما دخله اللّام الزّائدة لتحسين اللّفظ والميم في ليس من امبر
امصيام في امسفر بدل من اللّام ولا يعلّم ما دخلته قسما اخر
من المعارف او عرّف بالنّداء نحو يا رجل اذا قصد به معيّن
بخلاف يا رجلا لغير معيّن فانّه نكرة ولم يذكره المتقدّمون
لرجوعه الى ذي اللّام اذ اصل يا رجل يا ايّها الرّجل والسّادس
المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا
يستلزم صحّة الاضافة الى احدها صحّتها بالنّسبة الى كلّ واحد
فلا يرد انّها لا يصحّ بالنّسبة الى الاربعة الاوّل فانّ المنادى
لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة
ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام

ابيك

ابيك والجواب انّ المراد بالمضاف الى احدها اعمّ من ان يكون
بالذّات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق
انّ المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشّبه فهو مستثنى
من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنويّة فقوله
معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى
احد هذه الامور اضافة لفظيّة فانّها لا يفيد تعريفا وكما
تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى الاضافة الى احدها معنى
ظاهر والمعرّف باللّام والنّداء مستغن عن التّعريف خصّ العلم
بالتّعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانّه ان صدّر
بالاب او الامّ او الابن او البنت فهو كنية والّا فان قصد
به مدح او ذمّ فهو لقب والّا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا
واحترز به عن النّكرات والاعلام الغالبة الّتي تعيّنت لفرد
معيّن بمنزلة الوضع من واضع معيّن فكان هؤلاء المستعملين
وضعوا اللّفظ لذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم
الموضوع لشيء بعينه غير متناول لغير ذلك الشّيء باستعماله
فيه واحترز به عن المعارف كلّها وقوله بوضع واحد اي تناوله

بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى
ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد
التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب
فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا على المخاطب
من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه
ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا
ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز
ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا
كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه
علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على
بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف
لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا
باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين
اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه و
هذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافا
كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار انه المتعينة

المعلومة

المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد
انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها
وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة
كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات و
احادها كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا
سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك بكم والا
لفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها
موضوعا لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل
عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع
لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل
معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية
له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان
في هذا التعريف لانهما من الاسماء العدد في تعريف النحاة وان
لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه
العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر

مبحث اسماء العدد

لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين و
من ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط واصولها
اى اصول اسماء العدد التى تتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء
التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى عشر او
بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمأة والوف وعشرين او
بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او مزاجيا كخمسة وعشرين اثنتا
عشر كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول فى الاعداد مذكرة
ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان فى مفرد
المذكر وتثنيته واحدة اثنتان وثنتان فى المفرد المؤنث
وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء
لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة
رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
نحو ثلث امرأة الى عشر امرأة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر
اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر فى المذكر
نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة فى
المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث

المؤنث وغير الوحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف
وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر فى المذكر نحو ثلثة عشر رجلا
ثلث عشرة الى تسع عشرة فى المؤنث نحو ثلث عشرة ابقاء الجزء
الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثانى فى المذكر كراهية
اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين
واما تذكير الثانى فى احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير
فى ثلثة عشر والتاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تتمحض
للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما التانيث الجزء الثانى
فى المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب تانيثه
للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث و
تميم بكسر الشين عند التركيب فى المؤنث اى من عشرة تحرزا
عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا
عشرة او خمس فى ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجاز يون يسكنونها
وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون
واخواتها بكسر التاء لانها منصوب بالعطف على عشرون ا

المنصوب محلاً بمفعولية القول وهي ثلاثون واربعون
وخمسون الى تسعين بهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق
وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
الى عقد اخر احد وعشرون فى المذكر احدى وعشرون
فى المؤنث ولما غير الواحد والواحدة هاهنا بدون التركيب
لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يكن استعمالهما
بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يذكرهما
فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال
ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا
ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من الاسماء الاعداد بعينه
من غير تغيير تقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان
وثنتان وعشرون فى المؤنث ثلثة وعشرون فى المذكر
وثلث وعشرون فى المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين
ماة والف فى الواحد مائتان والفان فى التثنية فيهما اى
فى المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول فيما زاد على ماة

والف وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما او
عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما
تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول ماة و
واحد وواحدة وماة واثنان او ثنتان وماة وثلثة رجال
او ثلث نسوة وماة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة
وماة واحدى وعشرون امرأة وماة واثنان وعشرون
رجلا واثنتان وعشرون امرأة وماة وثلثة وعشرون
رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى ماة وتسعة وتسعين
رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال فى تثنية الماة و
الالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول واحد
وماة الى اخر ما ذكرنا والاصل فى ثمانى عشر فتح الياء للبناء
صدره الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها
اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما فى معديكرب
وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت
فالوجه بقاء الكسرة كما فى قولك جاءنى القاض اذا حذفت
الياء الا ان الذى يسوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعى زيادة

استثقالا فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي
ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق
اخوانه لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ
من بيان حال اسماء الاعداد شرع في تمييزاتها وابتدأ من بيان حال المميز
الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال
ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور
مجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه
مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثروا فيه جروا التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها تسقط التنوين والتنوين اختاروا واما كونه مجموعا
ليطابق المعدود الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من
قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواتها
وكان قياسها ان يجمع فيقال مأات او مئين لان للمائة جمعين
احدهما في صورة الجمع المذكر السالم وهو مئون والثاني
جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع
المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا
ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعودوا الجمع بعده

في صورة

في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فا
قتصروا على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة
وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه
في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها
اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة
نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة
اسما كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف
اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز
فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلث
مائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار
فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة و
الف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف واما لم يقل
وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها
في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف
التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانها

لما كانت ماة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون
مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من
الاعداد والماة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها
الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة
رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به
عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس
بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا
عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير
والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء
اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث
اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان
واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال
واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنان رجلين بل يذكرون
ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما وهو الواحد و(؟)
الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان
يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس

وبصيغته على الواحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا
كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل
ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن
صيغة رجلان الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء
عن المميز فان قلت هب ان المميز الواحد مغن عنه لكنا
لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه بمعنى عنه
لم لا يجوز ان يكون مفردا كما في اثنا رجل قلت لما التزموا
الجمعية في مميز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر
الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان
يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد والاثنان استغناء
بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه المصورة بهيئته الخاصة
القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة
الاثنينية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد
استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة
التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا
لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرها ولا شك ان رجل

ورجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما
يكون لافادته اى افادة التمييز النص المقصود اى التنصيص
على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص
والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز
ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد عليحدة
وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد
باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك
المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد الثانى فى المذكر
فقوله الثانى مفعول القول وذلك القول انما هو باعتبار
تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى الواحد
مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من الثانى
اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا
والثانية فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
فى المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما
تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر
اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله

اى مرتبة

اى مرتبة من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول و
الثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية فى المذكر والاولى
الثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما
لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فا
بدل منهما الاول والاولى للدلالة عليهما وهكذا الى العاشر
والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشر فى المؤنث
وكذلك والثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر
والتاسعة عشر واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء
كان بمعنى المصير اولا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث
فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع الى العاشر والرابعة
الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو
الثالثة عشر تؤنث الاسمين فى المؤنث كما تذكرهما للمذكر نحو
الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا
معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه الجماعة وتقول
فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن
ثمة اى من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار

حال اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول اي
المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين با
لاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة
من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين وقيل في
الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة
او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او
يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في
المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز
ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد
جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشر حادي عشر احد عشر
باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر
متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار
بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة
كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في
المركب الثاني وهكذا الى التاسع تسع عشر فيعرب الجزء الاول

او وان لم يكن الواحد في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة يلزم

من

الموجب للبناء وهي الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء
فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار
مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته و
اخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث
ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة
كانت تلك العلامة حقيقة كامرءة وناقة وغرفة او
حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث
ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية
او تقديرا اي غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم
وغيره من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم
متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث
لا لفظا وتقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء
والالف اما لكونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة
كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في ذي وتي وزعم
انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغته
موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي

ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس
الحيوان كامرءة في مقابلة رجل وناقة في مقابلته جمل ح
اذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث
مطلقا حقيقيا او لفظيا ومظهرا او مضمرا فبالتاء اي
فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل
من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه
ح لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من
هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف
الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه
لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار
به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض
الشارحين ضميرا اليه راجعا الى لفظ المؤنث الحقيقي او ضمير
المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا
لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء

والللفظي بخلافه اي متلبس بخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه
منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث
حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا
فان التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثلا للمؤنث اللفظي الحكمي
كعقرب لقلته وقوعه وصح

لاحكام

لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الاختيار
في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرءة
وحضر القاضي امرءة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس
الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور
كزيد اذا سميت امرءة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت
اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق
التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير
جمع المذكر السالم لانه اذا كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه
فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء
كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو اذا
جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت
الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء
الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر
السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو ولا غير يقال الز
يدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن
فيه المفرد والتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال

جائت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها موضوعة
لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما
يماثلها فى كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن اى ضمير فعلت
وفعلن اى بالنون اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون
موضوعة له واما فى جمع المذكر الغير العاقل كالايام فانه لا
له فى التذكير كالرجال فراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث
وفى حواشى الهندية موافقا لشرح الرضى ان النون موضوعة
لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها
فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصانهن عقولهن
يجرين مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق اخره اى اخر مفرده
بتقدير المضاف او فى قوله بعد قوله ونون مكسورة قولنا
مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان
ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه
التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها حرف كان قبل الياء
حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية
فى خفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين [illegible] مكسورة

لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف
التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او
اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق
النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه
اذا دل اثر ان من امور ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور
الثلثة دالة عليه غاية ما فى الباب ان يكون دلالتها بواسطة
هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد
يعنى الواحد حالكون ذلك المثل من جنسه اى من جنس
مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد
المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة و
الجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة
الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز
تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد
بها الطهر والحيض بل يراد بها الطهران او حيضان على الصحيح
خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام
والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين

هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين
هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل للام مسماة بالاسم
الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى
المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى با
عتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال
في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التركيب
في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء الاسمية للحيض والطهر
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل
مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا
الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظ
بينهما وهو الذي اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه
وبهذا الاعتبار صح اعلام تثنية المشترك حقيقة او ادعاء
وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى به
ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يأول
بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان
يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها

يكفي

178

يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول الاشتراك ذو مع
هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه
ولما كان اخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض
المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المص ان يبين حكم ما تطرق
اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فا
لمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مفردة لازمة
ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى
وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما
فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة
الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا
اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة او حكما
بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد اميل كمتيان في متى حيث
جاء ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت

اى لاجل الاضافة اذا النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام
الكلمة وانقطاعها والاضافة يوجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التى قياسها ان لا يحذف عن
اخر المثنى كشجرتان وثمرتان فى خصيان واليان على خلاف القياس
مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما
ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالا
خرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء
التانيث لا يقع فى حشوه وقيل خصى والى مستعملان وهما لغتان
فى خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون
قاعدة مستمرة اتى فى بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار
بخلاف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقع على خلاف القياس
فلذا اتى فى بيانه بالفعل الماضى **المجموع** ما دل اى اسم دل على
جملة احاد مقصودة اى يتعلق به القصد فى ضمن ذلك الاسم بحروف
مفرده اى بحروف هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد
واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما
بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف فى الحركات

والسكنات

والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف مفردة اما
متعلق بقوله مقصودة او بقوله دال او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فى قوله
بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون فى اخر الاسم من تمامه
وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة
اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس
كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا
واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة
وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس
فاذا قصد بها نفى الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا اريد
به الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله
بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر تما الفارق
بينه وبين واحده التاء وركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على
الصحيح بل الاول اسم جنس والثانى اسم جمع كالجامع وقد علمت
انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل

الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع على انّه لا ضير في التزام كون الكلم اسم
جمع ايضا وانّما قال على الاصحّ وهو قول سيبويه لانّ
الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها
كجامل وباقر وركب جمع وقال الفرّاء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة وامّا اسم جنس او جمع لا واحد له
من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتّفاق ونحو فلك
ممّا الجمع والواحد فيه متّحدان بالصورة جمع لصدق الحدّ
عليه فانّ التغير الماخوذ فيه اعمّ من ان يكون بحسب التقدير
او بحسب الحقيقة فضمّة فلك اذا كان مفردا ضمّة قفل واذا
كان جمعا ضمّة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسّر
فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة تكون لمذكّر وتارة يكون لمونث
فالجمع الصحيح المذكّر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما
قبلها في حالة الرفع او ياء مكسورة ما قبلها في حالتي النصب و
الجرّ ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو
مفتوحة لتعادل خفّة الفتحة ثقل الواو والضمّة لبدل ذلك

الملحوق

الملحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على انّ معه اي مع
مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه
اكتفاء بما ذكر في المثنّى فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت
اصل الفعل في المفضّل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت
اصل الفعل امّا ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما
يق فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده مع
ياء ملفوظة كالقاضي او مقدّرة كقاض قبلها كسرة حذفت
اي الياء مثل قاضون فانّ اصله قاضيون نقلت ضمّة
الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفّة و
حذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتي
النصب والجرّ مثل قاضين فانّ اصله قاضيين حذفت كسرة
الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء
الساكنين وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه
مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان
عليه مفتوحا ولم يغيّر ليدلّ الفتحة على الالف مثل مصطفون

في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجرّ فانّ اصلهما
مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط
اسم اريد جمعيّته جمع الصّحيح المذكّر يعني شرط صحة جمعيته
ان كان الاسم اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي
فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسمّاه لا من حيث لفظه وانما اشترط
ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه
والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرءة او واحد نحو اعوج
للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء
ملفوظة او مقدّرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون
خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن
كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان
بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء والالف فلا
يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتنمحي صورة
علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها

وشرطه

وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح
ان كان صفة من الصّفات غير علم كاسمي الفاعل والمفعول
فمذكر يعقل اي لم يشروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مرّ
والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء
اي مذكر غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة
فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل
لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم
فعلان فعلى اي مذكر غير مستو في تلك الصفة مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى
مثل سكرى وسكران فانه لا يقال سكرانون للفرق بينه
وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة
اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه قيد بالتاء وعدمها
والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا مستويا فيه
اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور

يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا
مستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون
الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة
كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء
لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر
فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سَنة
بفتحها وأرضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها
وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها
علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء
تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله
وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل
ذلك فليرجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق
اى جمع لحق اخره اى اخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط
الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى ولذلك

المفرد

المفرد مذكر اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر
جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته
ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال فى جمع
حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم
الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم
يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير
اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب
وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء
المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها
غير حقيقى ولا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها
مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث
لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير
بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر
فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة
الزائدة به وايضا المتبادر من تغييره تغيير يكون لحصول الجمعية

فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغيير الواحد فيه
يلزم بعد حصول الجمعية واما التغيير المذكور في تعريف
الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد
او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الا
بهامية المفيدة للعموم في قوله بتغيير ما سواء كان هذا التغيير
حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة
وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل كافلس جمع فلس
وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس و
على هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف
وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او
مؤنثا كمسلمات وفي الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة
لمطلق الجمع من نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا
ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على
ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر
مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود الاقراء
المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر

عنه كالضرب والمشي ولم يصدر كالطول والقصر الجاري
على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق
الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا
وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل الا لرو
مثل كالذي مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان
الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد
سماع اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلاثين كما بين
في كتب التصريف وفي غيره اي غير ثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد
فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي كلما ماضيه على
افعل فمصدره على افعال وكلما كان ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا
والى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع
عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا
امس او حال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا
نحو اعجبني اكرام عمرو اخاك غدا او الان وذلك العمل المناسبة
الاشتقاق بينهما الا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان

كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر
عمل الفعل بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه
اذا كان مفعولا مطلقا فسيجئ حكمه ولا يتقدم معموله اي المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما في حيز ان لا يتقدم
عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه
اي في المصدر او يكون الظرف مفعولا ما لم يسم فاعله لانه
لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم
اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان
تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا
في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور
بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة
ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم
يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الا
ستتار على حده ليخرج مثل ضربي زيدا حاصلا ولا يلزم ذكر
الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب
زيدا لان النسبة الى الفاعل ما غير ماخوذ في مفهومه فلا يتوقف

تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله
منونا اولى لانه ح اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى
ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة
الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب
التاديب واعماله اي المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف
قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام
التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا تدخل على المصدر المقدر
به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به
قيل لم يات في القران شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا
في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا
يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا
صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز
ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان
القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او

محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا
مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف
فعله لازما نحو سقيا ورعيا وشكرا وحمدا له ففيه وجهان اى
فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله
وجهان وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن
مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام
عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر ولو
اخرت عن الاسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء
اسم الفاعل ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا ذلك الاسم
لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما
قام به الفعل لكان اولى لان ما يجمل امره يذكر بلفظ ما
ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث تجدد وجوده
له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال فى شرحه
ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة
المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة

اى اسم اشتق

المشبهة

المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان
اسم التفضيل داخل فى الجميع الذى حكم عليه بانه ليس
لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام
به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به
تمام معنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل
الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على
هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين
المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث
كما اسندوا اخراج الصفة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام
به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير
يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره
صيغ اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام

اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش
واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه
الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل
التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب و صيغته
اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن
غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على
صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة
اولا ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع
كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم
موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت
موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر
كان مثالا للكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون
لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر مثال ويعمل اي اسم
الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما

ويعمل

ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد
يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرف والحال
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك
يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم
الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي شيء يشترط عمله به من معنى
هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما
اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في
الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمروا الان او غدا والمراد بالحال
والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تع
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط هاهنا وان
كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم
باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او
يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ويشترط الاعتماد اي اعتماد
اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصوف
او الموصول او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا

كتابخانه آستانه قدس

الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهام
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف
النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما اي بسبب الاستفهام والنفي
شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي
بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة
اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات
شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا
للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء
كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا
على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية
لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه
فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل
اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه

لما قيل معطي عمرو وقيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما
فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي
جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة
ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغير صيغة
الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل
المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم
الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان
يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة
مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه
عمرا الان او غدا او امس ومررت بزيد الضراب عمرا الان او غدا او امس
وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية
والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منها

مصححًا كان او مكسّرًا امثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان فى العمل
وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها
بالحاق المثنّى والجمع تقول الزّيدان ضاربان عمرًا والزّيدون
ضاربون عمرًا الان او غدا والزّيدان الضّاربان والزّيدون
الضّاربون عمرًا الان او غدًا او امس ويجوز حذف النّون
اى نون المثنّى والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعوليّة
بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فانّ حذفها واجب ومع التعريف
تخفيفا مفعول له للحذف اى ويجوز حذفها لوجود هذين الشّرطين
لقصد التّخفيف لطول الصّلة بها كقراءة من قرء المقيمى الصّلوة
بنصب الصّلوة على المفعوليّة واما على تقدير التّنكير مثل قوله
لذائقوا العذاب الاليم بالنّصب فحذفها ضعيف لانّ اسم الفاعل
يقع صلة اللام والقراءة ثمّ الا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق
من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع
الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واحترازا
قيام من قيام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع
الاسماء المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود

كاسم الفاعل والصّفة المشبّهة واسم التّفضيل مطلقا سواء كان
الفاعل او لتفضيل المفعول فانّه مشتقّ من فعل الموصوف
بزيادته على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن
وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرّد على زنة
مفعول كمضروب ومن غيره اى من غير الثلاثى المجرّد على صيغة
اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفّة الفتحة وكثرة المفعول
كمستخرج بفتح الرّاء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل
النّصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزّمانين والا
عتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اى مثل
شانه وحاله واذا كان معرفا باللّام يعمل بمعنى الماضى ايضا
فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعوله
اخر يبقى على نصبه مثل زيد معطى غلامه درهما الان او
غدا او امس الصّفة المشبّهة ما باسم الفاعل من حيث انّها تثنّى
وتجمع وتذكّر وتؤنّث ما اشتقّ من فعل لازم احترازا عن
اسم الفاعل والمفعول المتعدّيين لمن قام به على معنى الثّبوت
لا بمعنى الحدوث فانّه اسم فاعل لا صفة مشبّهة واللّازم اعم من ان

او المعطى غلامه درهما الان او غدا او امس

اى الماضى

يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من
رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضم العين فلا يقال رحيم
الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار
الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك
بحيث بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما
بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها
اى صيغة صفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل اى لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد فلا يجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب
السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب
على انه حال من المستكن فى مخالفة وصفة لمصدر محذوف
اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم
الفاعل بالبيان مع انها مخالف لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة
اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشتبهة به ولكون عملها
بشبهها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد ويعمل عمل فعلها مطلقا
اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه

فيها

فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول
لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق
وتقسيم مسائلها اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وسمى
كل قسم مسئلة لانه يسال عن حكمه ويبحث عنه ان يكون
الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او متلبسة باللام او مجرد عنهما اى عن
اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين
فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل
واحد من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة
ومجرور اخرى فعلى هذا صارت ثمانية عشر قسما حاصلة — اقسام مسائلها
من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام
الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية
للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة
بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التميز بجعل معمول الصفة
تميزا فى معمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون
بل هو تميز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة

على التشبيه بالمفعول في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز
وقال الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي
اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام
في ضمن امثلة جزئية قوله حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع
وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف
التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة
امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب
في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه
عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة
ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه على التشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير
الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر
من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة
المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه
الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة

باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول
وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام
الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الا
قسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال
اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير
واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة
الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف
التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه لفاعل واستتاره في الصفة
مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة
فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان
اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير
واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة
وان كانت اللفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة يشبه عكس المعهود من

الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر
والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح
انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان
يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين
اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف
الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها
بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين
والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام
الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد
منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهي سبعة اقسام الحسن
الوجه بنصب الوجه والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه
والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول
مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهو قسمان والمجموع
تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ونقصان

وما

وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول
اي من تلك البواقي
مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن
لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير حسن لاشتماله على ضمير
زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام
الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه
برفعه فيها قبيح لعدم العائدة الرابطة بالموصوف لفظا ولما
كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج
الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه ومتى رفعت معمول الصفة بها
فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها
ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان
الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك
الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم
ترفع معمول الصفة بها بل نصبته بها او تجره ففيها ضمير الموصوف ليكون
فاعلا لها فتؤنث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة
وجه او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية
مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة

اذا كان الموصوف جمعاً مثل الزيدون حسنوا وجهه وحسنون
وجهاً واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل غير
المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضاً الى
مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا
بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير
متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر
من الاقسام الثمانية عشر غير فعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله
وبنصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب
الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز
اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا
قلنا مثلاً زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال
الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها وفى المثال
الثانى انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل
ونصبه تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك
مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب برفعه ونصبه
ومجروراً اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث

لموصوف

لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم
التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره
فى اصل الفعل والباقى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى
لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف متلبس
بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات
وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالات
المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله
بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى
للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه نحو خير وشر لكونهما
فى الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد
يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من
حدث ثلاثى لا رباعى مجرد ولا مزيد فيه ليمكن بناء افعل
وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة
على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على
ثلثة احرف ومع اسقاط بعض الحروف يلزم الالتباس فانه

لا يعلم انّه مشتقّ من الرّباعي او الثلاثي المجرّد او المزيد فيه
فانّ هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي
مجرّد او بعض حروف رباعي مجرّد كلّها اصول او يكون من
حروف المزيد فيه امّا من اصوله او من زوائده او ممتزجا
منهما فلا يتبيّن ما هو المشتقّ منه فلا يتعيّن المعنى ليس بلون
اي من ثلاثي مجرّد ليس بلون ولا عيب ظاهريّ لانّ منهما
اشتقّ افعل لغيره اي لغير اسم التّفضيل كاحمر واعور فلو
اشتقّ اسم التّفضيل ايضا منهما لالتبس انّ المراد ذو حمرة و
عور او زائدة الحمرة او العور وهذا التعليل انّما يتمّ اذا بيّن
انّ افعل الصّفة مقدّم بناءه على افعل التّفضيل وهو كذلك
لانّ ما يدلّ على ثبوت مطلق الصّفة مقدّم بالطّبع على ما
يدلّ على زيادة على الاخرى في الصّفة والاولى موافقة
الوضع الطّبع مثل زيد افضل النّاس فانّ افضل اشتقّ
من ثلاثي مجرّد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد
غيره اي غير الثلاثي المجرّد بان يراد ان يدلّ على الاحد بزيادة
فيه على غيره توصّل اليه اي الى غير الثلاثي المجرّد باشدّ ونحوه

مثل

مثل هو اشدّ منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا
مثال اللّون وعمى مثال للعيب وحيث قد قيّدنا العهد بالظّاهريّ
لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انّه صحّ على هذا التقدير اشتقاق
احمق على معنى التّفضيل فانّه لا فرق بين الجهل والبلادة و
الحمق ولكنّهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة و
الجواب بانّ المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظّاهر
كما حكى عن ابن هبنّقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على
عنقه وهو ذو لحية طويلة فسأل عن ذلك فقال لاعرف
بها نفسي ولا اضلّ وتقلّد ذات ليلة اخوه بقلادته فلمّا
اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة
فانّه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظّهور
قياسا وان يكون اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته
ظاهرة على سبيل الشّذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشّارح
الرّضي عدّ احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقيّد من الالوان
والعيوب الظّاهرة فانّ الباطنة يبنى منها افعل التّفضيل نحو
فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في

اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانّه لو اشتقّ لكلٍّ
منهما قياسًا مطّردًا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد
جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر من هو
اشدّ معذوريّة والوم لمن هو اشدّ ملوميّة وعلى هذا القياس
اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد من
ثلثة اوجه وهي ستعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل
الانفصال الحقيقي فلا بدّ من واحد منها لانّ وضعه لتفضيل
الشيء على غيره فلا بدّ فيه من ذكر الغير الّذي هو المفضّل عليه
وذكره مع من والاضافة ظاهر وامّا مع اللام فهو في حكم المذكور
ظاهر الا انه يشار باللام الى معيّن بتعيّن المفضّل عليه مذكور
قبل لفظا او حكما كما اذا طلب الشخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل
اي الشخص الّذي قلنا انّه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام
في افعل التفضيل الّا للعهد فيجب ان يستعمل امّا مضافا نحو زيد
افضل النّاس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرّفا باللام نحو
زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل
من عمرو والّا يكون ذكر اللام او من لغوا وامّا قول الشاعر لست

بالاكثر

بالاكثر منهم حصىً وانّما العزّة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيليّة
بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر من حصى ولا يجوز خلوه عن
الكلّ ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الّا ان يعلم المفضّل
عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقع في مثل ان المحذوف هو
المضاف اليه اي الله اكبر كلّ شيء او انّه مع من مجرورة اي
اكبر من كلّ شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة المقصود
به على من اضيف اليه على ما اضيف اسم التفضيل باعتبار
تحقّقه في ضمن بعضهم والّا يلزم تفضيل الشيء على نفسه و
انّما كان هذا الاستعمال اكثر لانّ وضع افضل لتفضيل الشيء
على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى
ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللّفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لانّ المقصود من استعماله
هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العامّ مثل
زيد افضل النّاس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز
بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن

موصوفه

الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة
اى ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون
على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف
اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر
الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه
فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان
تضفه الى جماعة هو داخل فيه نحو قولك نبينا افضل
قريش اى افضل من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه
ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته وان يوسف
لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو
فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها
منشاءه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعى
اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على
من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه
مفردا او مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا
نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات

افضل
١٧ الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد
والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى
مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس
والزيدون افضلوهم وهند فضلى الناس والهندان
فضلى هن والهندات فضليا تهن لمشابهته ما فيه الالف
واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعى اسم التفضيل
المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف
باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل
لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة
الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاج من التفضيلية
لفظا او معنا لعدم ذكر المفضل بعدهما واسم التفضيل الذى
استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم
لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في
حكم الوسط باعتبار امتزاج من التفضيلية لكونها لمفارقة
بينه وبين ما به اجمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل

في اسم مظهر الرّفع بالفاعليّة بقرينة الاستثناء وانّما خصّ المظهر
لانّه يعمل في المضمر بلا اشتراط لانّ العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره
في اللّفظ فلا يحتاج الى قوّة العامل وانّما خصّ بالفاعل لانّه لا
ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده
ما يوهم ذلك فالفعل دالّ على الفعل النّاصب له قال الله تعالى هو
اعلم من يضلّ عن سبيله اي اعلم من كلّ واحد يعلم من يضلّ
وامّا الظّرف والحال والتميز فتعمل فيها ايضا بلا اشتراط لانّ الظرف
والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا
والتميز ينصب ما يخ عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانّما
لم يعمل الرّفع بالفاعليّة لانّ هذا العمل بالاصالة انّما هو عمل الفعل
وهو لم يعمل عمل الفعل لانّه ليس له فعل بمعناه في الزّيادة ليعمل عمله
ولانّه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنّى ولا
يجمع ولا يؤنّث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل المشابهة
ايضا الّا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا في اللّفظ
لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في
المعنى صفة لمسبّب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضّل في ذلك

المسبب

المسبّب باعتبار الاوّل اي باعتبار تقيّده بذلك الشيء الّذي
اعتبر اوّلا على نفسه اي نفس ذلك المسبّب باعتبار غيره اي
باعتبار تقيّده بغيره اي غير ذلك الاوّل فيكون باعتبار
الاوّل مفضّلا وبالثاني مفضّلا عليه منفيا خبر بعد خبر
لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا
منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد فرجلا هو الشيء الّذي يثبت له اسم التّفضيل في اللّفظ و
الكحل مسبّب مشترك بين عين رجل وعين زيد مفضّل باعتبار
عين الرّجل مفضّل عليه باعتبار عين زيد وانّما اشترط ان
يكون في اللّفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لمسبّبه ليحصل له صاحب يعتمد
عليه ويحصل له مظهر تعلّق بذلك الصّاحب حتّى يتيسّر عمله فيه
كالصّفة المشبّهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانّه
يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلّقات الموصوف او لم
يكن مثل زيد ضارب عمروا وانّما اشترط ان يكون ذلك المسبّب
مشتركا مفضّلا من وجه مفضّلا عليه من وجه آخر بعد اتّحادهما
بالذّات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من

فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا
كحل عين زيد ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه الى
المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف
بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير
بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن
معنى التفضيل بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشترط ان يكون
اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل
ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن
في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل
وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي
بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي
الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس يحسن كحل عين زيد
فبقي اصل حسن كحل عين زيد اما بان تساويه او يكون دونه
والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين
كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى
حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة
عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم من المدح فبقي اصل الحسن وتوجه

النفي

النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه
دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى
ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى
المساواة والزيادة بطريق الاولى لاقتضاء المقام ولا يبعد
ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على
الشيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة
مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع
ذلك ان حسن الكحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال
التمدح فان قلت لو كان زوال كمال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي
جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما
رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور
قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال
المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى
التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود
حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد

فانّ المفضّل والمفضّل عليه فيه مختلفان بالذات فلا نم
في معنى التفضيل فله قوّة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم
جواز عمله في المظهر مع انّهم لو رفعوا احسن بالخبريّة والكحل
بالابتداء فصلوا بين احسن و بين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث بنيه اي
انّه اسم تفضيل فيه معنى الفعليّة وذلك المعمول قوله منه
في عين زيد باجنبيّ وهو الكحل اذ كلّ ما ليس معمولا له من هذه
الحيثيّة فهو اجنبيّ له من هذه الحيثيّة لا يجوز تخلّله بينه
وبين معموله لانه من هذه الحيثيّة ولا يخرجه عن هذه الاجنبيّة
فاعرض له من معنى الابتداء العامل في المبتداء والخبر اذ العامل
بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل
في الكحل بالفاعليّة فانّه لم يبق اجنبيّا ح فانّه من معمولاته
من حيث انّه اسم تفضيل ولو قدّم قوله منه في عين زيد على
الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انّه اسم
تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه
العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي
الكحل في عين زيد لا يخ عن ركاكة في تعقيد ايضا مع انّهما

ليسا

ليستا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود
والكلام فيها ولمّا قرّر مسئلة الكحل وبيّن شرائطها وما
عبّر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زائدة ونقصان
اراد ان ينبّه على انّ التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن
ان يعبّر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه
وينقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد
به في اثبات هذا المسئلة ويطوي بعض هذه الصور عليه
فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد و
هو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين
من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود
وعلى كلّ تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لا
انّ اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانّه
لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ
يتعدّد الكحل ح فان قدّمت على اسم التفضيل ذكر العين التي
كان الكحل فيها مفضّلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن

فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين
زيد فلمّا ذكر عين زيد مقدّما عليه استغنى عن ذكره ثانيا
وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحّل احسن
فيها الكحل من زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في
كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه
انّ الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانّما جازت هذه
الصّورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانّها
فرع الاولى ولانّ من التفضيليّة مع مجرورها مقدّرة فيها ايضا
كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انّه صفة مصدر محذوف
اى قلت ما رايت كعين زيد الى اخره قولا مماثلا قول الشاعر وانّما
ترك صدر البيت ليكون مبتديا بما هو مبدا المماثلة وترك
موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره
اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانّه كان في مقام بيان الا
ختصار في المثال المذكور اوّلا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي
السّباع ولا ارى كوادي السّباع حين يظلم واديا اقلّ به ركب اتوه
تايّة واخوف الّا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقلّ به

دكب

دكب منهم في وادي السّباع فقدم وادي السّباع واستغنى عن ذكره
ثانيا الركب اسم جماعة الرّكاب وهو مخصوص براكبي الابل والتايّة
من ايي او اىّ كالتحيّة من حيّ او حيي وهو المكث والتلبّث وساريا
من السّرى وهو السير في اللّيل فقوله ارى امّا من رؤية البصر
او من رؤية القلب فعلى الاوّل واديا مفعوله وكوادي السّباع
حال منه قدّم عليه وعلى الثّاني واديا مفعوله الاوّل وكوادي
السّباع مفعوله الثّاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه
المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى امّا اعتراضيّة او حاليّة
واقلّ صفة واديا والجار في به متعلّق باقلّ والمجرور عائد الى واديا
وركب فاعل اقلّ وجملة اتوه صفة له وتايّة تمييز عن نسبة اقلّ
الى ركب او منصوب على المصدريّة اى ايتان تايّة واخوف عطف
على اقلّ وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقلّ
به اقلّ ركب منهم بوادي السّباع واخوف منه وما في ما وقى مصدريّة
وساريا اى راكبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرّغ اى واديا
اقلّ واخوف في كلّ وقت الّا في وقت وقاية الله ساريا فقوله مررت
على وادي منسوب الى السّباع لكثرتها فيها والحال انّي لا ارى مثل

وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به
اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي
السباع في وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا سائرا بالليل
فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا
ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولو عبرت بالعبارة
الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع
ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل
الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث
الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك
الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت
على معنى كائن في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها لاستقلالها بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى
وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد
هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع

الضمير

الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان
احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثا
لثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى
حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد
بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى با
لاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى
ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا
القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد
الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة
للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الا
فعال نحو رويد بمعنى امهل وهيهات بمعنى بعد لان جميعها اما
منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع و
يصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود
الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان نشأ
الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول

فلانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل
او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين
وسوف للدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على
الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل
كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلاء النهي او لتعليق
الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا
في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص تاء
التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل
والصفات استغنت عنها بما الحقتها من تاء المتحركة الدالة على تانيثها
وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث
احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد
بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل
فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل
والفاعل انما يكون للفعل وفرعه وحط فرعه عنه بمنع احد
نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي

ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة
على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية
يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل
زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع
الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه
بلم يضرب وجمعه بان يضرب ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف
اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو
رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في
المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب
في موضع ضارب وشرطا او جزاء تقول ان ضربتني ضربتك في
موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع
غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن.
الى ضربنا كراهية اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا

عن مثل ضربا فانّه ايضا مبنى على الفتح لكون معه ومع غير الواو فانّه
يضمّ معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما
اشبه الاسم باحد حروف نايت اى حال كونه متلبّسا باحد حروف
اتين فى اوائله يعنى الحروف التى جمعها كلمة نايت وهذه المشابهة
انّما يكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمانى الحال
والاستقبال على الصّحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعدّد
كالعين وتخصيصه بالجرّ عطف على وقوعه اى تلك المشابهة
انّما يكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زمانى الحال
والاستقبال يعنى الاستقبال بالسّين فانّه للاستقبال القريب
وسوف فانّه للاستقبال البعيد كما مرّ كما انّ الاسم يختصّ باحد
معانيه بواسطة القرائن وانّما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانّه
لم يسمّ مضارعا الّا بهذه اذ معنى المضارعة فى اللّغة المشابهة
مشتقّة من الضّرع كانّ كلا الشّبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما
اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلّم مفردا
مذكّرا كان او مؤنّثا مثل اضرب والنّون له اى للمتكلّم المفرد اذا
كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما

[illegible]

ماخوذان

ماخوذان من انا ونحن والتّاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنّى او
مجموعا مذكّرا او مؤنّثا وللمؤنّث الواحد والمؤنّثين غيبة اى
حال كون المؤنّث والمؤنّثين غائبا او ذوى غيبة والياء
للغائب غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنّث
للغائب ومثنّاه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجرّ
على البدليّة من الغائب لانّه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه
خرجت بها عن النّكارة الصّرفة فهو فى قوّة النّكرة الموصوفة
او بالنّصب حال وهو الاولى للموافقة السّابق وحروف المضارعة
مضموم فى الرّباعى اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصليّة كيدحرج
او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف
مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع
لعدم علّة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى قوّة قولنا وانّما
يعرب المضارع صحّ ان يتعلّق به قوله اذا لم يتّصل به نون تاكيد ثقيلة
كانت او خفيفة ولا نون جمع مؤنّث لانّه اذا اتّصل به احدهما
يكون مبنيّا لانّ نون التاكيد لشدّة الاتّصال بمنزلة جزء الكلمة
فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم

لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع
يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في
الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما
وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم
يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع به للتثنية
مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل
يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب
المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب
المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد
المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع
الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون
الضمة والفتحة لفظين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن
يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز
المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون حال الرفع وحذفها اي بحذف
النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما انه في الا
سماء تابع للجر مثل يضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم

يضربا ولن يضربا الى اخرها والمضارع المعتل الاخر بالواو
والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو
والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب
لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو
والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف
المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالا
لف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول
يرضى ولن يرضى والحذف جزما اي بحذف الالف في حال الجزم
تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو
يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر
من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه و
قوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب
او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن
يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك
مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع
الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم و

وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن
نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول
الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم
الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره
اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم
مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كسائر اجزاء
الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الا
صل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل كما يجيء في باب افعال المقاربة
انتهى وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا
ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش في اي شيء
وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذ ان مخفف
وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان
مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت
لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الداخلة في خبر كان المنفي
نحو وما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها
على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء

نحو

نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان او نحو طمع
واضمتا بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل
مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الا
نشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام
مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك
وشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن
الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف
النون وكلمة ان التي يقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة
من المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء
والطمع فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي يقع بعد الظن ففيها الوجهان
لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على
التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري
فان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل
نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى لن ابرح الارض حتى

باذن لي ابي تنافض لان لن يقتضي التابيد وحتى باذن الانتهاء
واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
لا ينتصب لانها لضعفها لا يقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها
فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اى ينتصب
بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل
المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا
في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذا احسن اليك وكقولك
لمن يحدثك الان اذا اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك
اذا اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت انا اذا ادخل
الجنة مثل عبنا لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذا مبتدء وقوله اذا
لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل
اذا تدخل الجنة خبر المبتداء فيمثل اذا بهذا المثال على طريقة تمثيل
اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين
اشار اليهما فيما بين المبتدء والخبر واذا وقعت اى اذا بعد الواو
والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف
لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان

ضعف

وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان
اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر
الى زمان التكلم ماضيا او حالا او استقبالا بمعنى كي اى حال الكون
حتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى
زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال الحتى بمعنى كي
او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان
التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب
الشمس مثال الحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل
الذي دخله حتى الحال اى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون
هي زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية
كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية
الماضية كانك كنت في زمان الدخول هيئت هذه العبارة وتحكيها في
زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة
مرفوعا فابقيته على ما كانت عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا
يكون مرفوعا اذ لا يمكن تقدير ان لانها على الاستقبال كانت الى
حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها

اى انتصب بها المضارع
مثل اسلمت كي ادخل الجنه
ومعناها السببية اى سببية
ما قبلها لما بعدها كسببية
الاسلام لدخول الجنة في
المثال المذكور وحتى صح

للسببية او الى الانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال الحتى بمعنى كي صح

حرف ابتداء ان يبتدا بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدا
ويكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهم فيرفع اى
ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها
سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اذا ريد الحال تحقيقا
فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ومن ثم اى ومن اجل هذين
الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية
ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى
فى قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى
هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف
ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى
وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه
يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما
بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع
المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محال وجاز فى وقت حصول كان
التامة كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الان

ولا فساد

ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير فى هذا المقام
محقق والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب
متحقق الحصول فقوله ايهم سار عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة
على كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحيته تقييده بقوله فى
التامة كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان
سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وجود
كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد
فيه ولام كى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التى ينتصب
بها المضارع هى لام تاكيد للنفى بعد النفى لكان لفظا مثل وما كان
الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا يقدر
بعدها ان فان قيل فاذا صار الفعل بمعنى المصدر فكيف يصح الحمل
قيل على حذف مضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من
الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى
ما كان الله معذبهم والفاء التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير
ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية

ماقبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على
السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا
يحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد
الاشياء الستة لبعد بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى المتبعى
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر
نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو لا
تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيها
الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تواخذنى فاهلك او استفهام
نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى او
نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحدث منا ويندرج
فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا
لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى او تمنى نحو ليت لى مالا
فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاقا منى وتدخل فيه ما وقع على
صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع
بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى الا
يكون منك نزول فاصابة خير ففى جملة هذه المواضع معنى السببية

مقصود

مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل مصدر معطوف
على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء فى تاويل مصدر واما نحو
سانزل منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد
الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التى ينتصب
بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما
الجمعية اى مصاحبة ماقبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما
وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى مماثل الواقع
قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها
امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى
واكرمك اى ليجتمع الزيادة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن اى لا تجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا
القياس واو التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط
معنى الى ان والا ان اى بشرط ان يكون بمعنى الى والا الداخلتين
على ان المقدرة بعدها الا ان ان ايضا داخل فى مفهومها
والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرارها نحو لالزمنك او تعطينى
حقى اى الى ان تعطينى او الا ان تعطينى حتى يستبين بعدها

بالابتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره
يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك
الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء
كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها
فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها ناصبة
المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتمه او فتشتمه او ثم تشتمه فثم ليس
من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو
معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله
حتى اذا كانت مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط الى ان و
قيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى
والظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى
لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا
يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يذكر في الاجمال وان خصت به يلزم
تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم

ايضا

ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في
الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان
مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام
الزائدة نحو اردت لان يقوم ومع حروف العاطفة نحو اعجبني
قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو
جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضب واردت لضربك
فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية
واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها
ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا
المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى
الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو
فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية
والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها
في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللا
مين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تع لئلا يعلم واعلم ان

ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل
نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع عمل مع الشذوذ كقوله
الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب لكن لا يقاس
عليها في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم
ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في
معنى النفي وهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا وكلم المجازات التي
ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلم الشرط والجزاء التي بعضها
من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزم
بها فعلان وهي اي الكلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما فاذ
وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وهما
يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومن واي واني
واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على
الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ
اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها
ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التي هي

موضو

موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة
عطف على قوله بلم اي يجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه
انشاء الله فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد
لو جعل الضمير راجعا الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي
مثل اي مثل لم في كل هذا القلب والنفي ويختص لما اي بالاستغراق
اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما
تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار
نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه
الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل
اي ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل
نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول
ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول
ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل
ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي بنفي بها فعل
منتظر متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في
غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام

المطلوب بها الفعل فيدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي
مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا ولاء النهي هي لا المطلوب
بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولاء النهي ضدها اي
لاء النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل
على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا
او متكلما والكلم المجازات المذكورة من قبل يدخل على الفعلين
لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي يجعل الاول سببا
والثاني مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازات ما تدخل على شيئين
لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازات ان لا تجعل الشيء
سببا للشيء فالمراد جعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء
لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالا عليها ولا يلزم ان
يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل
ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب
والمسبب والملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم
ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام ليس مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا

خارجا

خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم
الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب
الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان
الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء
من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا
اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تكرمني اكرمك او الا
ول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية
المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان
الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق
لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اته او
اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو
ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان
يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا
كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا
كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت

لم يجز الفاء في الجواب لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه
الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني
اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال لغير قد ليخرج عنه
الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك
ان اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء
مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج
فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير
اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان
اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء
واثرت في تغيير المعنى حيث خصصت بمعنى الاستقبال فيترك
الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى وان
يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي
وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة
فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك
بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي
فاحتاج

فاحتاج الى رابط الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء
او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني
او العرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء
فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية
التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء
لانها تنبي عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية
ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الاسمية الجزائية
لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت
هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وان التي ينجزم بها
المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو
زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر
يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى
ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه
لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا
اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء

الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم لم يخف بتقدير ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء بجزومة بها وانما اختص تقدير ان بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليها فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مط فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه تقول معناه بحسب

العرف

العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذا المواضع قرينة على المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع اما بالصيغة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا او بالحال كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امر يجري بمقدار ونعل الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد التنصيص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مط فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز

عن مثل قولك تعم فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب
وعن مثل اصبر وصه وبله وحكم اخره اى اخر الماضى الامر فى الحقيقة
عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى
اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية
للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم
المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه
تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم
تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب
الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى
بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن اخره وجعل
ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر
المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن
وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى هاهنا ما يكون ما
ضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال
غير زيدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة

لتوصل

لتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة
ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع
المتكلم المعلوم على تقدير الفتح فانه اذا قيل فى اقتل اقتل
بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول فى المضارع او
بالماضى المجهول او بالمضارع المعلوم من الرباعى اذا قيل اقتل
بكسر التاء مكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة
سواء كانت بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب التبس
بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس المجهول بالامر منه
ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالامر من
الرباعى نحو اقتل مثال لما يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال لما
يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا
فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل
مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المجهول الذى لم
يذكر فاعله واضافته الى الفاعل لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اى فاعل فعله الواقع عليه فلا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى

مبحث فعل ما لم يسم فاعله

لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف
مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه لا يبعد ان يراد بالموصول
الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية
وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد
هاهنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى اريد
حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته
دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب وعلم ودحرج
واختير هذا النوع من التغير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب
لم يوجد له فى الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل
بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على
المعنى ايضا لكن الخروج من الضمة اثقل فلا ضرورة فى اختياره
بعد حصول المقصود بالاخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل
نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر عن
ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج
لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف
اللبس هذا على القول ويضم الثالث والثانى ومعتل العين

اى

اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى
وروى من اللفيف فانه لا يعتل عينه لئلا يفضى الى اجتماع
اعلالين فى يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقول معتل العين
المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما
خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى المبنى
للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول
وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع
نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قيل وبيع
وقول فابدل واوا وقيل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل
وجاء الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة
هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد
النحاة والقراء بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام
هاهنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو
ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور

عندهم والغرض من الاشمام الايذان بانّ الاصل الضمّ في
اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول
وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء لسكونها وانضمام
ماقبلها ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتلّ العين
من الثلاثى المجرّد باب الماضى المجهول من باب الافتعال و
الانفعال نحو اختير وانقيد فى مجى اللغات الثلث فيه
اذ قيل فيهما مثل قيل وبيع لسكون ماقبل حرف العلة
فيهما فى الاصل اذ اصلهما اختير واقوم بالياء والواو
والقياس فيهما اذا سكن ماقبلهما ان ينقل حركتها اليه وتقلب
العين ياء اذا كانت واوا فيقال اختير واقيم لغة واحدة و
ان كان اى الفعل الذى له يحذف فاعله واقيم المفعول
مقامه مضارعا ضمّ اوّله وهو حرف المضارعة نحو يضرب
ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح ماقبل اخره بخفة
الفتحة وثقل الواو بالزيادة ومعتلّ العين المبنى للمفعول
العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار ويقاد
ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ماقبلها المتعدى

وغير المتعدى فالمتعدّى من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اى
امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فانّ كل فعل لا بدّ
له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل
بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر
عن الفاعل وقائم ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق
به فانّ التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل انّ فهم الفعل
ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدّى كضرب فانّ فهمه
موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف
الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فانّ فهم
الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه
اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد
فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز
وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او
بتضعيف العين نحو فرّحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته
او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجرّ نحو ذهبت بزيد

والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام
كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين
الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري
بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال
الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد
مفعول اخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي
انبا ونبا وخبر واخبر وحدث فليست اصلا في التعدية
الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الا
علام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول
كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت
زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني
والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند
ذكر الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك
واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالظن الشك والا فلا شيء من
هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت
وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تارة للظن

بحث افعال القلوب

وتارة

وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم
انها تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك
الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا
قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما انتشأت عنه
الجملة عند حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو
العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان
منشاء الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال
فتنصب الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه
على انهما مفعولان لها ومن خصايصها اي جمع خصيصة وهي ما
يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصايص افعال القلوب
انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد معموليها وسبب
ذلك مع كونهما في الاصل مبتداء وخبرا وحذف المبتداء والخبر
غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما
معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع
القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في نحو لم تعم فلا

هذه الافعال ع

ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا
لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين
اي ولا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو
المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا
تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا
جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف
باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا نحو فلان
يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر
المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ فيه
من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك
لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام
القرينة فلا باس بحذفهما من نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا
ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال
عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت
عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال

الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها
كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف
عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا
نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال
على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد
قائم في ظني وفي جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على
تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على
تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيهما اذا توسطت بين الفعل
ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد او اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم
احسب زيدا او بين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف
ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف
عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو ولا شك ان الالغاء في هذه
الصورة واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا
بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت عنهما وانما
خص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصايصها
لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصايص افعال القلوب

انّها تعلّق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجئ مثاله او
بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت وقبل النفى الداخل على معموليها وقبل اللام
اى لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت ازيد عندك
ام عمرو وللتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة
فمثال النفى علمت ما زيد فى الدار ومثال اللام علمت لزيد
منطلق وانّما تعلّق قبل هذه الثلثة لانّ هذه الثلثة تقع فى
صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الا
فعال يوجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما
لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى و
لام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق
ماخوذ من قولهم امرأة معلّقة اى مفقودة الزوج تكون كالشئ
المعلّق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر التزوّج فالفعل المعلّق ممنوع من العمل لفظا عامل
معنى وتقديرا لانّ معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك

عند

عند انتصاب الجزئين ومن ثمّ جاز عطف جملة المنصوب جزئيها
على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق
بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما انّ الالغاء جائز
لا واجب والتعليق واجب والثانى انّ الالغاء ابطال العمل فى
اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ والمعنى ومنها
اى من خصايص افعال القلوب انّه يجوز ان يكون فاعلها
اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متّصلين لشئ
واحد وانّما قلنا متّصلين لانّه اذا كان احدهما منفصلا لم
يختص جواز اجتماعها بفعل دون اخر نحو ايّاك ظلمت مثل علمتنى
منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك فى سائر الافعال فلا
يقال ضربتنى وشتمتنى بل يقال ضربت نفسى وشتمت نفسى وذلك لانّ
اصل الفاعل ان يكون مؤثّرا والمفعول به متأثّرا واصل المؤثّر
ان يغاير المتأثّر فان اتّحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع
اتّحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمّ قالوا
ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتنى فانّ الفاعل والمفعول فيه ليسا
بمتغايرين بقدر الامكان لاتّفاقهما من حيث كون كلّ واحد

منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف
اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان
واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به ومما اجرى مجرى افعال القلوب فقدتني
وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيضين على النقيض
وكذلك اجرى راى البصرية والحلمية على راى القلبية فيجوز
فيهما ما يجوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول
الشاعر لقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله
تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب معان
اخر غير معانيها الاول وهي حسبت وخلت وزعمت معنى اخر قريب من معانيه
اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا
متعديا الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يتوهم لا وجه للتخصيص
بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال
وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك

المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من
الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمت زيدا اي اخذته
مكانا للوهم والوهم من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى انه عرفت تقول علمت زيدا بمعنى
عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت
ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر
ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي
اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة
من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا
ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت
وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن **الافعال الناقصة**
انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال التامة الغير ما وضع
اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت له
هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة
خارجة عن التقرير الذي هو العمدة في الوضع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد

فكان في قولك كان زيد قائم موضوع لربط القيام الى زيد
على طريقة الثبوت لا النسبة الكون الى زيد بخلاف مواد
الافعال فانها موضوعة لربط معناها المدلول الى الفاعل
ولذلك قال ارباب المعقول في افعال الناقصة انها روف
نظرا الى ان معناها معنى الحرف لكن النحاة ارباب المنقول لما نظروا الى اللفظ
والاحكام اللفظية الموجودة في مواد الافعال موجودا فيها
ايضا حكموا بانها افعال ٢٢ ووف ته بر

الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكان من
الصفة والتقرير عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمام
لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان والانتقال
والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات
ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل
على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل فعل
منها فلا شك ان كل جزئي في تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو
موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد
ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا
شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا
الصفات بخلاف التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب
كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج
الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة وهي اي الافعال الناقصة
كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا
وراح وما زال وما انفك وما برح وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء
وما برح وما دام خ
وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال

[margin: ... وضعت الا لتقرير ... جعلنا اللام ... [illegible]]

وما

وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها
غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة وكمل زيد
عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت
حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون
ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة ونحوها
اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير
فيما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في مثل من كانت
امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة
في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها
حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز وقعد الموضع الذي
استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان
نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من الابتداء والخبر لاعطاء
الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناه اي معنى هذه الافعال
يعني اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة
الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال الخ

الخبر الذي هو عين اثر ذلك الانتقال وهو كون المعنى
منتقلا اليه فرفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا
ونصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه
مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها
لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير
دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على
قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو
من قبيل عطف احد القسمين على الاخر لا هو قسم منه كقوله
الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت
فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله
لثبوت اي كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها
والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان
الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون
تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة تتم بالمرفوع

من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة
والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي
وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من
كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد صبيا حال لكونه فكان
زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على الماضي وانما ذكر هذين
مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين حجرا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى
مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من
بلد الى كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار نحو آل ورجع واستحال
وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الله تعالى لشاعر
ان العداوة تستحيل مودة وقال فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا
واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول
عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا
واضحى زيد مسرورا فالمثال الاول تدل على اقتران مضمون الجملة
وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران

ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار
وليس المراد انه صار فى الصباح او المسى او الضحى على هذه الصفة
ويكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد
اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما
فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره فاذا
قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى
صار زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان الفعلان
تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان
مجيئهما تامتين فى غاية القلة جعل فى حكم العدم ولذلك لم
يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة واض وعاد
وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة فى مثل قولك اض
او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة
وراح اذا مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط
المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها
فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولهذا لم يذكرها
صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها اض وعاد وغدا وراح

ولمقاصا

فاسقاطهما عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها
من الملحقات وما زال يزال لا من زال يزول فانها تامة وما
برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية
وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار
خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا
تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان
خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها
اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار
امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها
على الاستمرار فلان النفى ملحوظ فى معانى هذه الافعال فاذا دخلت
ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه
الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفى بدخول ادوات
عليها لفظا وهو ظ وتقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤا تذكر يوسف
اى لا تفتؤا فانه لو لم تدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم
لاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى تعيين بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرفا زمانا لها وذلك لان
له

لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير
الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك
من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم
اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى
وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس
مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع
كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها
مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود
كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل
ليس زيد قائما اي الان وهذا مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة
مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما
الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان
المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار افعال الناقصة كلها
على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع مما عامله
فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده

وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها
عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي
وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد
بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا
كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي
تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة
اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح و
هو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على الا
فعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا
القسم ما في اوله كلمة ما نافية او مصدرية اما اذا كانت نافية
فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدير واما اذا
كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر
ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف
واقعا ثابتا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة
لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام
لان ادات النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت

الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي عليه
وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض
فان الافتعال هاهنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في
اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد
والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة
للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي
والفارسي على انه لا يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول
الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة
وجدال لذلك وبهذا دفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان
يجعل ما في اوله ماء النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف
فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر
اي للدلالة على قرب الحصول للفاعل رجاء منصوب على المصدر
بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب
رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الجزم به فعسى في قولك
عسى ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج زيد بسبب انك
ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب

افعال المقاربة

ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم
بذلك لدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك
كاد زيد ان يخرج انما يدل على قرب حصول الخروج لزيد بجزمك
بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا
فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم
المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق
في قولك طفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع
لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في
المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الا
شفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول
وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه
انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاء انما في الاغلب من معاني الحروف
والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان
يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الا
ستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال

فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج
بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى زيد الخروج او في
جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى
هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس
بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان
المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى الانشاء
الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الا
نشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب
لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل
في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا
وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال
الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الا
ستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما
كان في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على الخبر
والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر
فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع

من غير

من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج
زيد فهي تامة وهاهنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب
بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى
ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا مقدما
عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد
وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد
يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها
بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر
لا يخرج ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم
مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني
اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فيخبر عن
دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض
كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر في الحال باعتبار
احد معنييه من غير ان الدالة على الاستقبال المنافي للحال وقد جاء

ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له
بكاد كقولهم قد كاد من طول البلاء ان يمصحا فلما كان كل واحد
منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر واذا دخل النفى على
كاد فهو اى كاد كالافعال اى كسائر الافعال فى افادة ادوات
النفى نفى مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا
وقيل نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
اما فى الماضى فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات
الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما فى المضارع فلتخطئة الشعراء
قول ذى الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على
زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم
اجد فلولا كان نفى كاد للاثبات لما اخطاه ولما غير لتخطئتهم واجيب
عن الاول ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح و
انتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت
الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشئ
فى وقت وثبوته فى وقت آخر وعن الثانى فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي
ذى الرمة وذا الرمة فى تسليمه تخطئته روى عن عنبسة انه قال قدم

ذوا

ذوا الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة
حدثت ابى بذلك فقال اخطاء ابن شبرمة فى انكاره عليه
واخطاء ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يراها
وانما هو لم يرها وقيل يكون اى النفى الداخل على كاد وما يشتق
منه فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال اى كسائر
الافعال فى افادة النفى نفى مضمونه تمسكا فى الدعوى الاولى بقوله
تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه
وفى الدعوى الثانية بقول ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفى الداخل على
يكاد كالنفى الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت
مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه
القدح فيه وفى تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل دون اخذ وشروع فى الخبر طفق بمعنى اخذ
فى الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق
يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت
الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهو

اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال مثل كاد فى كون خبرها
المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل وجعل يقول
وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف
على طفق وهى اى اوشك مثل عسى وكاد فى الاستعمال فتارة
يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء
واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون
ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفى بعض
النسخ افعال التعجب وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية
فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة
افراده وتثنيته بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف
للجنس المفهوم فى ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل
وضع لان الكلام فى قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره
فارسا وواها له لكن ينتقض بنحو تالله الله من شاعر ولا شاعر
فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه
الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع
او المراد لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل فى غيره وما ذكر من مواد

النقص

النقص فكثير ما يستعمل فى الدعاء وله اى لفعل التعجب او لما
وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذى
تضمن تركيب ما افعله واخرهما صيغة الفعل الذى تضمن تركيب
افعل به بشرط ان يكونا فى هذين التركيبين وهما اى فعلا
التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث
وفى بعض النسخ وهى اى افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن
زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما
يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتها له من حيث ان كلا منهما
للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل
وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل
فى الفعل الممتنع بناء صيغة التعجب منه اى من رباعى او ثلاثى
مزيد فيه او ثلاثى مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد
استخراجه واشدد باستخراجه اى يتوصل ببنائهما من فعل
لا يمتنع بنائهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا
يتصرف فيهما اى فى صيغتى التعجب بتقديم اى تقديم جائز فيما
عدا صيغتى التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل

مبحث فعل التعجب

وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا
التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص
صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما
فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب
جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف
بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء
يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير
انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن
الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا
يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار
زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني
الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق
واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه
انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم
بل كان دائما قبله وما ابتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه

[illegible]

ظاهر

ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي
سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر
اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف
اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما
استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث
المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الا
ستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن
فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كا
لحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه
والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو
احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عنده
في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند
الاخفش لان احسن بمعنى صر ذا حسن على ان يكون همزة الفعل
للصيرورة والباء للتعدية اي ليجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره
ذا حسن او والباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه
ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج هنبه اي في الفعل ضمير هو

فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى جعله حسنا بمعنى صفه به
وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل احد بان
يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه
قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن
ان يكون فى شخص افعال المدح والذم يعنى الافعال المشهورة عند
النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشاء مدح او ذم
فلم يكن مثل مدحته او ذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها
نعم وبئس وهما فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى — فى الاصلاح
لغة تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات
احدها فعل بكسر العين وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين
مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة
كسر الفاء مع كسر العين اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين
عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان
العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم
وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد
الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص

بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع فى
النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اى با
للام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم وبئس غلام الرجل او نعم وجه
فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا
او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى
شئ منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هى اى نعم شيئا هى وقال الفراء
وابو على هى موصولة بمعنى الذى فاعل لنعم ويكون الصلة با
جمعها فى نعما هى محذوفة لانه هى مخصوصة اى نعم الذى فعله هى
اى الصدقات وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ
فمعنى ونعما هى نعم الشئ هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى
مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته
انما هو بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص فيقو زيد نعم الرجل صرح
به فى المفتاح وهو اى المخصوص مبتدأ ما قبله اى الجملة الواقعة قبله
خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ غالبا لقيام اللام
العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف فهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد
فى هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ

محذوف على تقدير سوال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو
فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى
الوجه الثانى جملتان وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة و
قوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل
اياه فى الجنس حقيقة او تاويلا وفى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم
الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند
وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق
العلامة بهما وقوله تع بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سوال حيث
وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم
وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا
او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تع نعم العبد انه
اواب اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته وقوله تع فنعم الماهدون اى
نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اى من
افعال المدح والذم حب فى حبذا وهو اى حبذا مركب من حب الشئ
او حب اذا صار محبوبا ومن ذا او فاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير

اى

اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليها فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال
التى لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
وبعده اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل
المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه تمييز
او حال على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا
زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين وراكبين الزيدان و
حبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا
هند امرأة والعامل فى التمييز او فى الحال اما فى حبذا من الفعلية و
ذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ الا
بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من
المخصوص الحرف ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى
حاصل فى غيرها متعقلا بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية
بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له فى ذلك من انضمام امر

اخر اليه ومن ثمّ اى لاجل انه يدل على معنى فى غيره احتاج الى قرينة
للكلام ركنا او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من
البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب وحروف الجرّ ما وضع
للافضاء بفعل اى ايصاله فانّ معنى الافضاء الوصول و
لما عدّى بالباء صار معناه الايصال او معناه اى معنى الفعل
وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول
والصّفة المشبّهة والمصدر والظرف والجارّ والمجرور ونحو ذلك
الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مارّ بزيد
او كان فى تاويل الاسم كقوله تع وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اى برحبها وسمّيت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها
تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجرّ لانها تجرّ معانى
الافعال الى ما يليه او لانّ اثرها فيما يليه الجرّ وهى اى حروف الجرّ
من والى وحتّى وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه
ليس لها اسم خاصّ يعبّر بها عنها والباء واللّام ذكرهما باسميهما
لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتّاء والكاف باسمائها حيث
وجدت بخلاف ما بقى منها ورُبّ وواوها اى واو التى بقلّة

بعدها

بعدها ربّ وفى عدّها من حروف الجرّ تسامح وواو القسم وتاءه
وباءه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا
فالعشرة الاوّل لا يكون الا حرفا والخمسة التى يليها يكون حرفا
وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء على الكلّ اذ لا معنى لابتداء النّهاية وقيل
كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فا
لمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء
امّا من المكان نحو سرت من البصرة او من الزّمان نحو صمت
من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد
فائدتها فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ
بالله من الشّيطان الرجيم لانّ معنى اعوذ بالله التجئ اليه و
التبيين بالجرّ عطف على الابتداء اى ويجئ من للتّبيين اى لا
ظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى
موضعه مثل فاجتنبوا الرّجس من الاوثان فانك لو قلت فا
جتنبوا الرّجس الذى هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض
اى وقد يجئ من للتّبعيض وعلامته صحة وضع مكانه نحو اخذت

من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه
مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا فى غير الكلام الموجب نحو ما
جائنى من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم
يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من
مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه
زيادة من فى الكلام متاول بكونها للتبعيض او التبيين اى قد كان
بعض مطر او شئ من مطر وهو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان
من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا
المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او
الزمان نحو قوله اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك
فان قلب المتكلم منته الى المخاطب باعتبار الشوق والميل وبمعنى
مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك
اموالهم الى ح
اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى
كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم
الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير
المجرور

المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه جوز
دخوله على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل
الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزون قياسا وفى
للظرفية اى لظرفية مدخوله لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز او
مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولا
صلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق
اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى فى مررت بزيد فان
الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة
اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم
والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة
السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء فلا يلزم ان يكون سرج
حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس
والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ اخر نحو بعت هذا
بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير
بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب به صدور الذهاب عنه
ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء

واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها
فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة
فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد
بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد بقائم وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد
فى الخبر فى هذه الصورة قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الا
ستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى
بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا
والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد
واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل
للفرس والتعليل اى لبيان علة شئ ذهنا نحو ضربت للتاديب
او خارجا نحو ذهبت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد
انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم
وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل
فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى
لانشاء التقليل ولهذا وجب صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر
الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها

الى المعرفة

الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه
اذا وصف لشئ صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها
موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابى على
ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب
وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل فى معنى التكثير
كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل
رب يعنى الذى تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا
يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل
كريم لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب
الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد
يدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على
التميز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان
المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرءة او امراتين
او نساء خلافا للكوفيين فى مطابقة التميز فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم
رجالا او ربهما امرءتين وربهن نساء ويلحقها اى رب ماء الكافة وربها امرءة

المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين
كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجر نحو ربما ضربته
صيقل وواوها اى واو رب فى حكمها تدخل على نكرة موصوفة
مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وهذا الواو
للعطف عند سيبويه وليس بجارة فان لم يكن فى اول الكلام لكنها
للعطف ظاهر وان كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند
الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة
بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه
لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل
اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم
اى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء لغير السؤال يعنى لا يستعمل
الواو فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى لانحطاط
الواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعنى الواو مختصة بالاسم
الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله تعالى او غيره فلا يقال وك
لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص
ايضا لانحطاط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين

وخص

وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها
بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء
الظاهرة لانحطاط مرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو وتخصيصها
ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله
والباء اعم منها اى من الواو والتاء فى الجميع اى جميع ما ذكر
من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او
على اسم الله خاصة فهى كما يكون عند حذف الفعل يكون عند
ذكره نحو بالله اقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال
ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر
نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفى الدخول على المظهر لا يختص باسم الله
تعالى خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه
الامور كما عرفت فالمراد بالجميع اى جميع ما ذكر من الامور المختصة لا
الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص
وبدونه لمكان التنافى ويتلقى اى يجاب القسم الذى لغير السؤال
باللام وان وحروف النفى ما ولا فاللام فى الموجبة اسمية نحو والله
لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان مثلها فى الاسمية

نحو والله ان زيدا القائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية
نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود
القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما قسم
السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل
قام زيد وقد يحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي يدل على جواب القسم او تقدمه اى
القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله
لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه و
الجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها
اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة
جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وتعديته عن شئ
اخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثاني ووصوله الى ثالث نحو رميت
السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت
عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء
اى استعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين اى وقد
يكونان اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن

يميني

يميني ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد
وزائدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض
الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن
عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته
ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا
يؤكد استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في السعة على المرفوع
نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مط نظرا الى مجيئه
في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء
في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان
مبتدء زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي
الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة
كذا وما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة
ماضية لا تكون فيها فان معناه ح ان مبتداء مسافرتي او
عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الان والظرفية عطف
على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الا
بتداء في الزمان الحاضر اى الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه

يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان
الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا و مذ يومنا
اي جميع انتفاء زمان رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر
عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما
فكيف يصح اعتبارهما مبدا زمان الفعل فالمثالان المذكوران
كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم
بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا
وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما
قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا الا
عتبار ذكرت هاهنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا
زيد واذا نصبت يكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه
شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي
والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها
معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت
وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة
لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة

لم يستحسنوا

لم يستحسنوا التغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من
صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت
مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل بلغ مبلغ
جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل آخرها
لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف
صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام
الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل
على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضي عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد من
التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت في الصدر اشتبهت
بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء
عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء
يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ماء الكافة فتلغي اي تعزل
هذه الحروف عن العمل لمكان ماء الكافة على الافصح اي على افصح
اللغات مثل انما زيد قائم على الاستعمال الافصح وقد تعمل على غير الا

فصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف اي حين
تلحقها ماء على الافعال لانّ ماء الكافّة اخرجها عن العمل فلا
يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فانّ المكسورة لا
تغيّر معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت انّ زيدا
قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد
وانّ المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سمّاها جملة
باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد و
من ثمّ اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة
اي في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اي
في موضع يقتضي المفرد فكسرت انّ ابتداء اي في ابتداء
الكلام لكونه موضع الجملة نحو انّ زيدا قائم وكسرت ايضا
بعد القول وما يشتقّ منه لانّ مقول القول لا يكون
الا جملة نحو قال زيد انّ عمرو قائم وكسرت ايضا بعد الا
سم الموصول لانّ صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاء
الذي انّ اباه قائم وفتحت انّ حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني انّ
زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت

انّ زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ
نحو عندي انّك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا وحال كونها
مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انّك عالم لوجوب كون المضاف
اليه مفردا وقالوا لولا انّك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانّه مبتدا
وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انّك منطلق انطلقت وكذلك
بعد لولا التحضيضية لانّها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب
بعد لولا التحضيضية عليه نحو لولا انّي معاد لك زعمت اي لولا زعمت
انّي معاد لك ولولا انّك ضربتني صدّه منك وكذلك قالوا لو انّك
بفتح الهمزة لانّه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب
ان يكون مفردا نحو لو انّك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في
موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران
الفتح والكسر في انّ الفتح على تقدير جعل انّ مع اسمها وخبرها مفردا
والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فانّي اكرمه
مما وقع بعد الفاء الجزائيّة فان كان المراد من يكرمني
فانا اكرمه وجب الكسر لانّها وقعت في موضع الجملة وان كان
المراد من يكرمني فجزاؤه انّي اكرمه او اكرامي ثابت له وجب

الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها انا مفتوحة مبتدا او
خبر مبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما
وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها
وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معها مبتدا
محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله
ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا
مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم
انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه
واللهزمتان عظمان نابتان في اللحيين تحت الاذنين جمعها
بارادة ما فوق الواحد وبارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه
بالجر عطف على اذا انه عبد القفا واللهازم اي مثل اذا انه
عبد اللقفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن
جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصوفة
او موصولة وكان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان
اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان معنى المصدري

اعلم

اعلم الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية
وكان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال
هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا هو
من جنس المقول ولذلك اي ولاجل ان المكسورة لا تغير
معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم
اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من
جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او
حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت
بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو
فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة
حكما حيث يكون نفعها عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف
على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على
محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها
ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي
ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا
مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض

قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل
ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من
المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون
العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون
العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء
على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة
هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا في اسم والخبر مرفوع
بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على
اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز
العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوزون
انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان
فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما
يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه
فكانها لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف
على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت

عليه

عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي
المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه
وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد
ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر حروف المشبهة بالفعل
العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل
اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا يغير معنى
الجملة والمفتوحة يغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة
مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على
الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على
خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا
فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا
او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك
اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي
حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك
واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل

ودخول اللام في لكن على اسمها وخبرها اي على ما بينهما ضعيف
لانها وان لم يتغير معنى الجملة لكن لا يوافق اللام مثل ان في معناه
الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها
لعميد ويخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
فيلزم بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو
الغالب لقوة بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها
على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر
صريحا ان اللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق
بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما
في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب
لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب
سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها لحصول
الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول اللام المخففة على فعل من
افعال المبتداء اي من الافعال التي هي من دواخل المبتداء والخبر
لا غير مثل كان وان واخواتها لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات
ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر

رعاية

رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن
الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه
بدواخل المبتدا والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه
والكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين
بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة
المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل
عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره
ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق
واعمال المفتوحة المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع
كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها
لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف
على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسم المفتوحة
بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرها فيكون عاملا
في المبتداء والخبر كما كانت في الاصل هي لا يزال عاملا بخلاف
فانها قد تكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان
اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر تقاوم العمل
في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى

فتدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة لان يكون مفسّرة
مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية ودا خلا فعلها على المبتدا
والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة فى غير اى غير
ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى
السّعة نحو قولهم اظنّ انك قائم او حسبت انه ذاهب وهذه
رواية شاذّة غير مشهورة واما فى الضّرورة فجاء فى المضمر فقط
قال الشاعر فلو انّك فى يوم الرّخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت
صديق ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل
اى الفعل المتصرّف بخلاف غير المتصرّف مثل ان ليس للانسان
الّا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون
منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف تاتى كل ما قدّرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربّى ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية
النّاصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفى نحو
افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفى الّا ليكون
كالعوض من النّون المحذوفة فانه لا تحصل بمجرّده الفرق بين
المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما امّا من حيث المعنى

لانه

لانه ان عنى به الاستقبال فهى المخففة والّا فهى المصدرية واما
من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية
والّا فهى المخففة وكانّ للتشبيه اى لانشاء وهى حرف براسه على
الصّحيح حملا على اخواتها ولانّ الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل
انها مركبة من الكاف وانّ المكسورة واصل كانّ زيدا الاسد
انّ زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التّشبيه من اول
الامر وفتحت الهمزة لانّ الكاف فى الاصل جارّة وان خرجت عن
حكم الجارّة والجارّة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا
الهمزة وتخفف اى كانّ فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح
لخروجها عن المشابهة بفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر
مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت ثدييه لكنه
على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها
ضمير شان مقدّر عندهم كما فى انّ المخففة ويجوز ان يقع غير مقدّر بعدها
الضمير لعدم الداعى اليه كما كان فى انّ المخففة ولكنّ وهى عند البصريين
مفردة وقال الكوفيون هى مركبة من لا وانّ المكسورة والمصدرة
بالكاف الزائدة واصله لا كانّ فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف فكلمة لا
تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة

ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك
رفع توهم يتولد من الكلام المقدم فاذا قلت جائني زيد فكانه
توهم ان عمروا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك
التوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ يتوسط اي لكن بين كلامين
متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو
المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاء زيد لكن
عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب
ويخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة فانها شابهت
العاطفة لفظا او معنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان اذا خففتا
فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه
اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا
على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا
ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي اما لعطف الجملة
على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الاخير الاظهر وليت
للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى
المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما
بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا

قائما

قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الفراء نصب الجزء الثاني بتقدير كان متمسكا
قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول اتمنى ايام
الصبى رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا
والمحققون على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف
اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي
لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو ومخوف كقوله تعالى
لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ
الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي
انشد على وزن اقعد يقال انشدت فلانا انشده اذا قلت له
في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك
قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قاله
المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه
على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء
فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من
التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة

والا فلا حاجة الى التأويل بعدما جزم بوجود الجرّ بها وحكم
بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة و
لما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سمّيت
عاطفة وهي الواو والفاء وثمّ وحتّى واو واما وام ولا وبل
ولكنّ وعند بعضهم اي المفسّرة منها وعند الاكثرين انّ ما
بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى انّ بل التي بعدها
مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها
لان ما بعدها بدل الغلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح
واما معها ففصيح مطّرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك هذا
الغلط فالاربعة الاول للجمع اعمّ من ان يكون مطلقا او مع ترتيب
ومراد النحاة بالجمع هاهنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء
كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه
في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو
او ثمّ عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فا
لواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقولك لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها
اذ لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم

هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب
بغير مهلة وثمّ مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة
بمهلة وحتّى مثلها اي مثل ثمّ في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في
حتّى اقلّ منها في ثمّ فهي متوسّط بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين
ثمّ المفيد للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتّى بحسب ما اقتضاه
قوي او وضعا جزء ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي
معطوفها ليفيد اي العطف بها قوّة في المعطوف او ضعفا فيه اي
ليدلّ عليها حتّى يتميّز الجزء بالقوّة والضعف عن الكلّ فصار كانّه
غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل بالكلّ ودلّ انتهاء الفعل
اليه على شموله لجميع اجزاء الكلّ نحو مات الناس حتّى الانبياء و
قدم الحاجّ حتّى المشاة والفرق بين ثمّ وحتّى بعد اشتراكهما في الترتيب
مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتّى جزءا من متبوعه
ولا يشترط ذلك في ثمّ وثانيهما انّ المهلة المعتبرة في ثمّ انما هي بحسب الخارج
نحو جاءني زيد ثمّ عمرو وفي حتّى بحسب الذهن فانّ المناسب بحسب الذهن
ان يتعلّق الموت اوّلا بغير الانبياء ويتعلّق بعد التعلّق بهم بالانبياء
وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب

فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان فى بعض
الاوقات على خلاف ذلك فى بعض الاوقات ومع هذا يصح ان يتقدم الحاج حتى
المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد العموم
الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالجزء الملاقى للجزء الاخير
يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول
النوم لجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين
جميعا الا انه لم يات فى العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير فان اصل حتى
ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم
على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنيها جميعا ليبقى
للاصل على الفرع مزيته وانما استعملوها فى اظهر معنيها وهو كون مدخولها
جزء لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود
من اتحاد متجاورين هكذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه ختم
معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم
من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى
واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة
على الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم

ولا

ولا يتوهم ان او فى مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا لكل من الامرين
لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد
من وقوع الامر المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر
بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الاخر يلى الهمزة اى
همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم
لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اى من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت
زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام
لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه
ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح ويكون
تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح
وفى الترجمة الشريفة انه وجد فى بعض النسخ الكافية المقروء على
المصنف وعليه خطه وهكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على
الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه
لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا

فصيحا لا يعدّ ضعيفا وبالجملة فكلام المصنّ ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق
ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمّ اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها
اي جواب ام المتصلة بالتعيين احد الامرين لانّ السؤال عنده دون نعم
او لا لا يفيد ان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت جاءك
زيد او عمرو او جاءك اما زيد واما عمرو فانّه يصحّ جوابها بلا او نعم لانّ
المقصود بالسؤال انّ احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفي
كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمّ
في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحّة وقوع
ام المتصلة فرّع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة
في كل موضع الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمّ لم
يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز
وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللفّ والنشر لكان اخصر واحسن
كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك
في الثاني والواقع بعدها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي
انّ القطعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمنا انها ليست بابل
اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت

عنها

عنها بقولك ام شاة اي بل هي شاة واما استفهام كما تقول
ازيد عندك ام عمرو اي بل ام عمرو حين يقصد الاضراب عن
الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف
عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر
باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف
باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني
على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصدر
المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاء
زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة
والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو
كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا
والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للتنبيه
على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة
على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها
على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا و بل ولكن
هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين

المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف
نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الا
ثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد
بل عمرو اي بل جائني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه
على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه
بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق
القصد ولذلك صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني
زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم
النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي ما جاءني عمرو والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي
عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف في حكم المسكوت عنه
او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جائني عمرو وزيد اما
في حكم المسكوت عنه او المجيء المنفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة
بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب
ما انتفى عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت

لعطف

لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن
الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي
قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل بمجيئها بعد النفي
والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما
بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد
جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما
وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم
اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم
وها زيد قائم ويدخلها خاصة من المفردات على الاسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو
هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا
لانها يستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح
الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا
البعيد وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط
ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة
ولذلك كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب ولذا الهمزة بخلاف

البعيد فانّه لم يذكر له مرتبتان فالقرب بالمعنى المقابل للاقرب
هو المتوسّط بين كمال القرب والبعد حروف الايجاب نعم وبلى واى
بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وانّ بكسر الهمزة و
فتح نون المشدّدة ومن بيان معانى تلك الحروف تتبيّن وجه
تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقرّرة لما سبقها اى محقّقة
استفهاما كان او خبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى
جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب لم يقم زيد بمعنى قام
زيد فمعنى بلى فى جواب الست بربّكم انت ربّنا ولو قيل فى موضع
بلى هاهنا نعم لكان كفرا فانّ معناه ح لست ربّنا وقيل يجوز استعمال
نعم هاهنا لجعلها للاثبات المستفاد من انكار النّفى وقد اشتهر
هذا فى العرف فلو قال احد يا زيد اليس لى عليك الف درهم وقال
زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النّفى
وبلى مختصّة بايجاب النّفى يعنى ينقض النّفى المتقدّم ويجعله ايجابا
سواء كان ذلك النّفى مجرّدا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من
قال ما قام زيد اى قد قام زيد او مقرونا به فهى اذن لنقض النّفى
الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تع الست بربّكم قالوا بلى اى

بلى اى بلى انت ربّنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الا
يجاب كما تقول فى جواب اقام زيد بلى قام زيد واى اثبات بعد
الاستفهام ولا شكّ فى غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انّها يجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك انّ
اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنّ ويلزمها القسم اى لا يستعمل
الّا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يق اى اقسمت وربّى ولا
يكون المقسم به الّا الربّ والله ولعمرى تقول اى والله واى وربّى
واى لعمرى واجل وجير بالفتح والكسر وانّ تصديق للمخبر وفى
بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او انّ قد اتاك زيد
او لم يأتك زيد اى قد اتى او لم يأت وقد جاء انّ لتصديق الدّعاء
ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك انّ
وراكبها اى لعن الله تلك النّاقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام
ايضا فى قول الشّاعر ليت شعرى هل للمحبّ شفاء من جوى حبّهنّ انّ
اللّقاء اى نعم اللّقاء شفاء للمحبّ فمجيئها فى هذين الموضعين خلاف ما ذكره
المصنّ من كونها تصديق للمخبر حروف الزّيادة وانّما سمّيت هذه الحروف
زوائد لانّها قد يقع زائدة لا انّها لا تقع الّا زائدة ومعنى كونها زائدة ان

اصل المعنى بدونها لا يختل الا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد
في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد للمعنى كما
في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية
فهي تزيين اللفظ وكونها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئة نه بزياد صح
لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها
من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام
الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تع ان وان مخففتين وما ولا ومن و
والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون يزاد مع ماء
النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا
وقلت اي زيادة ان مع ماء المصدرية نحو انتظر فيما ان جلس القاضي
اي مدت جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام
زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون يزاد مع لما نحو فلما ان جاء
البشير ويزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد
قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطوا الى ناظر
السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما يزاد مع اذا نحو اذا ما
تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب ومع اي

نحو

اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس
ومع ان نحو اما ترين حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا
اي ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله
ومما خطيئاتهم وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت
زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت
وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا
يزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا
عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين ويزاد بعد
ان المصدرية نحو قوله تع ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي
ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة
ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلالة المقسم
بحيث يستغني عن القسم فيبرز لذلك في صورة النفي
وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما
شعر اي بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك
ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها
فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي فهي تفسير كل مبهم من المفرد

نحو جائني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات

وان وهي لان تختص بما في معنى القول اي بفعل متقدم في معنى

القول تقدم مظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح

القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا

مقدر اللفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى ونادينا ه

ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي

ناديناه بلفظ هو قوله يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت

اي كتبت اليه شيئا هو ان ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به

المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله

فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول

وليس تفسيرا للملفوظ قوله ما امرتني لانه مفعول الصريح القول وقد

يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى ولقد اوحينا الى ما يوحى ان

اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر

لاوحينا حروف المصدر ما وان المخففة وان المفتوحة المشددة فالاوليان

اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان

على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت

عليهم

عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة وقولك

اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية

انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي

وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا

باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة

الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية

انها تعمل في جزئها او يجعلها في تاويل مفرد الذي مصدر خبرها نحو اعجبني

انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة

زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه

زيدا حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام

لدلالتها على احد انواع الكلام فيصدر من اول الامر على ان الكلام

من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا

نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته

وهلا زيدا تضربه ومعناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك

الفعل ومعناه الحث على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر

ولا يكون التحضيض في الماضي الذي فات الا انها يستعمل كثيرا في لوم المخاطب

على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث
المعنى للتحضيض على فعل ما فات حرفا التوقع والتقريب قد سمى
بهما لمجيئها لهما فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضى او المضارع فلا بد
فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى
الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب
واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب
ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة
معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهى فى المضارع
المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اى ينضاف الى التحقيق
فى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل
بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمرى بت ساهرا
حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما فى
حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر ويدخلان على الاسمية والفعلية
تقول فى الاسمية ازيد قائم وفى الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما

هل

هل زيد قائم وهل زيد قام الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء
كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية
خبرها فعل فلا يقال نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان
اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل فى قوله تعالى هل اتى
على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال
فان رات فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف
وعانقته وان لم تره فى حيزها سلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا
اى التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها اكثر من
التصرف فى هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود
الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو
اخوك باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه على وجه الانكار دون
هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع محذوف تحقيقه
لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف فى الاستفهام
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية وتقول ازيد عندك ام عمرو
بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد
الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التى هى الاصل فى باب الاستفهام

والاقوى فيه انسب والبق ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في
صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف
سوال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام
عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان
واو من كان بادخال الهمزة على ثم والواو والفاء من الحروف العاطفة
بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان
ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على
الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ
فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت
على المضارع او على الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال
الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الا
ستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على انها
دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو
وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل
كان في المستقبل في نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتك
واعلم ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم في الماضي كان
المشهور ان ح

منفيا لمعناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر
مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا فيه في الماضي كان منفيا قطعا
فيلزم لاجل انتفاءه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت لو جئتني لاكرمتك
فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجي مقدر فيه فيلزم
انتفائهما معا كون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجي في زعم المتكلم
واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على
قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء
الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا
تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم
من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو
لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطاء عكس المشهور ولم يدر ان ما
ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم
على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان مسببية احد الانتفائين
معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت
لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجي من انتفاء الاكرام
كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند

الى انتفاء المجي ولهذا استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء
فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته
لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام
فكيف لا يستلزم الاكرام ويلزمها ان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من لا
مثلا او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون فاحد وانتم
مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما
احد فظ واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار
منفصلا بارزا وليس لفاعلا الفعل المحذوف ولان حذف الفعل والفاعل
ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم قيل بعد لو المحذوف فعلها انك
بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو
الصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل
اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق
لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم
الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقول لو انك انطلقت ولا يقول لو
انك انطلقت ولا يقول لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل

تاكيدا مع

اي من بطلان لزوم الفعل بعدها

المقدر

المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت
يدل على معنى ثبت المقدر هاهنا فهو عوض عنه من حيث المعنى
والفعل الواقع خبرا عوض صح عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا
حقيقيا عن الفعل المقدر كالعوض وهذا اذا كان الفعل خبرا
مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره فان كان الخبر
جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم
الجامد خبر التعذره اي لتعذر وقوع ذلك الفعل في موضع
الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام
ليس مشتقا فيوضع الفعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام
اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح نزله في لكونه ظرف
زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط
متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا
ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط
الى الشرط الجواب حيث تبطل ادوات الشرط فيه اي في الجواب كون
الجواب للقسم فهو لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم ليكون

اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل اتيهم والله
ان اتيتني مثال للماضي لفظا وان لم يأتني مثال للماضي معنى
لاكرمنك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه
او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى
القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى
القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك اما والله ان تأتيني اتك
فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الالغاء القسم
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف وعلى المعنى
الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون
النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار
الشرط ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك وانما اورد في هذا المثال
الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي
في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على
تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز
اعتبار القسم فهو اعتبارها جميعا نشرا على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني
مثال لتقديم الاشتراط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب

اللف وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث
المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه
اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب
اللف يقتضي تقديم مثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال
بالممثل له بقدر الامكان على تقدير اللفين على نشرهما من حيث مثالاهما
وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ به او مقدرة كالملفوظ في صدد
الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو
قوله تع لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض
ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جواب الشرط لكان الجزم بحذف
النون اولى به اي لا يخرجون وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون
اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان
الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي
تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن و
يكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من

غير ان يتقدمها اجمالا نحو اما الواقعة في اوائل الكتاب ومتى كانت للتفصيل
المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور
دالا لتراحد الضدين على الاخر كقوله تعم فاما الذين في قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة هاهنا غير مذكور لكنه
مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون
اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها
سببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط و
عوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها
اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان
ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمولا لما وقع بعد الفاء
نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مط اي تعويضا مطلقا غير مقيد
بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب
سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصة جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا
وقيل والقائل المبرد وهو اي ما يقع بينها وبين فائها معمول الشرط
المحذوف علا مطلقا اي معمولية مطلقة وغير مقيدة بحال التجويز
على التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على

المذهب

الاول مهما تكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو
تكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى
واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق
فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا وقيل
والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء
مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو
ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز
التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة
فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني
وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز
بين ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة
رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا
كان بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على مذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف
الفعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق

فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد
فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما
زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع
مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون
زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب
مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم
الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه
يوهم جواز اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم
المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر
على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص
بما يكون الواسطة بين اما وبين فاء منصوبة لظهور امثلة كونها
مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول للشخص فلان
يغضبك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد
الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجاب
الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة
كقوله تعم كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم

بني

بني لكون لفظه كلفظة كلا الذي حرف ومعناه لانك تردع المخاطب
عما تقوله تحقيقا لضده لكن النحاة يقولون بحرفيته اذا كان بمعنى
حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقق مضمون الجملة كالمقرو
بان فلم يخرج ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة
لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الكلام علامة الامر نسخه
لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لم يسم فاعله وانما جعلت
هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم واصل الاسم الاعراب واصل الفعل
البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة
تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما يلحقانه فان كان اي المسند
اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فخير اي فانت مخير بين الحاق التاء
التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف
والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
انها من احكام المؤنث وها هنا من حيث انها من احكام تاء التانيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل
قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها
الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التثنية والجمع

غالباظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فلبيست بضمائر
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف اتى بها
للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح
الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر و
ابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال في مثل ما مر في بدل
الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتداء المؤخر والغرض كون الخبر
مهما التنوين مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به ينون
الشئ اعني النون تنوينا اشعارا لحدوثه وعروضه لما في المصدر
من معنى الحدوث ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح
نون ساكنة اي بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى
وهي شاملة من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر
اي اخر الكلمة فان هذه او اخر تلك الكلمات لا الحركات توابع او اخرها وانما
قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به
من غير تخلل شئ وهاهنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت
فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف
الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج

نون

نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان
المراد بتبعيتها حركة الاخر تطفلها في الوجود تطفل العارض للمعروض وليس
نون انطلق تابع لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو
ما يدل على امكنية الاسم لو يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف — الكلمة اي كونه
وح لا يتصور معناها في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة
والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين بخصوصه اي اسكت سكوتا
ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين
في رب احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال شارح الرضي وانا لا
ادري منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين
في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا تمحض للتنكير والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا
عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فان
اليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما
حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة
ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض
اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة
وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو
في مسلمون

علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في بنت
فزيد التنوين في اخره لتقابله وتوهّم بعضهم انّه للتمكن وهو خطاء لانّه
اذا سمّيت بمسلمات مثلا امرءة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن
لزالت للعلتين العلميّة والتانيث وظاهر انّه ليس تنوين التنكير وهو
فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين
الترنّم لوجوده في اواخر الابيات والمصاريع فتعيّن ان يكون للمقابلة
لانّها معنى مناسب لحمل التنوين عليه الترنّم وهو ما يلحق اواخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد والمصاريع وان كان للحروف والكلمات
الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كما يشاهد من اصحاب الغنا ولانّ محل التغنّي
به انّما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع
ولا يخلّ بفهم المعاني وهو امّا يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها
متبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسمّيت هذه
الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه
القافية انّما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلّي اللوم
عاذل والعتابن فقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الا[illegible]
وحصل باشباع فتحها الالف وعوّض عن الالف عند التغنّي نون التاكيد

وامّا

[illegible]

وامّا يلحق القافية المقيّدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان
او غير صحيح سمّيت مقيّدة لتقييد الصوت بها وامتناع امتداده
لانّه ليس هنالك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسّر امتداد
الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام
لمّاع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مدّ الصوت بها فحرّكت عند التغنّي بالفتح او الكسر والحق بها
النّون فقيل المخترقن والخفقن ويسمّى هذا القسم من التنوين الغالي لانّ الغلو
هو التجاوز عن الحدّ وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حدّ الوزن
ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاوّل قسم يختصّ به واعلم
انّ تنوين الترنّم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض
الترنّم لا انّ معناه الترنّم كما انّ حروف التهجي موضوع لغرض الترنم التركيب لا انّها بازاء
معناه الترنّم معنى من المعاني مع عدّ تنوين الترنّم من اقسام الحروف التي
هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح وامّا التنوينات الاخر
ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم
حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد
بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر

مضاف اليه لفظا لطلب التنوين لفظا بحذف التنوين وخطا بحذف ابن
وكذلك قولهم هذا فلان ابن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه
انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاء زيد
ابن رجل وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من
الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا
لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد
وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف
حينما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون
التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون
ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف
التثنية نحو اضربانّ والف الجمع اي الفا فاصلا بين نون الجمع المؤنث
والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها يكسر معها لشبهها فيها نون التثنية
يختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن
بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهي لا يضربنّ والاستفهام نحو هل تضربن
والتمني نحو ليت يضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو
والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص

هذه

يؤكد الاماح

هذه النون بهذه المذكورات الدالة على طلب دون الماضي والحال
لانه لا يكون مطلوبا وقلت في النفي نحو زيد ما يقومن الا قليلا اي نون التاكيد
لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهها له بالنهي ولزمت اي
نون التاكيد في مثبت القسم لان القسم محل للتاكيد فكره ان
يؤكد الفعل مرة متفعل عنه وهو القسم من غير ان يؤكده بما يتصل
به وهو النون بعده لاحتياجه اليه وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة
النون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون
التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف
قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره وما قبلها اي
ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير جمع المذكرين
وهو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط
في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان
النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون
المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة
وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل
الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور

كتابخانه آستان قدس

من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او
مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح لطلب الخفة وظاهر ان ما عدا
ذلك المذكور يشتمل التثنية والجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله
وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء
عنه فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد
واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد النون الجمع وقبل نون
التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا يدخلهما اي التثنية
والجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده
فيجعله مفتقرا كلمة في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما في غيرهما
اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر
وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة معنى يجب ان يعامل آخر
الفعل مع التوئين معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء
او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان افعال المعتلة
الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان التونين حكمه مع المثنى
وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين وهو شيئان جمع المذكر
نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي

واما

خلافا ليونس ... التقاء الساكنين على غير حده

واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون
مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا العرض
وكذا اغزِنّ وارمِنّ ايّة بحذف الياء كما حذفت اغزي الجيش و
ارمي العرض ويضمّ الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ كما ضمها مع
المنفصلة تقول اخشينّ كاغزنّ للرجل فان لم يكن اي الضمير البارز
وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون
كالكلمة المتصلة وتعني بها الف التثنية تقول اغزونّ وارمينّ واخشينّ
برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل
انه مع غير الضمير البارز كالمنفصل ومع الضمير البارز كالمتصل قيل هل
ترين فهل ترى كما يقول ترين هذا مثال الغير البارز الذي تحركت لانه
بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترونّ باسقاط نون الجمع والحاق نون
التاكيد وضم الواو وكضمها في لم تروا القوم هذا مثال لما فيه بارز بضم
لاجل النون وهل ترينّ في هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقول لم ترى التاك
هذا مثال ما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزونّ عطف على هل ترينّ
لا على ترينّ اي ومن ثم قيل اغزونّ برد اللام المحذوف كما يرد مع ضمير

التثنية في اغزوا واغزنّ في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما في
اغزوا القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تعريفها الواقع في كتب
التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع
كالمتصل لما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اي لالتقاء
الساكنين المذكور بعضها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين
كقول الشاعر لا تهين الفقير علّك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
اي لا تهينن فرقت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة بعدها
وابقي فتحة ما قبلها لتدل عليها والا كان من الواجب ان يقول لا تهين
الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطّا لمرتبة
ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف
ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تحقيقا اذا ضم او كسر ما
قبلها كما يحذف التنوين كذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت
المخففة باغزوا واغزي فقلت اغزنّ واغزنّ بحذف الياء والواو
فاذا وقفت عليها وجب ان يرد المحذوف فقلت اغزوا اغزي بخلاف
التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة

ليست

ليست بلازمة فجعل اللازم مرتبة بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة
المفتوح ما قبلها الفا انقلبت الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها
بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها نقلتها الفا واذا انضم او
انكسر يحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير واختلي بالخير تمّ
بعون الله وحسن تائيده كتبه العبد الحقير الفقير
العاصي عزيز الله المكهين عبد الله في
شهر ربيع الاول سنه ١٢٠٣

کتابخانه آستان قدس
ویژه خطی

بازبینی شد
۱۳۷۱ ش

هذا من متملكات ... ابن محمد اقل الورى
ابن الحاج ... الحسيني ... الحسيني

بسم الله تعالى
در صحن مقدسی به از این حجره مسکن نیست واقع بنده در شهر اردوی خجسته مثل او در جهان یکی باشد
بل بهتر از این حجره مسکن در جهان نیست چیزی که به علمان آمده حاجت به بیان است
فی یوم سه شنبه بیست چهارم شهر صفر المظفر
نمقه اقل السادات زین العابدین ... ۱۲۵۳

عقد تل احل اخوان کرام لیوم چهارشنبه ۲۶ شهر ... الکرم ۱۲ ...

اذا اوردت رؤیت جمال
محمد ص فاکتب هذه الورقة
و وضعها في تحت و اسک
صوا ۱۹۱۷۲۱۱۱۸

[illegible]

مال ۱۳۱۸ ... رشیدی
... شد

[illegible]

باز بینی شد
۶۱۲۵۳